

أثر
الخليل بن أدد
الغراهيمي

في المذهب الكوفي



مكتبة لسان العرب
www.lisanarb.com



www.darsafa.net

الدكتورة
إسراء ياسين حسن الزبيدي

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

وَقُلِّ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللّٰهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴿١﴾

صدق الله العظيم



أثر الخليل بن أحمد الفراهيدي
في المذهب الكوفي



مَكْتَبَةُ
لِسَانِ الْعَرَبِ

www.lisanarb.com

أثر الخليل بن أحمد الفراهيدي

في المذهب الكوفي

الدكتوره

إسراء ياسين حسن الزييدي

الطبعة الأولى
1431هـ - 2010 م



دار صفاء للنشر والتوزيع - عمان

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2009/4/1444)

621.382

الزبيدي، إسراء ياسمين حسن
أثر الخليل بن أحد الفراهيدي في المذهب الكوفي / إسراء ياسمين
حسن الزبيدي. _ عمان: دار صفاء للنشر 2009 .

() ص

ر . أ : (2009/4/1444)

الواصفات : / قواعد اللغة / اللغة العربية /

* تم إعداد بيانات الفهرسة الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

حقوق الطبع محفوظة للناشر

Copyright ©
All rights reserved

الطبعة الأولى

م 2010 - 1431 هـ



دار صفاء للنشر والتوزيع

عمان - شارع الملك حسين - مجمع الفجور التجاري - تلفاكس 962 6 4612190 +

ص.ب 922762 عمان - 11192 الأردن

DAR SAFA Publishing - Distributing

Telefax: +962 6 4612190 P.O.Box: 922762 Amman 11192- Jordan

<http://www.darsafa.net>

E-mail :safa@darsafa.net

ردمك 978-9957-24-484-2

الفهرس

الفصل الأول

الخليل بن أحمد الفراهيدي ومدرسة الكوفة

| | |
|----|-----------------|
| 9. | المدرسة البصرية |
|----|-----------------|

الفصل الثاني

أثر الخليل بن أحمد الفراهيدي في الدراسات النحوية الكوفية

| | |
|-----|--------------------------------------|
| 29 | المبحث الأول: العوامل النحوية |
| 49 | المبحث الثاني: الأسماء |
| 93 | المبحث الثالث: الأفعال |
| 123 | المبحث الرابع: الأبواب النحوية |
| 147 | المبحث الخامس: الأساليب النحوية |
| 165 | المبحث السادس: معاني الأدوات النحوية |

مكتبة لسان العرب
www.lisanarab.com

الفصل الأول

الخليل بن أحمد الفراهيدي ومدرسة

الكوفة

الفصل الأول

الخليل بن أحمد الفراهيدي ومدرسة الكوفة

تعد اللغة العربية الينبوع الشري الذي تستقي منه الثقافات والعلوم الأخرى لهذا عنى العلماء بها كثيراً واعطوها وافر جهدهم وعنایتهم، ولقد شرف الله تعالى اللغة العربية فجعلها لغة القرآن الكريم، وكان جل عناية العلماء العرب منصباً على دراستها في لهجاتها ونحوها وصرفها وأصواتها. والقضايا التي تترتب على هذه العلوم ونشأت بين العلماء عدة مناظرات كان يحضرها طالبو العلم للباحث في هذه اللغة الغزيرة العطاء وقد تم الخلاف في الأصول والفروع المتعلقة بعلوم اللغة الدرس إلى نشوب الخلافات بين العلماء في الأصول والفروع المتعلقة بعلوم اللغة فكان من نتائج هذه الخلافات ظهور مدرستين هما:

المدرسة البصرية:

وهي المدرسة الأولى التي عنيت بهذه الحلقات ثم اتت بعدها المدرسة الكوفية. وقد ظهرت المدرسة البصرية في وقت كانت فيه البصرة محطة للثقافات الوافدة إليها من البلدان المجاورة واتسمت المدرسة البصرية بالتشدد في القياس والتثبت من السمع من القبائل الفصيحة فكانوا لا يأخذون اللغة إلا من قبائل معينة تتسم بالفصاحة وبعد من لغات الأقوام الأخرى التي دخلت إلى عدد من لهجات العربية وقد روى ذلك السيوطي فقال: (إذ كانت قريش أجدو العرب انتقاءً للافصح من الألفاظ وابينها أبانة عما في النفس والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم أقتدي)، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم قيس وتميم واسد فان هؤلاء هم العرب الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمهم وعليهم اتكل في الغريب وفي الاعراب والتصريف ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين

ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم وبالجملة فلم يؤخذ عن حضري قط ولا عن سكان البراري فمن كان يسكن اطراف بلادهم التي تجاور سائر الامم الذين حولهم فانه لم يؤخذ لامن لفم ولا من جذام فانهم كانوا مجاوري⁽¹⁾.

لأهل مصر والقبط ولا من قضاة ولا من أهل اياد فانهم كانوا مجاوري لأهل الشام واكثراهم نصارى يقرؤون في صلاتهم بغير العربية ولا من تغلب ولا النمر فانهم كانوا بالجزيرة مجاوري لليوئانية ولا من بكر لانهم كانوا مجاوري للنبط والفرس ولا من عبد القيس؛ لأنهم كانوا سكان البحرين مخالطين للنبيط والفرس ولا من ازد عمان مخالطتهم للهند والفرس ولا من اهل اليمن اصلاً مخالطتهم للهند والحبشة ولولادة الحبشة فيهم ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة ولا من ثقيف وسكان الطائف مخالطتهم تجار الامم المقيمين عندهم ولا من حاضرة الحجاز؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الامم وفسدت السنتم)⁽²⁾.

يتبيّن من هذا النص التّقسيم الواضح للقبائل التي اعتمد عليها في نقل اللغة وهي القبائل البعيدة عن التّاثر باللغات الأجنبية والدخيلة، وقد سار البصريون في جمع اللغة على وفق هذه الضوابط فكانت لغتهم سليمة نقية توّية ومتينة في حين اخذ الكوفيون من قبائل غير معروفة بالفصاحة مما ادى الى كثرة المسموح في نحوهم.

إذ كانوا يأخذون حتى الآيات الشعرية المصنوعة وكانت الكوفة تهتم بالقراءات والفقه اكثراً من اهتمامها باللغة.

(1) الاقتراح في علم أصول النحو: 22 – 23.

(2) الاقتراح في علم أصول النحو: 23.

وقد أراد الكوفيون ان يؤسسوا لهم مذهبًا مختلفاً في اصوله وفروعه عن مذهب البصريين فلم يجدوا بدا من ان يسمعوا من الbadia كما فعل الكسائي حين ذهب الى الbadia لجمع اللغة ويسمعوا من العرب غير الفصحاء والقاطنيين قرب المدن لكي يؤيدوا ما خالفوا به البصريين. اما العوامل فقد كان الميل الى ايجاد عوامل معنوية غير محسوسة اقرب للتحقيق من العوامل اللفظية لذا نجد العوامل التي استقلوا بها عن مذهب البصرة كانت معنوية كعامل رفع المبدأ والخبر وعامل الخلاف والصرف وعامل التقريب وكثير من هذه العوامل له جذور بصرية كما سيتضح هذا فيما بعد وقد وجدوا غايتهم في المصطلحات اذ من السهل ايجاد مصطلحات مرادفة للمصطلح البصري او قريبة منه وهذا ما دفعهم الى الاكثار منها، ووجدوا ان العلل سهلة المداخل اذ يستطيع المرء تعليل الظاهرة النحوية بما يشاء شرط ان تكون مقبولة عقلياً فاكثروا من العلل، اما القياس فقد قاس الكوفيون على كثير من المسائل التي وردت في لغة العرب والتي وجدنا فيها الاثر البصري واضحًا في هذه الاقيسة واثباته في الكوفيين كما سنوضح هذا فيما بعد.

اما البصريون اصحاب المدرسة العربية الاولى في اللغة فقد كان لهم السبق في هذا الميدان وذلك: (ما كانت تنعم به من استقرار سياسي نسبي ومن نهضة علمية اينعت ثمرتها في البصرة قبل الكوفة بزمن طويل بسبب انشغال اهل الكوفة باليادين العسكرية والسياسية... وقد كانت عناية المعتزلة بالثقافات العربية وبالنحو فائقة؛ لأنهم كانوا دعاة مقالة ورؤساء نحلة كانوا يريدون الاحتجاج على ارباب النحل وزعماء المذاهب وكانوا يرون ان لابد من مقارعة أولئك وهؤلاء بالخطب البليفة والبيان الرفيع وان هذا وذاك يحتاج الى تمام الآله واحكام الصنعة⁽¹⁾).

(1) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة وال نحو: د. مهدي المخزومي: 36 – 37

من هذا يتبيّن: (مَهْمَا تَكُنْ مَنْزِلَةُ الْكُوفَةِ فِي هَذَا، فَقَدْ شَعَرْتُ بِالْحَاجَةِ إِلَى الْأَخْذِ عَنِ الْبَصَرَةِ وَالْتَّلْمِذَةِ لَهَا، فِيمَا كَانَ يَدُورُ فِي مَعاهِدِهَا الْعُلُومِيَّةِ مِنْ مَعْرِفَةٍ وَ ثَقَافَاتٍ، لَذِلِكَ كَانَ كَثِيرًا مِنْ رِجَالِ الْعِلْمِ الْكُوفِيِّينَ يَشَدُونَ الرِّحَالَ إِلَى حَلَقَاتِ الدِّرْسِ فِيهَا، وَكَانَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الْبَصَرِيِّينَ يَقْصُدُ الْكُوفَةَ وَيَتَصَدِّرُ لِلتَّدْرِيسِ فِيهَا).

فالنحو اذن لم ينشأ في الكوفة، وإنما وفد عليها من البصرة ونشره فيها بصرىون جاءوا إلى الكوفة، واستوطنوها، وكوفيون رجعوا من البصرة بعدما تلمذوا لشيخوخها لينشرروا بين الدارسين ما تعلموه هناك) ⁽¹⁾.

يتجلّى لنا من هذا ان البصرىين كان لهم السبق في نشأة النحو ثم اخذ الكوفيون آراء البصرىين وبنوا عليها آراء جديدة نسبت اليهم فيما بعد مما ادى الى نشوء الخلاف بين المدرستين. وان اصل هذا الخلاف ونشأه والمسائل التي يترتب عليها هذا الاختلاف هي لا تعدو (تصحيح الكلمة أو أجازة أسلوب أو إعمال أداة أو بعبارة أخرى هذه المسائل التي هي من النحو في الصميم والتي يُعدُّ الخلاف فيها خلافاً فيما قالته العرب واجازته والوصول الى رأي فيها تحقيقاً للهدف الذي قام من أجله النحو وأداء للرسالة التي تصدّى لها النحاة فسنجد ان منها مسائل اعتمد الكوفيون في رأيهم فيها على النقل فقط، ومنها ما اعتمد فيها على القياس فقط وسنجد ان البصرىين كذلك يعتمدون أحياناً عليهما معاً، وعلى احدهما في بعض الأحيان إلا أن القياس يتعدد كثيراً عند البصرىين ويردون به على الكوفيين) ⁽²⁾.

(1) مدرسة الكوفة: 39.

(2) مدرسة البصرة النحوية: 145.

وُيعدُ الخليل بن أحمد الفراهيدي مؤسس المدرسة البصرية اذ ارسى دعائهما وشيد بناءها (وهو من قبيلة الازد اليمانية وان والده اول من سميَ باحمد بعد النبي محمد (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) وانه تزوج وعاش أربعين وسبعين عاماً واختلف في سنة وفاته فقيل انه توفي في عام ستين ومائة وقيل عام سبعين ومائة وقيل عام خمسة وسبعين ومائة وقيل عام سبعة وسبعين ومائة⁽¹⁾.

إلا ان الارجح من سنة وفاته هي خمس وسبعون ومائة وقد قيل عنه انه (كان مثلاً ممتازاً لفتیان الأزد عرفة أقرانه وأعجبوا به وخبره الشیوخ، وتوصموا فيه البطولة وسداد الرأی وكان في فترات الهدوء الذي تنعم به البصرة أحياناً يهبط لا لتضمنه ملاعب الأحداث، ولكننه كان يتجه الى المسجد الجامع، حيث تزدحم المناكب لشهود حلقات الدرس يعقدها الوعاظ والقاصون والمحدثون والفقهاء واللغويون والنحويون ولشهود المجتمعات العامة في المرید يستمع فيها الى مقارضة الشعراء ومهاجاتهم وإلى قصائدتهم وأراجيزهم مما يثير النشاط والحيوية في النقوس الصافية إلى سماع احاديث الشعر وقصص البطولة)⁽²⁾.

انتماء الخليل الى قبيلة الأزد العربية ونشأته في ظلالها وتربيته في البصرة يدل دلالة لا يرقى لها الشك في عربية الخليل، فهو عربيٌ صليبة، وثقافته العربية نقية لا تشوبها أية شائبة ولا يعكرها اي دخيل عليها.

وُيعدُ الخليل من اوائل من صنف في جمع اللغة⁽³⁾. وألفَ في هذا الباب كتاب العين، وقد بلغ من سعة علمه وغزارته ان قالوا فيه: (لم يكن بعد الصحابة أذكى من الخليل ولا أجمع لعلم العرب)⁽⁴⁾.

(1) طبقات النحوين واللغويين: 47 وينظر: معجم الادباء: 72/11 - 73 .

(2) اعلام في النحو العربي، د. مهدي المخزومي: 13

(3) المزهر: 1/76 .

(4) ابناء الرواة: 1/345 .

اما الكتاب الذي ألفه سيبويه فيبرز فيه جهد الخليل واضحاً في المسائل التي وقف عليها سيبويه سائلاً استاذه مستفيداً من علمه صاغياً إليه مشيداً به واثقاً في عربته اذ قال في عباراته: (سألت الخليل⁽¹⁾، وسألته⁽²⁾، وزعم الخليل⁽³⁾، وروي الخليل⁽⁴⁾ وحدثنا الخليل⁽⁵⁾، وأكثر عباراته وروداً هي عبارة (سألت وسائله وزعم الخليل) وقد احصى النجدي عدد المرات التي ورد فيها ذكر الخليل صراحة فوجدها اثنين وعشرين وخمسماة مرة⁽⁶⁾.

وقد قيل ليونس بن حبيب ذات مرة: (إن سيبويه ألف كتاباً من ألف ورقة في علم الخليل، فقال: ومتى سمع سيبويه من الخليل هذا كله؟ جيئوني بكتابه، فلما نظر فيه قال: يجب ان يكون هذا الرجل قد صدق عن الخليل فيما حكاه كما صدق فيما حكى عنی)⁽⁷⁾.

وسيبويه فارسي النسب (ويقال كنيته ابو الحسن من موالىبني حارث بن كعب، ويقال هو مولى آل الريبع بن زياد الحارثي، وتفسير سيبويه بالفارسية رائحة التفاح، وقيل: ان امراة كانت ترقضه وهو صغير تقول له ذلك، أخذ النحو عن عيسى بن عمر و يونس بن حبيب والخليل بن أحمد)⁽⁸⁾ توفي سيبويه وعمره نيف وأربعون سنة بفارس⁽⁹⁾.

(1) ينظر: الكتاب: 48/2، 60

(2) ينظر: المصدر نفسه: 394/1، 13/2، 47، 101، 108 .

(3) الكتاب: 1/1، 347، 41/2

(4) ينظر: المصدر نفسه: 134/2 .

(5) ينظر: الكتاب: 413/3، (200/4 بعبارة حدثني)

(6) سيبويه امام النحاة: علي النجدي: 89

(7) طبقات النحوين واللغويين: 49 .

(8) نور القبس من المقبس: 95، ينظر: معجم الادباء: 115/15 – 116

(9) معجم الادباء: 115/15 .

ومعظم المسائل التي وردت في كتابه مصريّاتها للخليل أو غير مصريّة فهي من نتاج فكر الخليل وعلمه وهذا لا يعني اننا نبخسه حقه فهو عالم بارع استطاع بفكرة الثاقب ان يبلور افكار الخليل وجعلها في قوالب جاهزة للدراسين. والدليل على قولنا هذا ما نقله ابن النديم اذ قال: (قرأت بخط أبي العباس ثعلب اجتماع على صنعة كتاب سيبويه اثنان وأربعون إنساناً منهم سيبويه والأصول والمسائل للخليل)⁽¹⁾.

وقد قال عنه ابو الطيب اللغوي: (وهو أعلم الناس بال نحو بعد الخليل وألف كتابه الذي سماه الناس، قران النحو، وعقد ابوابه بلفظه ولفظ الخليل)⁽²⁾. فمما لا شك فيه ان الاسس التي ارساها الخليل في كتاب سيبويه ارست دعائem النحو العربي الى يومنا هذا، فضلا عما اضافه سيبويه عليها فجعلها مناراً للدارسين. وقد اخذ عنهم الكثير من العلماء ولاسيما الكوفيون الذين استقلوا بمذهبهم عن مذهب البصريين. فتحو الخليل وسيبوبيه قد سبقهم اليه كثير من علماء المذهب البصري وهم (عبد الله بن ابي اسحاق ت 117 هـ) الذي اخذ علوم العربية والقراءة عن تلاميذ ابي الاسود مثل ميمون الاقرن وابن يعمر ونصر الدين عاصم⁽³⁾. وقد قيل عن ابي اسحاق الحضرمي: ((هو أول من بعث النحو ومد القیاس وشرح العلل وكان مائلاً إلى القياس في النحو))⁽⁴⁾. ثم عاصر الخليل بعد ذلك ابو عمرو بن العلاء (ت 154 هـ) وعيسى بن عمروت (149 هـ)⁽⁵⁾. وقد روى السيوطي عن أبي المنھال قوله: (أئمة البصرة في النحو وكلام العرب ثلاثة أبو

(1) الفهرست لابن النديم: 76.

(2) مراتب النحوين: 65.

(3) اخبار النحوين البصريين: 19.

(4) طبقات النحوين واللغويين: 25.

(5) نزهة الالباء: 25.

عمرو بن العلاء وهو أول من وضع أبواب النحو ويونس بن حبيب، وأبو زيد الانصاري وهو أوثق هؤلاء كلهم وأكثراهم سماعاً عن فصحاء العرب: سمعته يقول: ما أقول قالت العرب الا اذا سمعته من عجز هوازن⁽¹⁾.

بقي علم الخليل الغزير منهلا لطالبي العلم اذ أخذ منه الكوفيون وبنوا عليه احكامهم في النحو والصرف والأصوات والدلالة على الرغم من اختلاف المنهج الذي سارت عليه كل من المدرستين البصرية والковية (إذ أن الكوفيين قبلوا كل ما جاء عن العرب، واعتذروا به وجعلوه اصلاً من أصولهم التي يرجعون إليها ويقيسون عليها، لم يعنهم ان يقفوا عندما روي لهم من نصوص يستوثقون منها ويبينون صحتها ويكثر سماعهم لأمثالها حتى تصبح جديرة بالأخذ موضعاً للاعتبار، لم يفعلوا ذلك، وإنما تلقفوا الشواهد النادرة، وقبلوا الروايات الشادة واعتذروا كل ما صدر عن عربي. موثقاً به أو غير موثوق مشهود له بسلامة اللسان أو مجھول يجوز ان يعتريه اللحن – عربياً فصيحاً يرجع اليه وينسج على منواله ولو لم يقله غيره، ولم يؤيده من العرب سواه)⁽²⁾.

فكان من علمائهم الذين اشتهر ذكرهم بين الناس وعلت كلمتهم عندهم الكسائي ثم الفراء اللذان يعدان من مؤسسي المدرسة الكوفية ثم ثعلب وأبو بكر الانباري وغيرهم فهؤلاء لم يقفوا عند الرأي الواحد أو نظيره وإنما تعدوه إلى ملئ كتبهم بالألف من الأقوال والأمثلة التي استقلوا بها عن مذهب البصريين وأرائهم. وقد انحصرت مدة دراستي في هذه المباحث إلى نهاية القرن الثالث الهجري اي يدخل في هذه الحقبة من علماء الكوفة: الكسائي والفراء وثعلب مع الأخذ بأراء أبي بكر الانباري لكونه قد شهد هذه الحقبة. وقد بُرِزَ قبل

(1) الاقتراح في أصول النحو: 101.

(2) مدرسة البصرة النحوية: 145 – 146.

الكسائي من علماء الكوفة أبو جعفر الرؤاسي الذي يُعدَ مؤسس المدرسة الكوفية ومعاذ بن مسلم الهراء اللذان سبقا الكسائي، ولكن لم تصل اليها آثار موثوقة عنهم كما وصلت اليها آثار الكسائي والفراء وثعلب وابن الانباري. أما الكسائي فهو (أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله بن يهمن بن حيزروز فارسي الاصل توفي بالقرب من الري سنة 189 هـ) ترك الكسائي عدد كبيراً من المؤلفات في اللغة والنحو وقراءات القرآن الكريم ولم يصل إلينا منها إلا القليل⁽¹⁾ وقد نظر الكسائي في كتاب سيبويه فمما رواه أبو نصر الباهلي قوله: (حمل الكسائي الى أبي الحسن الأخفش خمسين دينار وقرأ عليه كتاب سيبويه سراً)⁽²⁾. فهذا فيه دليل على اهتمام الكسائي بكتاب سيبويه وقراءاته عليه سراً لكيلا يعلم البصريون انه اطلع على تراثهم وأخذ منه، لاستقلال الكسائي بمذهب منفصل عن البصريين.

وقد نقل المرزباني عن أبي زيد قوله (ما ورد نعي الكسائي من الري قال أبو زيد: لقد دفن بها علم كثير بالكسائي ثم قال: قدم علينا الكسائي البصرة فلقي عيسى والخليل وغيرهما، وأخذ منهم نحواً كثيراً).

وقد قال الفراء ايضاً: ((إنما تعلم الكسائي النحوي على كبر، وسببه إنه جاء الى قوم من الهاجرين وقد أعييَا فقال لهم: (أعييت)، فقالوا له اتجالسنا وأنت تلحن ؟ فقال: كيف لحنت، قالوا: إن كنت أردت من انقطاع الحيلة والتحير في الامر فقل: عييت مخضفاً، وإن كنت أردت من التعب فقل: أعييت، فائف من هذه الكلمة، ثم قام من فوره ذلك، فسأل من يعلم النحو؟ فأرشدوه الى معاذ الهراء

(1) ينظر: طبقات النحويين واللغويين للزيبيدي: 127، الفهرست: 7، تهذيب التهذيب: 113/7، غاية النهاية في طبقات القراء: 1/539، طبقات المفسرين: 1/404.

(2) مراتب النحويين: 74.

فلزمه حتى انعدما عنده، ثم خرج إلى البصرة فلقي الخليل وجلس في حلقة ف قال له رجل من الأعراب: تركت أسد الكوفة وتميمها وعندها الفصاحة وجئت إلى البصرة، فقال للخليل: من أين أخذت علمك هذا؟ قال: من بوادي الحجاز ونجد وتهامة، فخرج ورجع وقد انفق خمس عشرة قبينة حبراً في الكتاب عن العرب سوى ما حفظ، فلم يكن له هم غير البصرة والخليل⁽¹⁾.

ولعل قصة الأخفش مع الكسائي ولقائهما في المسجد معروفة وما قاله الكسائي للأخفش: (بالله أنت أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش ! قال نعم، فقام إلي وعانقني وأجلسني إلى جانبه ثم قال لي: أولادي احب أن يتادبوا بك أو يخرجون على يدك، وتكون معي غير مفارق لي، وسألني ذلك فاجبته، فلما اتصلت الأيام بالاجتماع سألهي ان أowlf له كتاباً في معاني القرآن فألفت كتابي في المعاني، فجعله أماماً لنفسه وعمل عليه كتاباً في المعاني، وعمل الفراء كتابه في المعاني عليهم)⁽²⁾.

يتبين من هذه الأقوال ان الكسائي قد اتصل بالخليل وأخذ من علمه وأرشده إلى طريق العلم، وهذا وحده كاف لكي يقتدي الكسائي بالخليل فضلاً عن تاثره بالأخفش فألف كتابه على غراره، كما ألف كتابه على شاكلته ومعظم القضايا التي عالجها الأخفش في معانيه هي من فكر الخليل وعلمه.

اما الفرا فهو أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء فارسي الأصل وهو أول من جلس لتدريس معاني القرآن ودرس اللغة والنحو في مسجد من مساجد بغداد، وهو صاحب كتاب معاني القرآن (ت 207 هـ)⁽³⁾.

(1) معجم الادباء: 13/182.

(2) طبقات النحوين للزبيدي: 70.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 137، الفهرست: 53، تاريخ الأدب العربي: 1/525.

وقيل عنه (إنه كان أب禄 **الковيين** وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الادب حکي عن ثعلب أنه قال: لولا الفراء لما كانت عربية؛ لأنه خلصها وضبطها)⁽¹⁾. وما حکاه عنه ابو طیب اللغوی فيما رواه عن ابی عمر الزاهد اذ قال: (قال ثعلب يوماً في مجلسه مات الفراء وتحت رأسه كتاب سیبویه فعارضه أبو موسى الحامض بما قد كتبناه في أخباره)⁽²⁾. فهذا يدل دلالة واضحة على تاثير الفراء بكتاب سیبویه وأفکاره أستاذة الخلیل ويعزز تأثر الفراء بكتاب سیبویه ما نقله أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ عنه فقال: (أردت الخروج الى محمد بن عبد الملك ففكرت قي شيء أهدیه اليه، فلم أجد شيئاً أشرف من كتاب سیبویه وقلت له: أردت أن أهدي إليك شيئاً ففكرت فإذا كل شيء عندك، فلم أر أشرف من هذا الكتاب اشتريته من میراث الفراء. قال: والله ما أهديت إلى شيئاً أحب إلى منه)⁽³⁾.

ومن اعلام **الkovيين** الذين وصلت اليانا كتبهم أبو العباس أحمد بن يحيى بن يزيد الشيباني مولاهم البغدادي صاحب الفصیح والتصنیف ولد سنة (200 هـ) وله كتاب اختلاف النحوین وكتاب القراءات وكتاب معانی القرآن⁽⁴⁾. فضلاً عن كتابه المعروف بـ (مجالس ثعلب). (ونسب اليه الفصیحی لکثرة تكراره عليه ودرسه إیاه وسمی الرجل ثعلب لأنه اذا سئل عن مسألة اجاب من هنا وهنا فشبھوه بشغلب اذا اغار)⁽⁵⁾.

(1) الکنى والالقاب: 3/14.

(2) معجم الادباء: 15/122.

(3) نزهة الالباء: 73.

(4) سیر اعلام النبلاء: 4/5، وينظر: طبقات النحوین: 41، المفتقی في سرد الکنى للذهبی: 2/16،

نور القيس من المقتبس: 334، الکنى والالقاب: 2/117.

(5) الکنى والالقاب: 2/117.

وقد تأثر ثعلب بأفكار الخليل ولاسيما جانب اللغة كما سيتضح هذا فيما

بعد.

أما أبو بكر بن الأنباري وهو أحد العلماء الكوفيين الذين وصلت إلينا آثاره وهو أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري قال أبو علي: (وكان يحفظ فيما ذكر ثلاثة ألف بيت شاهد في القرآن، وله أوضاع شتى كثيرة، وكان ثقة ديناً متداولاً، وكان أحفظ من تقدم من الكوفيين)⁽¹⁾. وهو أحد العلماء الذين استشهدوا بفكر أساتذتهم واضافوا عليه من معين علمهم ومما ألفوه من كتب قيمة جلبت انتباه الدارسين وقد وقفت عند هذا الصرح الكوفي النسب البصري الأثر على الرغم من أنه يتعدى الحقبة الزمنية المحددة لدراستي وهي نهاية القرن الثالث الهجري إذا انه توفي سنة (338 هـ) اي انه عاش في القرن الثالث ولا بد انه قد ألف في هذا القرن أو بقي في ذاكرته ما أخذه عن أساتذته وما نقله عنهم في تلك الحقبة الزمنية.

وقد امتاز منهج البصريين عن منهج نظرائهم الكوفيين بأنه (أكثر دقة من منهج الكوفيين وأشد حيطة لقد سمعوا عن العرب كثيراً ولكنهم لم يقبلوا كل ما سمعوا ولم يعتمدوا كل ما روي لهم ولم تقم قواعدهم على الرواية العابرة أو البيت النادر أو القولة النابية ذلك أنهم أرادوا أن يضعوا أساساً علم وأرادوا لهذه الأسس أن تكون قوية، فلابد في شواهدها من أن تكون متوترة أو قريبة من التواتر، حتى ترسخ قواعدها فلا تزلزل وحتى يقوى أساسها فلا يلبن، لقد اندفعوا إلى العمل في أول أمرهم يرجون حفظ اللغة، وسلامة القرآن بعد ان بدأ الضعف يتطرق إلى اللغة وبدأ اللحن يتسرّب إلى القرآن فكأنوا أشبه بالمحذفين الذين خشوا على أحاديث الرسول من الدخيل وخافوا عليه من الوضع، فكان ان

(1) طبقات النحوين واللغويين: 153 - 154

وضعوا شروطاً للسند ليضمنوا صحة ما يروى وصدق ما ينقل وكان من الطبيعي وقد سمعوا اللحن في اللغة – بل قد نشاهد اللحن بين العرب – ان يعتقدوا ان العربي يجوز عليه الخطأ ويصدر عنه الغريب فهم لذلك جديرون بان ينظروا فيما قالت العرب وان يتوجهوا الى افصحها لساناً واقواها بياناً... وكانت من الطبيعي ان ينقد البصريون ما يعرض لهم من اقوال العرب وان يتبعوا ما يروى لهم ليعرفوا وجه الصواب فيها، وان ينجو على من جاد عن الجادة باللائمة حتى يرجع اليها وان يؤاخذوه بالانحراف حتى يثوب الى الصواب⁽¹⁾. فاعتماد البصريين على الأخذ بالسماع عن العرب الفصحاء ادى بهم الى وجود القياس على لغة العرب الفصيحة كما انهم علوا لأمثالهم التي أخذوها عن العرب بعلهم التي وجدوها ملائمة لحالة الجملة العربية، وكانت مصطلحاتهم غير مختصرة وطويلة مفسرة ومبنية لما ت يريد ايا صاحب مثل المسند والمسند اليه، وما عمل عمل الفعل ولم يجري مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه، وما ينتصب فيه الصفة لانه حال وقع فيه الألف واللام، فهذه العناوين الطويلة كانت مفسرة للمصطلح المراد تبيانه وليس مختصرة كما نجد فيما بعد عند تطور المصطلحات؛ ذلك لأن كتاب سيبويه وغيره من كتب البصريين كان باكورة الكتب النحوية ولم تكن المصطلحات آنذاك قد استقرت في ذهن العربي وبلغت ما بلغت فيما تلتها من قرون وكذلك؛ لأن المصطلحات لم يستتب فيها الاستقرار كان حري بالبصريين ان يجعلوها مفهومة خطوة منهم لكي تفهم ويدب فيها الاستقرار شيئاً فشيئاً، وقد جعلوا لكل موضع قوة في الجملة عامل يدل على قوته من ذلك عامل الرفع في المبدأ، والخلاف وغيرها من العوامل وقد أولوا ما يطرأ على الجملة من تأويلات مختلفة ليكسبوها مرونة وقوة عاليتين للافهام وليفصحوا عن استعمالاتها المختلفة. هذه

(1) مدرسة البصرة النحوية : 146

الاسباب جمیعاً هذه الأسباب جعلت من مدرسة الكوفة تستقل بمنهج مستقل عن منهج البصرة فأخذت من العوامل والعلل والمصطلحات والقياس والسماع دافعاً قوياً الى نشوب الخلاف بين البصريين والکوفيين (إذ قام الخلاف عنيناً قوياً بين البصريين والکوفيين ووصل الى أن عقدت بين علماء المدرستين مناظرات عامة شهدتها السادة والرؤساء لمعرفة أي المدرستين أصح وأيتها أحکى لما قالته العرب ولم يقف الامر عند حد العلماء المعاصرین الذين شهدوا المناظرات أو اشترکوا فيها ولكن الأمر امتد الى عصور بعيدة بعد ذلك، فايد فريق مذهب البصريين ونحا آخر منحى الكوفيين وحاول ثالث ان يوفق بين الآراء المتضاربة ولقد كانت مسائل الخلاف بين المدرستين موضوع عنایة الدارسين⁽¹⁾. لعلم النحو الباحثین في اصوله ومدارسه فنالت من تفكيرهم قسطاً وافراً من العنایة بهذا العلم).

وقد ذهب الكوفيون مذهباً مخالفًا لما ذهب إليه البصريون كما يظهر هذا من آرائهم المتفرقة التي نقلتها لنا كتب الخلاف. ولكن عند الرجوع إلى كتب الكوفيين ومعرفة آرائهم فيها يتبيّن لنا ان جانبًا كبيراً من الكتب الكوفية التي استقلت بآرائها واتخذت لها مذهبًا خاصاً بها يختلف عن المذهب البصري يعود أساسها وجذورها إلى الخليل ونحوه وهو أول ما وصل إلينا من أثر بصري، ونجد هذا واضحًا في المباحث النحوية والصرفية والصوتية والدلالية التي سنبيّن فيها وجه الأثر واضحًا على الرغم من ان الكوفيين كانوا حذقين في تغليف ارائهم ووسمها بطبع يجعلها بعيدة كل البعد عن النحو البصري، إلا ان دراسة افكارها ومقارنتها بأفكار الخليل يتجلّى للقارئ ان علماء المدرسة الكوفية قد استقوا معين علمهم من الخليل آخذين منه غير مصريين به ولا مشيدين بفضله بل كانوا يضلّلون على آرائه ببعض الآراء التي يخلي الى القارئ انها تختلف عن الآراء

(1) مدرسة البصرة النحوية: 108

البصرية ولكن بعد التحري من هذه الآراء وجدنا ان جذورها تستمد غذاءها من الخليل ونحوه ويمكن بيان هذا فيما اوضحتناه في هذه الدراسة التي تشمل اثر الخليل بن أحمد الفراهيدي في الجانب النحوي والصرفي والصوتي والدلالي عند الكوفيين.

الفصل الثاني

**أثر الخليل بن أحمد الفراهيدي في
الدراسات النحوية الكوفية**

الفصل الثاني

أثر الخليل بن أحمد الفراهيدي في الدراسات النحوية الكوفية

المبحث الأول: العوامل النحوية

المبحث الثاني: الأسماء

المبحث الثالث: الافعال

المبحث الرابع: الابواب النحوية

المبحث الخامس: الاساليب النحوية

المبحث السادس: معاني الادوات النحوية

المبحث الأول

العوامل النحوية

شغلت مسألة العوامل اذهان العلماء منذ نشأة علم النحو والعامل هو ما عمل في معموله وما اتصل به وهو ما ينتج من تأثير لفظي يتولد عنه تأثير معنوي وسمى العامل عاملاً لانه يعمل في المعمول، فالفاعل لما وجد مؤثراً في المفعول أثر سُمي فاعلاً. والفعل لما وجدناه يؤثر في الفاعل كان هو العامل فلذلك سُمي العوامل عوامل، فلا يوجد مرفوع أو منصوب أو مجرور أو مجزوم إلا بسبب عامل رفع أو نصب، إذ لا يوجد محدث إلا بمحدث⁽¹⁾ وقد ذكر العلماء العلماء في مؤلفاتهم العوامل النحوية وكان قصة عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي مع الفرزدق احد القصص الشاهدة على وضوح فكرة العامل في اذهان العلماء (إذ سال ابن أبي اسحاق الفرزدق لما سمع قوله⁽²⁾).

وعضُّ زمان يا ابن مروان لم من المال الا مُسْنَحْتاً او مُجَلْفٌ

على اي شيء ترفع: او مجلف؟ فرد ابو عمرو بن العلاء: انه على اضمار فعل كأنه قال: لم بيق سوا⁽³⁾ فسؤال ابن أبي اسحاق عن علامة الرفع يدل على سؤاله عن العامل الذي عمل الرفع فالعلماء الذين سبقوا الخليل قد بسطوا ظلال فكرهم في استلهام هذه الفكرة التي بدت في ظاهر أمرها غير واضحة المعالم ثم اتضحت شيئاً فشيئاً بعد ان بدأت قواعد النحو تثبت على يد الخليل وسيبويه ومن سبقهم من العلماء فكان العلماء قد وضعوا العوامل اللفظية لكون لفظها

(1) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: 2/ 344.

(2) ينظر: شرح ديوان الفرزدق: 2 / - 117 ، طبقات فحول الشعراء: 1/ 17.

(3) نزهة الألباء: 20 ، طبقات فحول الشعراء: 1/ 19.

يدل عليها كما اكدها أحد الباحثين إذ قال عن الخليل: (ان النحاة قبله لم يعرفوا غير العوامل اللفظية، اما هو يعني الخليل فقد كانت العوامل عنده نوعين: عوامل لفظية وعوامل معنوية، ويقصد بالعوامل المعنوية ما ليس له صورة ظاهرة ملموسة)⁽¹⁾. وقد علل الدكتور المخزومي الأسباب التي أدت إلى فكرة العمل عند الخليل بقوله: (ففكرة العامل جاءته أغلب الظن من ملاحظته ذلك التفاعل بين الحروف والحركات والكلمات مما جعله يطمئن إلى أن هذه الظواهر اللغوية سواء أكان منها ما يتصل بالبناء أم ما يتصل بحركات أواخر الكلمات ترجع إلى هذا التأثير الكامن في طبيعة الحروف والكلمات، وعلى هذا فلا ينبغي للدارس أن يتسائل عن هذا الاندفاع نحو فكرة العامل أو يستفسر عن الدافع الذي دفع الخليل إلى البحث فيه واثاره كذلك لا ينبغي أن نتوجه باللوم إلى الخليل؛ لأنه لم يجعل المتكلم هو المرجع الأول في هذه التفاعلات الصوتية والعمليات الكلامية، كما كان ذلك عند ابن جني في الخصائص، والرضي في شرح الكافية وابن مضاء القرطبي في الرد على النحاة، واستاذنا في أحياء النحو - ابراهيم مصطفى - أو لأنه وقف عند هذا الحد، ودفع الدارسين إلى هذه المشكلة - مشكلة العامل - التي أحالت النحو إلى علم نظري، بينما هو بطبيعته، أو بما ينبغي أن يكون عليه - بعيد عن أن يكون كذلك، لا ينبغي أن يلام الخليل على ذلك فليس من ذنبه هو أن يستغل النحاة المتأخرن الفلسفة إلى بعد حدود الاستغلال ويفتحوا السبيل لها لغزو المباحث النحوية، وليس من ذنبه هو الا لا يفهموا قصده، أو يعجزوا عن ان ينهجوا في دراسة اللغة والنحو نهجه)⁽²⁾.

(1) مكانة الخليل بن احمد في النحو العربي د. جعفر نايف عباينة: 110.

(2) الخليل بن احمد الفراهيدي اعماله ومنهجه: مهدي المخزومي: 243 - 244.

وبعد هذا الاطراء والدفاع الذي هاجم به المخزومي من اتهم الخليل يتبين لنا أن فكرة العامل التي أحيلت من نظرية الى تطبيق على يد الخليل بن أحمد الفراهيدى لم تثقل النحو العربى بل اكسبته متنانة وقوه امتد تاثيرها الى يومنا هذا.

وقد قسم العلماء العوامل على قسمين: عامل لفظي وعامل معنوي: والعامل اللفظي هو الأصل؛ لانه الأقوى إذ كان محسوساً لانه يدرك بالسمع والمعنى دونه لانه معقول مستبط لا محسوس، ولهذا قل وجوده⁽¹⁾.
 والعوامل اللفظية تنقسم على ثلاثة اقسام: الأفعال والأسماء والحرروف اما العوامل المعنوية فهناك عاملان اتفق عليهما النحاة هما: (عامل الرفع في المبتدأ وعامل الرفع في الفعل المضارع؛ ذلك لان المبتدأ وخبره مرفوعان وليس معهما عامل لفظي ظاهر ولا مقدر، فالرافع لهما حينئذ معنى، واما العامل المختلف فيه فعامل الصفة في قوله أبي الحسن الأخفش⁽²⁾).

اما اهل الكوفة فقد توسعوا في ذكر العوامل فكان لديهم من العوامل: الاسناد والفاعليه، المفعولية⁽³⁾، الصرف⁽⁴⁾، الخلاف⁽⁵⁾، المصدرية⁽⁶⁾، التقريب⁽⁷⁾، وغيرها من العوامل.

(1) ينظر: المرتجل لابن الخشاب: 114.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 114 – 116.

(3) ينظر: الانصاف: 79/1، مسألة: 11.

(4) ينظر: معاني القرآن للفراء: 34/1.

(5) ينظر: الانصاف 1/245، مسألة: 29.

(6) ينظر: شرح ابن عقيل: 1/632.

(7) معاني القرآن للفراء: 12/1 – 13.

1. العوامل اللغوية :

تقع في الافعال والاسماء والحرروف كما سبق ان بيناها آنفاً، ومن العوامل اللغوية التي وجدنا فيها أثر الخليل واضحاً في الفكر الكوفي:

ما ينتصب على المدح والتعظيم (القطع والتبعية):

ان القطع هو اجزاء العبارة عما سبقتها والابداء بها، اما التبعية فهي اتباع الالفاظ والمعاني لمعانٍ سبقتها فتكون تابعة لها في إتمام المعنى عند الرجوع اليها وفي الاعراب وقد اشار اليها الخليل وسيبويه كما يبدو هذا وفي العوامل اللغوية التي يبرز فيها الأثر البصري جلياً في الفكر الكوفي إذ اتفق الخليل وسيبويه والفراء على النصب والجر اذا كان صفة على المدح والتعظيم والقطع في الابداء من ذلك ما جاء به سيبويه في باب ما ينتصب على التعظيم والمدح فقال: (وان شئت جعلته صفة فجرى على الأول، وان شئت قطعته فابتدائته وذلك قولك الحمد لله الحميد هو، والحمد لله أهل الحمد والملك لله اهل الملك، ولو ابتدأته فرفعته كان حسناً كما قال الاخطل⁽¹⁾):

أبدى النواجد يومً باسلً ذكرُ
نفسى فداءً أمير المؤمنين اذا

خليفة الله يُستسقى به المطر
الخائنِ القمر والميمون طائره

واما الصفة فان كثيراً من العرب يجعلونه صفة، فيتبعونه الاول فيقولون:
أهل الحمد والحميد هو، وكذلك الحمد لله اهله: ان شئت جررت وان شئت
نصبت وان شئت ابتدأت كما قال مهأله⁽²⁾:

(1) ديوانه 103 – وقد وردت البيت الثاني قبل الاول وال一秒 ورد برواية: (فهو فداء)، ينظر: شعر الاخطل: 196/1.

(2) ينظر: الاصماعيات: 156.

ولقد خبّطنَ بيوتَ يَشْكُرُ خبطةً اخواننا وهم بنو الأعمام

وسمعنا بعض العرب يقول: (الحمد لله رب العالمين) فسألت عنها يونس فزعم

انها عربية.

ومثل ذلك قول الله عزوجل: ﴿لَكِنَ الرَّسُّخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يَوْمَئِنُونَ إِذَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَالْمُقْرِبُونَ أَصْلَوَهُ وَالْمُؤْتُونَ أَرْكَوْهُ﴾⁽¹⁾ فلو كان كله رفعاً كان جيداً، فأماماً (المؤتون) فمحمل على الابتداء⁽²⁾، وقال جل ش泰州: ﴿وَلَكِنَ اللَّهُ مَنْ أَمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةَ وَالْكِتَابِ وَالْيَتَمَّ وَمَائَةِ الْعَالَمَ عَلَى حِلْمِهِ، دُوِيَ الْقُرْبَى وَالْيَتَمَّ وَالْمَسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَاسْتَأْلِيمَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَادَ الْأَصْلَوَةَ وَمَائَةِ الْأَرْكَوَةَ وَالْمُؤْفُونَ يَعْهِدُهُمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَجِنَّ الْبَأْسِ﴾⁽³⁾ ولو رفع الصابرين على أول الكلام كان جيداً ولو ابتدأته فرفعته على الابتداء كان جداً كما ابتدأت في قوله: ﴿وَالْمُؤْتُونَ أَرْكَوْهُ﴾⁽⁴⁾. ونظير هذا النصب من الشعر قول الخرق⁽⁵⁾:

لا يَعْدُنَ قوميَ الَّذِينَ هُمْ سَمُ الْعُدَاةِ وَآفَةِ الْجُزُرِ
النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعَتَرِّكِ والطَّيِّبِ وَنَمَاعِدِ الْأَزْرِ
فرفع الطيبين كرفع المؤتون.

(1) سورة النساء: الآية: 162.

(2) الكتاب: 62/2 - 63.

(3) سورة البقرة: الآية: 177.

(4) سورة النساء: الآية: 162.

(5) هي خرق بنت هفان من بنى قيس بن ثعلبة، ينظر: خزانة الادب: 301/2.

ومثل هذا في الابتداء قول ابن خياط العُكلي⁽¹⁾:

وَكُلُّ قَوْمٍ اطَّاعُوا أَمْرِ مُرْشِدِهِمْ إِلَّا تَمَيَّرَا اطَّاعُتْ أَمْرَ غَاوِيهَا
الظَّاعِنُونَ وَالقَائِلُونَ لَمَنْ دَارَ نَخْلِيهَا وَلَمَّا يَظْعَنُوا أَحَدًا

وزعم يونس ان من العرب من يقول: (النازلون بكلٌّ معترك والطيبين) فهذا مثل (والصَّابِرِينَ) ومن العرب من يقول: الظاعنون والقائلين، فنصبه كنصب الطيبين الا ان هذا شتم لهم وذم كما ان الطيبين مدح لهم وتعظيم، وان شئت أجريت هذا كله على الاسم الاول، وان شئت ابتدأته جميماً فكان مرفوعاً على الابتداء، كل هذا جائز في ذلك البيتين وما اشبههما، كل ذلك واسع، وزعم عيسى انه سمع ذا الرمة ينشد هذا البيت نصباً:

لَقَدْ حَمَلَتْ قَيْسَ بْنَ عَيْلَانَ قَرِبَاهَا عَلَى مُسْتَقِلٍّ لِلنَّوَائِبِ وَالْخَرْبِ
أَخَاهَا إِذَا كَانَتْ عِضَاضَةً سَمَا عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ ذُلُولٍ وَمِنْ صَفَبٍ⁽²⁾

زعم الخليل ان نصب هذا على انك لم ترد ان تحدث الناس ولا من تخاطب بأمر جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت، فجعله ثناء وتعظيم⁽³⁾ ونصبه على الفعل كأنه قال: أذكر أهل ذاك، وأذكر المقيمين، ولكنه فعل لا يستعمل إظهاره، وهذا شبيه بقوله: أنابني فلان نفعل كذا، لانه لا يريد ان يخبر من لا يدرى انه منبني فلان، ولكنه ذكر ذلك افتخاراً وابتهاً.... ومن هذا الباب في النكرة قول أمية بن أبي عائذ⁽⁴⁾:

(1) ينظر: لسان العرب: مادة (ظعن).

(2) ملحق ديوان ذي الرمة: 662.

(3) الكتاب: 63 – 65.

(4) ديوان المذليين: 2/184، خزانة الادب: 1/417.

ويأوى الى نسوة عُطَلٍ وشعثاً مراضي ع مثل السعالى

كانه حيث قال: (الى نسوة عُطَلٍ) صرن عنده ممن علم انه شعث،
ولكنه ذكر ذلك تشنيعاً لهن وتشويباً، قال الخليل: كأنه قال: واذكرهن
شعثاً، الا ان هذا فعل لا يستعمل اظهاره وان شئت جررت على الصفة) ⁽¹⁾.

إبان الخليل وسببيوه عن مسألة مهمة الا وهي النصب والجر على التبعية،
اي ان يكون الاسم او الصفة تابعاً لما قبله او القطع على الابتداء او النصب
بتقدير فعل مناسب وقد مثلا لهذا الكلام بامثلة بينما فيها مذهبهما وما ورددهما
من استعمالات العرب لهذه الامثلة، وقد أخذ بهذا الرأي من الكوفيين الفراء
وابى اخذه الكسائي وقد رد الفراء على الكسائي في عدم اخذه عن العرب
واستشهد بالامثلة عينها التي وردت عند الخليل وسببيوه وفيما يأتي عرض لقول
الفراء في قوله تعالى: ﴿مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ﴾ ⁽²⁾ قوله: ((من)) في موضع رفع، وما بعدها
صلة لها، حتى ينتهي الى قوله (الموفون بعهدهم) فترت (الموفون) على (من)
(الموفون) من صفة (من) كانه: من آمن ومن فعل وأوفى، ونصبت (الصابرين)
لانها من صفة (من) وانما نصبت لأنها من صفة اسم واحد، فكانه ذهب به الى
المدح، والعرب تفترض من صفات الواحد اذا تطاولت بالمدح أو الذم، فيرفعون اذا
الاسم كان رفعاً، وينصبون بعض المدح، فكانهم ينونون اخراج المنصوب بمدح
غير متبع لاول الكلام، ومن ذلك قول الشاعر ⁽³⁾:

(1) الكتاب: 66/2

(2) سورة البقرة: الآية: 177.

(3) بيت شعر سبق ذكره.

سُمُّ العِدَّةِ وَآفَةُ الْجُزْدِ
وَالظِّيَّ بَيْنَ مَعَاقِدِ الْأَرْزِ
لَا يَبْعَدُنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ
النَّازِلُونَ بِكُلِّ مَعْتَرِكٍ
وربما رفعوا (النازلون) و (الطيبون) وربما نصبوهما على المدح، والرفع على
ان يتبع اخر الكلام اوله، وقال بعض الشعراء⁽¹⁾:

إِلَى الْمَلِكِ الْقُرْمِ وَابْنِ الْهَمَامِ
وَلَيْثُ الْكَتِيبَةِ فِي الْمُزَدَّحِ
وَذَا الرَّأْيِ حِيثُ تُقْمُ الْأَمْرُ
بِذَاتِ الصَّلِيلِ وَذَاتِ الْجُنْمِ

فنصب (ليث الكتبة) و(ذا الرأي) على المدح والاسم قبلهما محفوض، لأنه
من صفة واحد، فلو كان الليث غير الملك لم يكن الا تابعا، كما تقول: مررت
بالرجل والمرأة واشباهه، قال:

وَانْشَدَنِي بِعَضِّهِمْ⁽²⁾

فَلَيْتَ الَّتِي فِيهَا النَّجُومُ تَوَاضَعَتْ
عَلَى كُلِّ غَثٍّ مِنْهُمْ وَسَمِينِ
غَيْوَثُ الْحَيَاٰ فِي كُلِّ مَعْلِ لَزِيَّةٍ
أَسْوَدُ الشَّرَّى يَحْمِينَ كُلَّ عَرَيْنِ

فنصب، ونرى ان قوله ﴿لَنِكِنَ الرَّاسِحُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ
وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمَقِيمِينَ الصَّلَوةُ وَالْمُؤْتَوْنَ أَرْكَوْهُ﴾⁽³⁾ ان نصب (المقيمين) على انه
نعت للراسخين، فطال نعته ونصب على ما فسرت لك، وفي قراءة عبد الله
(المقيمون – المؤتون) وفي قراءة أبي (والمقيمين) ولم يجتمع في قراءتنا وفي
قراءة أبي إلا على صواب والله اعلم)⁽⁴⁾.

(1) لم يعرف قائله، ينظر: خزانة الادب: 216/1.

(2) لم يعرف قائله.

(3) سورة النساء: الآية: 162.

(4) معاني القرآن للفراء: 105/1 – 106.

حدثنا الفراء: قال: وقد حدثني أبو معاوية الضرير عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها سئلت عن قوله: ﴿إِنَّ هَذَيْنِ لَسَاحِرَيْنِ﴾⁽¹⁾ وعن قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ أَمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغُونَ﴾⁽²⁾ وعن قوله: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الْصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُومُونَ أَرَكَوْهُ﴾⁽³⁾ فقلت: يا ابن أخي هذا كان خطأ من الكاتب.

وقال فيه الكسائي (المقيمين) موضعه خفض يرد على قوله (بما انزل اليك وما انزل من قبلك) ويؤمنون بالمقيمين الصلاة هم والمؤتون الزكاة، قال: وهو بمنزله قوله: ((يؤمن بالله ويؤمن للمؤمنين)) وكان النحويون يقولون (المقيمين) مردودة على (بما انزل اليك وما انزل من قبلك - الى المقيمين) وبعضهم (لكن الراسخون في العلم منهم) ومن (المقيمين) وبعضهم (من قبلك) ومن قبل (المقيمين) وإنما امتنع من مذهب المدح - يعني الكسائي - الذي فسرت لك، لأنه قال: لا ينصب المدح الا عند تمام الكلام، ولم يتم الكلام في سورة النساء الا ترى انك حين قلت (لكن الراسخون في العلم منهم - الى قوله (المقيمين - والمؤتون) كأنك منتظر لخبره، وخبره في قوله (اولئك سنؤتيهم اجرًا عظيماً) والكلام اكثره على ما وصف الكسائي، ولكن العرب اذا تطاولت الصفة جعلوا الكلام في الناقص وفي التام كالواحد، الا ترى انهم قالوا في الشعر:⁽⁴⁾

(1) سورة طه: الآية: 63.

(2) سورة المائد़ة: الآية: 69.

(3) سورة النساء: الآية: 162.

(4) لم يُعز هذا البيت لقائله، ينظر: خزانة الادب: 414/4، مجمع الأمثال: 101/2.

حتى اذا حملت بكم شُبوا
ورايتكم ابناءكم شُبوا
وقلهم ظهر المجن لنا
إن المؤيم العاجز الخب
 يجعل جواب (حتى اذا) بالواو، وكان ينبغي الا يكون فيه واو، فاجترئ
بالاتباع ولاخبر بعد ذلك، وهذا اشد مما وصفت لك.

ومثله في قوله: ﴿ حَقٌّ إِذَا جَاءَهُوا وَفُتُحَتْ أَبْوَابُهُمَا وَقَالَ لَهُمْ حَزَنَتْهَا ﴾⁽¹⁾ ومثله في
قوله ﴿ قَلَّمَا أَسْلَمَا وَتَلَمَّا لِلْجِنِينَ ﴾⁽²⁾ وَنَدِيَنَهُ أَنْ يَتَابَرِهِمُ ﴿ ١٠٣ ﴾⁽³⁾ جعل بالواو، وفي قراءة
عبد الله⁽⁴⁾ ﴿ قَلَّمَا جَهَرَهُمْ بِجَهَازِهِمْ جَعَلَ الْسِقَايَةَ ﴾⁽⁵⁾ وفي قراءتنا بغير الواو، وكل
عربي حسن⁽⁶⁾ وقد قال بعضهم: (واتى المال على حبه ذوي القربي - والصابرين)
فنصب الصابرين على ايقاع الفعل عليهم، والوجه ان يكون نصبا على نية المدح
لانه من صفة شيء واحد، والعرب تقول في النكرات كما يقولونه في المعرفة،
فيقولون: مررت برجل جميل وشابا بعد، ومررت برجل عاقل وشريحا طوالا،
وينشدون قوله:⁽⁶⁾

ويأوى الى نسوة بائسات وشعثا مراضي ع مثل السعال
(وشعث) فيجعلونها خفظا باتباعها أول الكلام، ونصبا على نية دم في هذا
الموضع⁽⁷⁾.

(1) سورة الزمر: الآية: 73.

(2) سورة الصافات: الآية: 103، 104.

(3) ينظر: البحر المحيط: 329/5.

(4) سورة يوسف: الآية 70.

(5) معاني القرآن للفراء: 108.106/1.

(6) بيت سبق وان اسألهنا به في قوله سببواه السابق الذكر.

(7) معاني القرآن للفراء: 108/1.

يتبيّن مما سبق أن الفراء يذهب مذهب الخليل وسيبويه في نصب الصفة على نية المدح أو الذم أو الرفع على القطع على نية الابتداء وقد خالف الفراء استاذه الكسائي وذهب مذهب الخليل وسيبويه في مجيء القطع على نية المدح والذم بتقدير أحد العوامل اللفظية في الجملة العربية، غير ان مصطلح القطع الذي جاء به الخليل قد استعمله الفراء بمعنى الحال عند البصريين ومما لا شك فيه ان مصطلح القطع يختلف عن مضمون ما سمي به من ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكُمْ بِكُلِّمَةٍ مِّنْهُ أَسْمَهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَجِئَهَا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾⁽¹⁾ قال الفراء: (وقوله (وجئها) قطعاً من عيسى)، ولو خضت على ان تكون نعتاً للكلمة لانها هي عيسى كان صواباً⁽²⁾ فالفراء يجوز ان تكون (وجئها) حالاً من عيسى كما اجاز مجئها نعتاً مما يدل على ان هذا المصطلح وهو (القطع) قد شاع في استعمالاته حتى كان بديلاً عنده من مصطلح الحال على الرغم من ان استخدام الفراء للمصطلحين (القطع والحال) جاء ليحمل المعنى نفسه.

2. العوامل المعنوية:

من العوامل المعنوية التي برز فيها أثر الخليل واضحاً في الفكر الكوفي

هي:

1. الخلاف: مصطلح كوفي التسمية بصري المنشأ يمكن الرجوع اليه عند الخليل إذ اشار اليه في باب ما لا يكون فيه المستثنى منه الا نصباً، معللاً

(1) سورة آل عمران: الآية 45

(2) معاني القرآن للفراء: 1/213

ذلك بقوله (لأنه مخرج مما ادخلت فيه غيره، فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت: له عشرون درهماً، وذلك قوله: أتاني القوم لا باك، ومررت بالقوم لا باك، وال القوم فيها لا باك، وانتصب الاب إذ لم يكن داخلاً فيما دخل فيه ما قبله ولم يكن صفة وكان العامل فيه ما قبله من الكلام، كما ان الدرهم ليس بصفة للعشرين ولا محمول على ما حملت عليه وعمل فيها)⁽¹⁾ فعبارة الخليل (لأنه مخرج مما ادخلت فيه غيره) تشير اشارة صريحة الى ان أصل القول بالخلاف عند الخليل وان المستثنى (بالا) منصوب على الخلاف وهو المصطلح الذي اشار اليه الكوفيون فيما بعد.

إذ نجد أثر الخليل واضحًا في الفراء ذلك ان الفراء يشير الى قول الخليل نفسه مسمياً النصب هنا النصب على الانقطاع اي ان ما بعد (الا) كما اشار الخليل (مخرج مما ادخلت فيه غيره فعمل فيه ما قبله) وهو ما اشار اليه الفراء في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَ قَرِيئَةً مَأْمَنَتْ فَتَفَعَّلَهَا إِيمَنَهَا إِلَّا قَوْمٌ يُونَسٌ لَمَّا مَأْمَنُوا﴾⁽²⁾ استثنى قوم يونس بالنصب على الانقطاع مما قبله، الا ترى ان ما بعد (الا) في الجحد يتبع ما قبلها فتقول: ما قام احد الا ابوك، وهل قام احد الا ابوك، لأن الاب من الاحد، فاذ قلت: ما فيها احد الا كلباً وحماراً، نصبت: لأنها منقطعة مما قبل الا، إذ لم تكون من جنسه، كذلك كان قوم يونس منقطعين من قوم غيره من الانبياء⁽³⁾، وهو المعنى نفسه الذي اشار اليه الخليل.

(1) الكتاب: 2/330-331

(2) سورة يونس: الآية 98

(3) معاني القرآن للفراء: 1/479

وقد ورد مصطلح الخلاف لأول مرة على لسان أبي عمرو بن العلاء⁽¹⁾ في قراءته لقوله تعالى: ﴿وَزَلَّوْا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾⁽²⁾ إذ قرأ أهل الحرمين وقرأ أهل الكوفة والحسن وابن أبي إسحاق وابو عمرو⁽³⁾ (حتى يقول الرسول) بنصب (يقول) وهو اختيار أبي عبيد وله في ذلك حجتان أحدهما عن أبي عمرو: قال (زلزلوا) فعل ماض و (يقول) فعل مستقبل فلما اختلفا كان الوجه النصب، والحجة الأخرى حكاهما عن الكسائي، قال: اذا تطاول الفعل الماضي صار بمنزلة المستقبل..

إن أبي عمرو بن العلاء قد جعل ما بعد حتى كما ذكر مخالفًا لما قبلها، ويُعدُّ بهذا أول من أشار إلى مصطلح الخلاف، ويبدو أن النصب عند الكسائي وأبي عمرو على الرغم من اختلاف تعليلهما يدل على تأثر الكسائي بابي عمرو الذي يعد استاذًا للخليل مما يدل على الأثر الكبير الذي أسسه نحاة البصرة في نحاة الكوفة.

2. التقريب: من العوامل المعنوية التي اشتهرت عند الكوفيين، ونسبة العلماء إليهم وقد ذهبوا فيه إلى أن (هذا وهذه) إذا أريد بهما التقريب كانوا من أخوات كان في احتياجهما إلى اسم مرفوع وخبر منصوب نحو (كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قادماً) وكذلك كل ما كان فيه الاسم الواقع بعد اسم

(1) ينظر: أبو عمرو بن العلاء جهوده في القراءة والنحو: 145.

(2) سورة البقرة: الآية 214.

(3) السبعة في القراءات لابن مجاهد: 181.

الإشارة لا ثانٍ له في الوجود نحو: (هذا ابن صياد اشقى الناس)⁽¹⁾ هنا قرب إلى المخاطب الاسم المنصوب، أي لا تُوجَد عامل يعمل على بنصبه لذا جعل الكوفيون التقريب هو العامل المعنوي وبعد الخليل أول من أشار إلى مجيء ما بعد اسم الإشارة منصوباً، ثم أخذ الكوفيون هذه الفكرة منه حين أعطوا التسميات لعواملهم فكان التقريب أحد هذه التسميات التي أطلقت على مجيء ما بعد اسم الإشارة منصوباً كما يتبيّن هذا مما ذكره الفراء: ((كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قائماً، وهذا القمر طالعاً)) فـ(قائماً) وـ(طالعاً) منصوبتان على التقريب، لأن ما بعد اسم الإشارة واحد في حقيقته (القمر) أو في سياقه، فلا يحتاج إلى إشارة أو تبييه إليه⁽²⁾.

على أن إطلاق اسم التقريب لم يكن الكوفيون أول من قالوا به إذ إننا نجد الخليل يذكره عند ذكره (عند) ومجيئها ظرفاً منصوباً إذ قال: ((عند: حرف الصفة فيكون موضعاً لغيره وهو في التقريب شبه اللزق، لا يكاد يجيء إلا منصوباً، لانه لا يكون الا صفة معمولاً مضمراً بها فعل الا في حرف واحد، وذلك قول القائل لشيء بلا علم: هو عندي كذا وكذا، فيقال له: أَوْلَكَ عِنْدُكَ فُيরَقَ وزعموا انه في هذا الموضع يراد به القلب وما فيه من معقول الْلُّبُّ))⁽³⁾ وقد أشار إلى مجيء ما بعد اسم الإشارة (هذا) منصوباً بقوله (هذا القول لا قوله، إنما نصبه كنصب (غير ما تقول) لأن (لا قوله) في ذلك المعنى، الا ترى انك

(1) همع الهوامع: 2/71.

(2) ينظر: معلني القرآن للفراء: 1/12، 23.

(3) العين: 2/43.

تقول: هذا القول لا ما تقول، فهذا في موضع نصب، فإذا قلت: لا قولك فهو في
موضع (لا ماتقول) ⁽¹⁾.

وأيضاً أشار الخليل إلى مجيء ما بعد هذا من دون إضافة الألف واللام
بقوله: (انه من قال (هذا أول فارس مقبلاً) من قبل انه لا يستطيع ان يقول (هذا
أول الفارس) فيدخل عليه الألف واللام فصار عنده، بمنزلة المعرفة فلا ينبغي له
ان يصفه بالنكرة، وينبغي له ان يزعم ان درهماً في قوله (عشرون درهماً)
معرفة، فليس هذا بشيء وإنما ارادوا من الفرسان فحذفوا الكلام استخفافاً،
وجعلوا هذا يجزئهم من ذلك، وقد يجوز نصبه على نصب، هذا رجل منطلقاً،
وهو قول عيسى وزعم الخليل ان هذا جائز ونصبه كنصبه في المعرفة، جعله حالاً
ولم يجعله وصفاً ⁽²⁾.

وأشار الكسائي إلى هذا المعنى الذي أشار إليه الخليل بقوله (سمعت العرب
تقول: هذا زيدٌ ايَاه بعينه، فجعله مثل كان) ⁽³⁾، اي جعل ايَاه مثل خبر كان
منصوباً وهو المعنى نفسه الذي أشار إليه الخليل.

وقد تبين اثر الخليل واضحاً في الفراء من خلال قوله (وهو ان يكون ما بعد
(هذا) واحداً يؤدي عن جميع جنسه فالفعل حينئذ منصوب، كقولك: ما كان
من السبع غير مخوف فهذا الاسد مخوفاً، الا ترى انك تخبر عن الأسد كلها
بالخوف، وينصب ايضاً اذا كان (هذا) واحداً لا نظير له فالفعل حينئذ ايضاً

(1) الكتاب: 1/378.

(2) الكتاب: 2/112.

(3) مجالس ثعلب: 1/41.

منصوب، وانما نسبت الفعل؛ لأن (هذا) ليس بصفة للاسد وانما دخل تقربيا⁽¹⁾. وقد قال بقولهم هذا ثعلب فقال عن اهل الكوفة الكسائي والفراء: (وهم يسمون: هذا زيد القائم تقربيا اي قرب الفعل به، وحکى: كيف اخاف الظلم وهذا الخليفة قادما، اي الخليفة قادم، فكلما رأيت (هذا) يدخل ويخرج والمعنى واحد، فهو تقريب، من كان من الناس ممزوجاً فهذا الصياد محروما، والصياد محروم باسقاط هذا، بمعنى فقد دخلت لتقارب الفعل مثل كان والتقريب على هذا كله، ف (كان) جواباً للتقريب الفعل)⁽²⁾.

يتبع من خلال ما سبق اثراً الخليل في المصطلح الذي يسميه الكوفيون (التقريب) فيما اشار اليه الكسائي في مجيء ما بعد اسم الاشارة مثل ما بعد اسم كان وهو كونه منصوباً وكذلك الفراء وثعلب يشيران الى القول نفسه وهو ان يكون ما بعد اسم الاشارة منصوباً ويكون واحداً لا نظير له.

اما ما نقله ابن الانباري عن الكوفيين ومجيء الخلاف لديهم في (الا) عند الفراء إذ قال (إنَّ الفراء ومن تابعه من الكوفيين – وهو المشهور من مذهبهم – الى ان (إلاً) مركبة من (إنَّ ولا) ثم خفت (إنَّ) وادغمت في (لا) فنصبوا بها في الایجاب اعتباراً بـ (إنَّ) وعطفوا بها في النفي اعتباراً بـ (لا)⁽³⁾ فهذا القول لا صحة له عند الفراء فعند عودتنا لمجيء (الا) عند الفراء وجدناه يقول عنها: (ونرى ان قول العرب (الا) انما جمعوا بين (ان) إذ تكون جداً وضموا اليها (لا) فصارا

(1) معاني القرآن للفراء: 1/112.

(2) مجالس ثعلب: 2/359 – 360.

(3) الانصاف: 1/261، المسألة 29.

جميعاً حرفاً واحداً وخرجوا من حدّ الجحد إذ جمعنا فصاري حرفاً واحداً⁽¹⁾
فمجيئها حرفاً واحداً وخروجها من حد الجحد ينفي ما جاء به ابن الأنباري وببطل
حجته في هذا الموضوع.

وقد ينتصب الطرف على الخلاف اذا وقع خبراً للمبتدأ نحو: (زيد امامك
وعمره وراءك)⁽²⁾ كما ان الخلاف قد يأتي بمعنى الصرف وذلك عندما يأتي مع
واو المعية في قولنا: (استوى الماء والخشبة، وجاء البرد والطيسة) فهنا المفعول معه
منصوب على الخلاف وعلى الصرف ايضاً، فمثلاً (الخشبة والطيسة) منصوبان
عامل معنوي هو الصرف إذ انهما صرفاً عن المعنى الذي كان لهما أصلاً بحركة
الرفع، فقد عد الكوفيون الخلاف هو العامل فهو عامل معنوي يؤدي الى النصب
وهو نفسه الذي سماه الفراء (الصرف) من حيث المعنى.

١. الصرف لغة: ان تصرف انساناً على وجه يريده الى مصرف غير ذلك⁽³⁾.
وقد شاع مصطلح (الصرف) عند نحاة المدرسة الكوفية وعدًّا من
مصطلحاتهم وقد اختلف النحاة في عامل النصب في المفعول معه، فالبصريون
يقولون: (انه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو)⁽⁴⁾، اما الخليل فقد اشار
إشارة غير صريحة الى هذا القول بقوله: (بُعْت الشاة شاةً ودرهم، انما يريد: شاة
بدرهم، ويجعل بدرهم خبراً للشاة، وصارت الواو بمنزلة الباء في المعنى)، كما

(1) معاني القرآن للفراء: 2/377.

(2) ينظر: الانصاف: 1/245، المسألة: 29.

(3) العين: 7/110.

(4) الانصاف: 1/248، المسألة: 30.

كانت في قوله: كُلُّ رجل وضيّعه في معنى (مع) ⁽¹⁾.

وقد اشار الفراء الى قول الخليل في باب الصرف عند ذكره المفعول معه فيقول عن الصرف: (ان تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم اعادتها على ما عطف عليها، فإذا كان كذلك فهو الصرف، كقول الشاعر⁽²⁾:

لا ته عن خلق وتأتي مثلك عار عليك اذا فعلت عظيم
الا ترى انه لا يجوز اعادة (لا) في (تأتي مثلك) فلذلك سمي صرفاً اذا كان معطوفاً ولم يستقم ان يعاد فيه الحادث الذي قبله، ومثله من الأسماء التي نسبتها العرب وهي معطوفة على مرفوع قولهم: لو تركت والسد لأكلك، ولو خليت ورأيك لضلالك: لما لم يحسن في الثاني ان تقول: لو تركت وترك رأيك لضلالك، تهيبوا ان يعطفوا حرف لا يستقيم فيه ما حديث في الذي قبله: قال: فان العرب تجيز الرفع، لو ترك عبد الله والسد لأكله، فهل يجوز في الافاعيل التي نسبت بالواو على الصرف ان تكون مردودة على ما قبلها وفيها معنى الصرف ؟ قلت: نعم، العرب تقول: لست لابي ان لم أقتلك أو تذهب نفسى، ويقولون: والله لا ضرينك أو تسقيني في الارض، فهذا مردود على اول الكلام، ومعناه الصرف، لانه لا يجوز على الثاني اعادة الجزم بل، ولا اعادة اليمين على والله لتسقيني، فتجد ذلك اذا امتحنت الكلام، والصرف في غير (لا) كثيرا الا انا اخربنا ذكره حتى تاتي مواضعه⁽³⁾.

(1) الكتاب: 1/394، وينظر: المقتضى: 1/249.

(2) أبو الاسود الدؤلي، ديوانه: 233.

(3) معاني القرآن للفراء: 1/34، وينظر: 3/177.

فالوا كما يبدو من نص الفراء هذا هي واو المصاحبة، ومعنى الصرف عند الفراء مشابه للمعنى الذي ابان عنه الخليل والبصريون؛ لأن قول الخليل (كل رجل وضيّعته) في معنى (مع ضيّعته) ولا يجوز عطف ضيّعته على الرجل، لهذا صرف هذا المعنى إلى معنى غيره.

وفي الوقت نفسه الذي نرى الفراء يصطدح على هذا القول بالصرف نرى أبا الانباري يشير به إلى الكوفيين الذين ينصبون هذا الاسم على الخلاف⁽¹⁾.

فكم أخذ الفراء برأي الخليل في هذه المسألة من الكوفيين كذلك نرى أن أبا جعفر النحاس من البصريين يأخذ به فيقول عن قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَنْتَ دَائِدٌ مِّنَافِضًا﴾⁽²⁾ (والنصب عند أبي عمرو بن العلاء بمعنى وسخرنا له الطير، وقال الكسائي: هو معطوف على (فضلا)، أي اتیناه الطير، وعند سيبويه معطوف على الموضع، أي: نادينا الجبال والطير، ويجوز أن يكون مفعولاً معه، كما تقول: (أسوي الماء والخشبة) أي: مع الخشبة، قال أبو جعفر: سمعت أبا اسحاق يحيى قمت وزيداً)⁽³⁾.

وقد قال الحيدرة اليماني عن الواو هذه: (واما الواو فانها تتصل بمعنى (ان) اذا وقعت للصرف نهياً عن الجمع بين الشيئين او استتكارا او اعتمدت على مصدر في صدر الكلام)⁽⁴⁾.

(1) ينظر: الانصاف: 1/ 248 المسألة: 30.

(2) سورة سباء: الآية: 10.

(3) اعراب القرآن للنحاس: 3/ 334.

(4) كشف المشكك: 1/ 544.

اما ابن هشام فاوضح ان هذه الواو يسمىها الكوفيون واو الصرف⁽¹⁾، وكما يظهر أن الصرف مصطلح لنصب الاسم الواقع بعد الواو المعية وكذلك الفعل المضارع المنصوب بعد الواو الدالة على المصاحبة، اما الخلاف فهو مصطلح قد بناه آنفأ.

يتبين واضحأً ان الفراء قد تأثر تأثراً كبيراً بالبصريين وعلى رأسهم الخليل وان ما نسبه ابن الانباري للكوفيين حجة تفتقر الى دليل لثبت نفيها على لسان الفراء.

(1) معنى اللبيب: 472.

المبحث الثاني

الأسماء

الاسم المعرفة :

من العلامات التي تميز الاسم المعرفة دخول الالف واللام عليهما (وان الالف واللام مُنزلة بمنزلة الصفة والدليل على أنها بمنزلة الصفة أَنَّك اذا قلت رجل ثمْ قلْتُ: الرجل فلولا معهود بينك وبين المخاطب لم يكن ذلك كلاماً، والصفات لا تكون الا للاسماء والدليل على ان الصفات لا تكون الا للاسماء، أنَّ العرب وضعوا الأسماء وضعاً عاماً وهو كونها يخبر بها وعنها ووضعوا ما سواها اعني الافعال وضعا خاصا فلم يحتاج الى ذلك فيه، وإنما اختص بحرف الجر؛ لأنَّ المضاف اليه مخبر عنده من حيث المعنى، والافعال وضعوا ليُخبر بها لا ليُخبر عنها فلو أضفت إليها لاخراجتها عن وضعها الاصلي⁽¹⁾، كما ان خواص الاسم دخول حرف التعريف عليه وهو الالف واللام وهما حرف واحد مركب من حرفين⁽²⁾.

وقد ذكر الخليل ان التعريف الذي يكتسبه الاسم يكون بالالف واللام فيما نقله عنه سيبويه إذ قال: (زعم الخليل رحمة الله انهم ادخلوا الالف واللام في هذا التعريف وتكلموا به على نية ما لاتدخله الالف واللام، وهذا جعل كقولك: مررت بهم قاطبة، ومررت بهم طرراً، اي جميعاً، إِلَّا أَنَّ هذَا نَكْرَة لَا يَدْخُلُهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ كَمَا أَنَّهُ لِيُسَكُّنُ الْمَصَادِرُ بِمَنْزِلَةِ الْعِرَاقِ)، كأنه قال: مررت بهم جميعاً،

(1) الايضاح في شرح المفصل: 67/1.

(2) ينظر اللامات: 41/1، شرح المفصل: 248.

فهذا تمثيلٌ، وإن لم يُتكلّمْ به^(١) يتبيّن من قول الخليل أن الالف واللام تدخل التعريف الاسم، وهي توب عن التنوين، فكما يدخل على الاسم التنوين كذلك يدخل عليه الالف واللام وعند عودتنا إلى مثال (العراق) الذي مثل به الخليل وجدنا سيبويه يقول عنه: (وهذا ما جاء منه في الالف واللام وذلك قوله: أَسَلَها

فأَرْسَلَهَا الْعَرَاقُ وَلَمْ يَذْدُهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَفْصِ الدَّخَالِ⁽²⁾
 كَأَنَّهُ قَالَ: اعْتَرَاكَ، وَلَيْسَ كُلُّ الْمَصَادِرِ فِي هَذَا الْبَابِ يَدْخُلُهُ الْأَلْفُ
 وَاللَّامُ كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ مَصْدَرٍ فِي بَابِ الْحَمْدِ لِلَّهِ، وَالْعَجَبُ لِكَ، تَدْخُلُهُ الْأَلْفُ
 وَاللَّامُ، وَإِنَّمَا شَبَّهَ بِهَذَا حِيثُ كَانَ مَصْدَرًا وَكَانَ غَيْرَ الْأَسْمَاءِ الْأَوَّلِ⁽³⁾.

ومما يعرف الاسم هي الاضافة وقد اشار اليها سيبويه في باب ما يكون المصدر فيه توكيدا لنفسه نصبا فائلا: (هناك وكذلك الاضافة بمنزلة الالف واللام، فاما المضاف فقول الله تبارك وتعالى: ﴿ وَرَأَى الْبَلَأَ تَحْسِبَهَا جَاءِمَةً وَهِيَ تُنْزَعُ مِنَ الْسَّحَابِ مُصْنَعَ اللَّهِ ﴾⁽⁴⁾ وقال الله تبارك وتعالى: وَيَوْمَئِذٍ يَقْرَأُ الْمُؤْمِنُونَ ① يَنْصَرِي اللَّهُ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْزَيزُ الرَّحِيمِ ⑤ وَعَدَ اللَّهُ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ ⑥ .. ومن ذلك: الله اكبر دعوة الحق لانه لما قال جل وعز: ((مر السَّحَابِ)) وقال ((أَحْسَنَ كُلُّ

.376 - 375/1 (1) الكتاب:

(2) دیوانه: 86، و في روایة أخرى (فأوردتها).

.372/1(3) الكتاب:

.88 الآية: النمل سورة (4)

.6 - سورة الروم: الآية: 4 - (5)

كُلَّ شَيْءٍ) عُلِمَ أَنَّهُ خَلْقٌ وَصَنْعٌ وَلَكِنَّهُ وَكَدْ وَثَبَتَ لِلْعِبَادِ⁽¹⁾ نَسْتَتِجُ مَا تَقْدِيمُ اَنَّ التَّعْرِيفَ عِنْدَ الْخَلِيلِ وَسَيِّبُوْيَهُ يَكُونُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ وَالاضْفَافَةِ وَيَبْدُو أَنَّ هَذِهِ الْاَسْسِ الَّتِي اَقْرَأَ بَنَاءَهَا الْخَلِيلِ وَسَيِّبُوْيَهُ فِي تَعْرِيفِ الْاسْمِ قَدْ اَخْذَ بَهَا مِنَ الْكَوْفِيْنَ الْفَرَاءَ فَقَالَ: (وَالَّذِي قَرَأَ (اَحَدُ اللَّهُ الصَّمْد))⁽²⁾ بِحَذْفِ مِنَ النُّونِ مِنْ (اَحَد) يَقُولُ: النُّونُ نُونُ الْاَعْرَابِ اِذَا اسْتَقْبَلَتْهَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ حَذَفَتْ⁽³⁾ اِذَا بَيْنَ الْفَرَاءِ اَنَّهُ اَمَّا اِنْ يَوْجُدَ التَّوْيِينُ اَوَ الْأَلْفُ وَاللَّامُ، فَإِذَا وَقَفْنَا جَازَ التَّوْيِينَ وَإِذَا وَصَلَنَا الْقِرَاءَةَ حَذَفَ التَّوْيِينَ، فَيَبْدُو أَنَّ هَذِهِ حَجَّةٌ مِنْ قَرَأَ بِحَذْفِ التَّوْيِينِ، كَمَا اَخْذَ بِذَلِكَ مِنْ جَاءَ بَعْدَ الْفَرَاءِ اِذْ بَيْنَ عَلَامَاتِ وَرُوْدِ الْاسْمِ الْمُعْرَفَةِ وَهُوَ اَبُو بَكْرِيْنَ الْاَنْبَارِيِّ مُفْصِلًا الْقَوْلُ فِيهَا اِذْ قَالَ عَنِ دُخُولِ الْلَّامِ وَالتَّوْيِينِ مُثْلُ قَوْلِ الْخَلِيلِ وَسَيِّبُوْيَهِ: ((لَا يَجْتَمِعُ بَيْنَ التَّوْيِينِ وَالاضْفَافَةِ فِي اَسْمٍ وَاحِدٍ؛ لَمَّا اَسْمَاءُ ثَلَاثَةٍ: الْأَلْفُ وَاللَّامُ وَالتَّوْيِينُ وَالاضْفَافَةُ، وَلَا يَجْتَمِعُ دَلِيلَانُ مِنْهُنَّ فِي اَسْمٍ وَاحِدٍ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ((فَالصَّالِحَاتُ قَاتَنَاتٌ)) فَادْخُلِ الْأَلْفُ وَاللَّامَ فِي ((الصَّالِحَاتِ)) وَلَمْ يَنْوُنْ، وَادْخُلِ التَّوْيِينَ فِي ((قَاتَنَاتٍ)) وَلَمْ يَدْخُلِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ وَانَّمَا لَمْ يَجْمِعْ بَيْنَ دَلِيلَيْنِ مِنْهُمَا لَمَّا مِنْ شَأْنِ الْعَرَبِ الاَخْتَصَارُ وَالايْجَازُ فَاَكْتَفَوْا بِالدَّلِيلِ مِنَ الدَّلِيلَيْنِ وَلَمْ يَجْمِعُوْا بَيْنَهُمَا⁽⁴⁾).

(1) الكتاب: 380/1 - 381، ينظر: اعراب القرآن للنحاس: 3/32.

(2) سورة الاخلاص الآية: 2.1 قرأ بحذف التوين زيد بن علي ونصر بن عاصم وابن سيرين والحسن وابن أبي اسحاق والأصممي، ينظر: البحر المحيط: 8/528.

(3) معاني القرآن للفراء: 3/300.

(4) ايضاح الوقف والابتداء: 1/259 - 358.

وقد وقع الخلاف بين البصريين انفسهم في مسألة دخول الألف واللام يتجلى هذا الخلاف عند سيبويه والخليل ذلك ان سيبويه يقول: (اذا قلت: الرجل واللام، فالتعريف انما باللام وحدها والهمزة انما دخلت توصلاً الى النطق بالساكن والحجة له في كون التعريف باللام وحدها هو ان اللام في مقابلة التنوين الذي هو في اصله للتنكير، فكما ثبت ان التنوين على حرف واحد وبه وقع التنكير فكذلك التعريف بحرف واحد، والحجة للخليل رحمه الله في ان التعريف بهما جمِيعاً هو ان حروف المعاني اكثراً ياتي على حرفين مثل: هل وبل وان وام وغيرها مما يطول ذكره، فاجرى الالف واللام هذا المجرى واعتقد ان الحكم لهم جمِيعاً، إذ كان ما هو على حرف واحد، مثل باء الجر ولامه وكاف التشبيه وغيرها قليلاً ليس في كثرة ما هو على حرفين فتمسك بالاكثر⁽¹⁾).

إن كثرة استعمال الالف واللام اداة للتعريف توكل رأي الخليل في ان التعريف يكون بهما جمِيعاً دون واحدة منهم.

اما عن دخول الالف واللام في الصفة المشبهة فقد قال سيبويه: (واعلم انه ليس في العربية مضاف يدخل عليه الالف واللام غير المضاف الى المعرفة في هذا الباب، وذلك قوله: هذا الحَسَنُ الوجهُ، ادخلوا الالف واللام على حسن الوجه، لانه مضاف الى معرفة لا يكون بها معرفة ابداً فاحتاج الى ذلك حيث متَّع ما يكون في مثله البتَّة، ولا يُجاوَرُ به معنى التنوين فاما النكرة فلا يكون فيها الا

(1) شرح المقدمة المحسبة: 271/1 - 272، ينظر تسهيل الفوائد: 42، حاشية الخضري: 1/84.

الحسن وجهاً، تكون الالف واللام بدلاً من التوين؛ لأنك لو قلت: حديث عهد، أو كريم اب، لم تخلل بالأول في شيء فتحمّل له الالف واللام، لأنّه على ما ينبغي ان يكون عليه، قال رؤبة:

الحرن باباً والعقور كلباً⁽¹⁾

وزعم ابو الخطّاب انه سمع قوماً من العرب يُنشدون هذا البيت للحارث بن ظالم:

فما قومي بغلبة بن سفر ولا بفرازة الشفرى رقابا⁽²⁾

فانما أدخلت الالف واللام في الحسن ثم اعملته، كما قال: الضارب زيداً،

وعلى هذا الوجه تقول: هو الحسن الوجه، وهي عربية جيدة، قال الشاعر:

فما قومي بغلبة بن سعد ولا بفرازة الشفرى الرقابا⁽³⁾

وقد يجوز في هذا ان تقول: هو الحسن الوجه، على قوله: هو الضارب
الرجل فالجر في هذا من وجهين: (من الباب الذي هو له وهو الاضافة، ومن إعمال
الفعل ثم يستخف فيضاف)⁽⁴⁾.

وقد اخذ الفراء من سيبويه قوله هذا في اشتراط مجيء النصب في حالة
كون الصفة المشبهة مقترنة باللام فقال ابن السراج: (وكان الفراء لا يجيز
ادخال الالف واللام في وجه وهو منصوب إلاً وفيما قبله الالف واللام نحو قولك:

(1) ديوان رؤبة: 15.

(2) الأغاني: 10/27.

(3) ورد هذا البيت برواية أخرى وهو للحارث بن طالم.

(4) الكتاب: 1/200 - 201، ينظر الأغاني: 11/125.

مررت بالرجل الحَسَنِ الوجه، وهو كله جائز لك ان تتصبه تشبيهاً بالمفعول⁽¹⁾.
 وحالة النصب التي اشترطها الفراء قد جاءت عند سيبويه وأجاز مجئها
 مما يدل على أثر سيبويه وأستاذه الخليل في الفراء؛ لأن افكار سيبويه في اغلب
 الاحيان هي افكار استاذه الخليل، وقد أيد رأي الخليل في مجيء الألف
 واللام اداة لتعريف الاسم كثير من العلماء مثل ابن جنی⁽²⁾ والزجاجي⁽³⁾
 وابن برهان العکبri⁽⁴⁾ والزمخشري⁽⁵⁾ وابن عبيش⁽⁶⁾ وابن مالك⁽⁷⁾
 وابن هشام⁽⁸⁾ وابن عقيل⁽⁹⁾، فقد قال ابن برهان العکبri: (الخليل يقول: التعريف
 مبني من همزة قطع ولام ساكنة، وذلك (ألْ) بوزن (قَدْ) وحذفت الهمزة لكثره
 الاستعمال)⁽¹⁰⁾ ثم قال: (قال ابو الفتح: ذكر عن الخليل أَنَّه كأن يسميهما (أَلْ)
 ولم يكن يسميهما الألف واللام كما لا تقول في (قد) القاف والدال)⁽¹¹⁾.

(1) الأصول في النحو: 1/225.

(2) سر صناعة الاعراب: 1/333.

(3) اللامات: 1/41.

(4) شرح المع: 1/305, 305/1.

(5) المفصل في صناعة الاعراب: 1/477.

(6) شرح المفصل: 1/24.

(7) تسهيل الفوائد: 1/42.

(8) شرح قطر الندى: 1/112.

(9) شرح ابن عقيل: 1/21.

(10) شرح اللمع: 1/305.

(11) المصدر نفسه: 1/315.

اما ابن هشام فقد قسم لام التعريف عنده قسمين فقال عنهما: (ان تكون حرف تعريف، وهي نوعان عهدية وجنسية.... ثم قال: والفرق بين المعرف بال هذه وبين اسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيد والمطلق؛ وذلك لأن ذا الالف واللام يدل على الحقيقة بقيد حضورها في الذهن واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة لا باعتبار قيد⁽¹⁾).

في حين ان ابن عقيل ذكر ما يدل في كلامه الذي نقله عن مصنف الكتاب الذي شرحه قول الخليل فقال: (واستعمل مصنف (ال) مكان الألف واللام، وقد وقع ذلك في عبارة بعض المتقدمين وهو الخليل واستعمل المصنف (مُسْتَدِّ) مكان الاسناد له⁽²⁾ ما ذكره هؤلاء العلماء لا يختلف عمّا ذكره الخليل وسيبويه حتى الطابع الذي وصف به ابن هشام المعرف بال واسم الجنس هو شيء بدائي التمسه من آراء العلماء الذين سبقوه؛ وذلك لأن الاسم يرد أحياناً نكرة وهو في معنى التعريف فلا تدخل عليه الألف واللام، وذلك لأنها للتعريف، وبما ان الاسم من ناحية معنوية هو معرف لهذا لا تدخل عليه الألف واللام؛ اي اننا قد نوينا التعريف مع الاقرار بان اللفظ نكرة ويمكن النظر الى عكس هذه المسألة مع الصفات المشبهة؛ لأنها قد ترد معرفة، وهي في معنى النكرة وهذه المسألة لم يختلف فيها الفراء مع الخليل وسيبويه بل نجد وجه وفاق بينهما كما بينا آنفاً.

(1) مفتى الليبي: 73.72

(2) شرح ابن عقيل: 21/1

الابتداء بالنكرة:

إن الأصل في الكلام هو تعريف المبتدأ وتنكير الخبر، (وقد يُعرفان وينكران بشرط الفائدة وحصولها في الغالب عند تنكير المبتدأ بـ*أن يكون*: وصفاً أو موصوفاً بظاهر أو مقدر أو عاملاً أو معطوفاً أو معطوفاً عليه أو مقصوداً به العموم أو الإبهام أو تالي استفهام أو نفي أو (لولا) أو واو الحال أو فاء الجراء أو ظرفٍ مختص أو لاحق به أو *بان يكون* دعاءً أو واجب التصدير أو مقدراً ايجابهً بعد نفي والمعرفة خبر النكارة عند سيبويه في نحو: *كم مالك؟ وأقصد رجلاً خيراً منه أبوه*)⁽¹⁾.

وأول من وصللينا أنه وضع أحكام الابتداء بالنكرة هو الخليل بن أحمد الفراهيدي إذ لم يجز الخليل الابتداء بالنكرة، (وزعم رحمة الله انه يستتبع ان يقول: قائم زيد، وذاك اذا لم تجعل مقدماً مبنيا على المبتدأ، كما تؤخر وتقدم فتقول: ضرب زيداً عمرو، وعمرو على ضرب مرتفع، وكان الحد ان يكون مقدماً ويكون زيداً مؤخراً، وكذلك هذا الحد فيه ان يكون الابتداء مقدماً وهذا عربي جيد، وذلك قوله: تميمي انا، ومشنونه من يشنؤك، ورجل عبد الله وخراً صفتك، فإذا لم يريدوا هذا المعنى وارادوا ان يجعلوه فعلأ كقوله: يقوم زيد وقام زيد قبح، لانه اسم وانما حسن عندهم ان يجري مجرى الفعل اذا كان صفة جرى على موصوف أو جرى على اسم قد عمل فيه)⁽²⁾.

(1) تسهيل الفوائد : 46.

(2) الكتاب: 127/2.

أبان الخليل في كلامه هذا عن قاعدة ثابتة هي عدم جواز الابتداء بالنكرة وقد قبح هذه الفكرة وبين وجه هذا القبح الا ما استثناه.

اما الفراء فقد بين رأيه في عدم جواز الابتداء بالنكرة مستشهاداً بقوله تعالى: ﴿شَوَّرَةُ أَنْزَلْنَاهَا﴾⁽¹⁾ (ترفع السورة باضمار هذه سورة انزلناها، ولا ترفعها براجع ذكرها، لأن النكيرات لا يبتدأ بها قبل اخبارها الا ان يكون ذلك جواباً، الا ترى انك لا تقول: رجل قام، انما الكلام ان تقول: قام رجل، وقبح تقديم النكرة قبل خبرها انها توصل ثم يخبر عنها سوى الصلة فيقال: رجل يقوم اعجبٌ إلَى من رجل لا يقوم، فقبح إذ كنت كالمتضرر للخبر بعد الصلة أو حسن في الجواب: لأن القائل يقول: من في الدار؟ فتقول: رَجُلٌ، وإن قلت: (لا رجلُ فيها) فلا بأس لأنك المرفوع بالرد لا بالصفة⁽²⁾.

يتفق الفراء في عدم جواز الابتداء بالنكرة وتقبیحه لهذه القاعدة التحوية من حيث المبدأ مع الخليل ويختلف معه في كون الفراء بییح ان يقول القائل: (قام رجل) وهذا الشيء لا يجيءه الخليل: إنما يجيئ كما قال: (إنما حسن عندهم ان يجري مجرى الفعل اذا كان صفة جرى على موصوف او جرى على اسم قد عمل فيه.

كل: من الأسماء التي يبتدأ بها الكلام وهي: اسم موضوع لاستغراق افراد المنكر نحو: ﴿كُلُّ نَفِسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾⁽³⁾ والمعرف المجموع نحو: ﴿وَكُلُّهُمْ عَابِثُهُ يَوْمَ

(1) سورة النور: الآية: 1.

(2) معانی القرآن للفراء: 2/ 243.

(3) سورة آل عمران: الآية 185، سورة الانبياء: الآية 35، سورة العنكبوت: الآية 75.

القيمة فرداً ⁽¹⁾ واجزاء المفرد المعرف نحو ((كل زيد حسن)) فاذا قلت ((أكلت كل رغيف لزيد)) كانت لعموم الافراد، فان اضفت الرغيف الى زيد صارت لعموم اجزاء فرد واحد ⁽²⁾.

وان لفظ (كل) حكمه الافراد والتذكير وان معناها بحسب ما تضاف اليه، فان كانت مضافة الى منكر وجب مراعاة معناها ⁽³⁾.

إن أول من اشار الى أصل هذا الكلام عن (كل) هو الخليل رحمة الله إذ ذكر (كل) في باب الابتداء، وقال: (فالابتداء نحو قوله عزوجل: ﴿وَكُلْ أَنْوَهَ دَخِرِينَ﴾⁽⁴⁾.... وزعم الخليل رحمة الله انه يستضعف ان يكون كلهم مبنياً على اسم او على غير اسم، ولكنه يكون مبتدأ او يكون كلهم صفة، فقلت: ولم استضعف ان يكون مبنياً ؟ فقال: لأن موضعه في الكلام ان يعم به غيره من الأسماء بعد ما يذكر فيكون كلهم صفة او مبتدأ ، فالمبتدأ قوله: ان قومك كلهم ذاهب، او ذكر قوم فقلت: كلهم ذاهب، فالمبتدأ بمنزلة الوصف، لأنك انما ابتدأت بعد ما ذكرت ولم تبني على شيء فعممت به ⁽⁵⁾.

وقد اخذ هذا الفراء عن الخليل في قوله تعالى: ﴿وَكُلَّ إِنْسَنَ أَلْزَمْتَهُ طَهِرَهُ فِي عُنْقِهِ﴾⁽⁶⁾ (العرب في كل) تحثار الرفع وقع الفعل على راجع الذكر أو لم يقع

(1) سورة مريم: الآية 95.

(2) مغني اللبيب: 255.

(3) المصدر نفسه: 258.

(4) سورة التمل: الآية 87.

(5) الكتاب: 115/2 - 116.

(6) سورة الاسراء: الآية 13.

وسمعت العرب تقول: ﴿وَكُلَّ شَفَعٍ أَخْصَيْتُهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾⁽¹⁾ بالرفع وقد رجع ذكره⁽²⁾.

فالفراء بهذا يؤيد مذهب الخليل في كون (كل) هنا قد وقعت مبتدأ وقد عمّت غيرها من الأسماء عندما ذكرت إذ اشار الخليل الى مجئها في باب الابداء والابداء حقه الرفع، كما اخذ هذا القول الفراء وبنى عليه رأيه في مجئها مرفوعة ومن هنا يظهر اثر الخليل واضحا في الفراء.

المتش: من أنواع الأسماء والتثنية (جعل الاسم القابل دليلاً ثالثاً متفقين في اللفظ غالباً وفي المعنى على رأي، بزيادة الف في آخره رفعاً، وباء مفتوح ما قبلها جراً ونصباً، تليهما نون مكسورة، فتحها لغة، وقد تضم وتسقط للإضافة أو للضرورة أو لتقدير صلة، ولزوم الالف لغة حارثية، وما اعراب اعراب المتش، مخالفًا لمعناه، أو غير صالح للتجريد وعطف مثاله عليه، فمُلْحِقٌ به، وكذلك كِلا وَكِلَّا مضافين إلى مُضمر ومطلقاً على لغة كنانة)⁽³⁾.

اشار الخليل الى المتش في (باب ما لفظ به مما هو متشّ كما لفظ بالجمع: وهو ان يكون الشيئان كل واحد منها بعض شيء مفرد من صاحبه، وذلك قوله: ما احسن (عروسهما واحسن عواليهما، وقال عزوجل: ﴿إِن تُؤْبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَفَتْ قُلُوبُكُمْ﴾⁽⁴⁾ ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقةُ فَاقْتَلُوهُمَا أَيْدِيهِمَا﴾⁽⁵⁾ فرقوا بين المتش الذي

(1) سورة يس الآية: 12.

(2) معاني القرآن للفراء: 242/1، 95/2.

(3) تسهيل الفوائد: 12.

(4) سورة التحرير: الآية 4.

(5) سورة المائدة: الآية: 38.

هو شيء على حدة وبين ذا ، وقال الخليل نظيره قوله: فعلنا وانتما اثنان ، نتكلم به كما تكلم به وانتم ثلاثة⁽¹⁾ .

الخليل في قوله هذا يبين ان هناك الفاظاً ترد بصيغة الجمع على الرغم من انها مثناة وهناك الفاظ ايضاً ترد بصيغة المفرد على الرغم من كونها مثناة وذلك بشرط ان يكون المفهوم به بعض الشيء مما قبله.

ويتجلى وضوح هذا الامر ايضاً عند الفراء إذ اشار مثل هذا القول في قوله تعالى: ((واللذان ياتيانها منكم فاذوهما))⁽²⁾ (وانما قال (ياتيانها)، لأن كل شيء موحد من خلق الانسان اذا ذكر مضافا الى اثنين فصاعدا جمع، فقيل: قد هشمت رؤوسهما، وملأت ظهورهما وبطونهما ضربا، ومثله: ﴿إِن تُؤْبَأَ إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَعَتْ قُلُوبُكُمَا﴾⁽³⁾ وانما أختير الجمع على التشية؛ لأن اكثرا ما تكون عليه الجوارح اثنين في الانسان، اليدين والرجلين والعينين فلما جرى اكثره على هذا ذهب بالواحد منه اذا اضيف الى اثنين مذهب التشية، وقد يجوز تشيتهم)⁽⁴⁾ يشير الفراء الى ان الشيء المفرد عند اضافته الى ما بعده يتثنى وان ضمير الاضافة هو بعض شيء مفرد من صاحبه وهو في هذا يلتقي مع الخليل في تفسير مجيء المتشي بصيغة الجمع.

(1) الكتاب: 621/3.

(2) سورة النساء: الآية: 16.

(3) سورة التحرير: الآية: 4.

(4) معاني القرآن للفراء: 1/306.

وقال الفراء عن مخاطبة الواحد بفعل الاثنين وما شابهها في قوله تعالى:
 ﴿فَإِنَّمَا إِلَهُكُمْ مَا تَكَبَّرُونَ﴾⁽¹⁾ وإنما ذكر في أول الكلام: الإنسان ففي ذلك

وجهان:

أحدهما: أن العرب تخاطب الواحد بفعل الاثنين فيقال: ارحلها، ازجراها
 ياغلام.

والوجه الآخر: أن الذكر أريد في الإنسان والجان فجرى لهما من أول السورة إلى
 آخرها⁽²⁾.

فكم التقى الفراء مع الخليل في تفسير مجيء المتشي بصيغة الجمع كذلك
 التقى معه في تفسير مجيء المفرد بلفظ المتشي؛ ((ذلك انه اذا قصد التعبير عن
 اثنين في المعنى مضافين الى اثنين وهم متصلاً بهما في المعنى عَبَرَ عن المضاف
 بلفظ الجمع، وان كان متشي في المعنى، وسببه كراهة اجتماع لفظين اثنين فيما
 تأكد اتصالهما لفظاً ومعنىًّا، فعلى ذلك تقول: اضرب رؤوسهما ولا فرق بين ان
 يكون الاول متعدد في كل واحدٍ منهما أو متعددان فلذلك تقول: قطعت ايديهما
 وانت تريد يدا من كل واحدٍ منهما، وقال الكوفيون: شرطه ان يكون الاول
 متعدداً في كل واحدٍ منهما كقوله تعالى: ﴿فَقَدْ صَعَتْ قُلُوبُكُمْ﴾⁽³⁾ وهو مردود
 بقوله تعالى: ﴿فَاقْطَعُوا أَيْدِيهِمْ﴾⁽⁴⁾ والمراد ايمانهم، فبطلت شرطية الاتحاد⁽⁵⁾.

(1) سورة الرحمن: الآية: 13.

(2) معاني القرآن للفراء: 114/3.

(3) سورة التحريم: الآية: 4.

(4) سورة المائد़ة: الآية: 38.

(5) الايضاح في شرح المفصل: 1/534.

الصفة الصالحة للخبرية:

يتبع الاسم في اعرابه: النعت والمعطف والتوكيد والبدل، فاما الصفة او النعت عند النحويين (فهو عبارة عن اسم او ماهو في تقدير اسم، يتبع ما قبله لتخصيص نكرة او لازالة اشتراك عارض في معرفة او مدح او ذم او ترحّم او تاكيد ، مما يدل على حلّيته او نسبة او فعله او خاصّة من خواصه)⁽¹⁾.

وقد رفعت ونصبت الصفة عند تكرير الظرف التام وهو خبر المبتدأ فيما جاء عن سببويه في باب ما يشى فيه المستقر توكيداً إذ قال: (وليس تشتيته بالتي تمنع الرفع حاله قبل التثنية، ولا النصب ما كان عليه قبل ان يشى، وذلك قوله: (فيها زيد قائم فيها)، فانما انتصب (قائم) باستغفاء زيد بفيها، وان زعمت انه انتصب بالآخر فكأنك قلت: (زيد قائم فيها)، فإنما هذا كقولك: (قد ثبت زيد اميرًا قد ثبت)، فاعدت (قد ثبت) توكيدا وقد عمل الاول في زيد وفي الامير، ومثله في التوكيد والتشيية: ((لقيت عمراً عمراً))، فان اردت ان تلفي فيها قلت: (فيها زيد قائم فيها) كانه قال: زيد قائم فيها، فيصير بمنزلة قولك: (فيك زيد راغب فيك))⁽²⁾.

وهذه المسألة التي ذكرها سببويه في كتابه كانت موضع خلاف كما ذكرها العكيري وابن الانباري في كتابيهما (التبين والانصاف) إذ نقلوا آراء البصريين والковفيين في الصفة الصالحة للخبرية، فذهب البصريون الى جواز

(1) شرح جمل الزجاجي: 193/2.

(2) الكتاب: 125/2.

النصب والرفع في الصفة اذا كرر الطرف التام وهو خبر المبتدأ في نحو:
 (في الدار زيد قائما فيها وقائم⁽¹⁾) وهذا القول هو القول نفسه الذي جاء به سيبويه
 وقد أخذ عنه هذا القول من الكوفيين الفراء فقال في تفسير قوله تعالى: ﴿فَكَانَ عَيْقَبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ﴾⁽²⁾ (وهي في قراءة عبد الله⁽³⁾: (فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا إِنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ) وهي في قراءة خالد بن عاصي) وقد أخذ عنهم انتهاما
 خالدان في النار وفي قراءتنا (خالدين فيها) نصب ولا اشتهي الرفع، وان كان
 يجوز؛ وذلك ان الصفة قد عادت على النار مرتين، والمعنى للخلود، فاذا رأيت
 الفعل بين صفتين قد عادت احداهما على موضع الاخرى نصبت الفعل، فهذا من
 ذلك، ومثله في الكلام قوله: (مررت ب الرجل على بابه متاحلا به) ومثله قول
 الشاعر:⁽⁴⁾

والزعفرانُ عَلَى ترائبِهَا شَرْقاً بِهِ اللِّبَاتُ وَالنَّحْرُ

لان الترائب هي اللبات هنا، فعادت الصفة باسمها الذي وقعت عليه اولاً،
 فاذا اختلفت الصفتان: جاز الرفع والنصب على حسن، من ذلك قوله: (عبد الله
 في الدار راغبٌ فيك) الا ترى ان (في) التي في الدار مخالفة (لفي) التي تكون في
 الرغبة، والحجة ما يعرف به النصب من الرفع، الا ترى الصفة الاخرة تتقدم قبل
 الاولى، الا انك تقول: هذا اخوك في يده درهم قابضا عليه، فلو قلت: (هذا اخوك

(1) ينظر: المقتضب: 317/4، مشكل أعراب القرآن: 2/368، التبيين: 131 المسألة 640، الانصاف: 258/1، المسألة: 33.

(2) سورة الحشر: الآية: 17.

(3) وهي قراء المطوعي ايضاً، ينظر: الميسر في القراءات الأربع عشر: 548.

(4) المخبل السعدي، ينظر: امامي ابن الشجري: 1/216، لسان العرب: 12/44، مادة(شرق).

قابضا عليه في يده درهم لم يجز، وانت تقول: (هذا رجل في يده درهم قائم الى زيد)، الا ترى انك تقول: هذا رجل قائم الى زيد في يده درهم، فهذا يدل على المنصوب اذا امتنع تقديم الاخر، ويدل على الرفع اذا سهل تقديم الاخر)⁽¹⁾. يتبيّن مما سبق ان الفراء يقر بوجود الرفع عند تكرار الظرف التام ولكنّه لا يميل اليه كما يبدو هذا من ارائه السابقة، واجازته لهذه المسالة على الرغم من كونها لا يشتهيها كما يزعم وهذا القول يدل على عدم صحة رأي ابن الانباري الذي نسبة للковيين إذ ان هذا الرأي مخالف لما جاء به الفراء وهو قوله: (ذهب الكوفيون الى ان النصب واجب في الصفة اذا كرر الظرف التام وهو خبر المبتدأ، وذلك قوله: ((في الدار زيد قائماً فيها)).⁽²⁾

ابن الانباري يؤكّد النصب دون التطرق الى وجود اي من ملامح الرفع الذي قال عنه الفراء، ذلك لأنّ ابن الانباري استدل على رأيه هذا بقوله تعالى: ((فكان انهما في النار خالدين فيه الاية كما يبدو هي الاية نفسها التي استدل بها الفراء على رأيه فيها وحجة الكوفيين انه لم يأت في القرآن الرفع من هذا القبيل بل جاء بالنصب كما في الاية الكريمة وان هذا القول مردود، وذلك لأنّه جاء بالرفع في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُؤْمِنَينَ فِي جَنَّتٍ وَّعِيُونَ﴾⁽³⁾ كما يؤيد قراءة الرفع ايضا عبد الله بن عباس، كما ان العكيري احد العلماء الذين عثروا بمسائل

(1) معاني القرآن للفراء: 3/146.

(2) الانصاف: 1/258، ينظر: التبيّن: 319.

(3) ينظر: الانصاف: 1/258.

(4) سورة الذاريات: الایتان: 15 – 16.

الخلاف النحوی اجاب عن هذه الاقوال في تلك الایات فقال: ان الایة الاولى قد قرئت بالرفع⁽¹⁾ وهي قوله: ﴿فَكَانَ عَنِيقَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي أَنَّتَارٍ خَلِيلَيْنِ فِيهَا﴾⁽²⁾، اما قول الكوفيین انه اذا رفعت الخبر لم يبق للظرف الثاني ما يتعلق به قلنا: بلى يتعلق الظرفان بقائم، ويكون الثاني مكرراً للتوكيد، كما تقول: جاءني زيد، ومررت بزيد بزيد، ولا فرق في التكرير للتوكيد من ان تتكرر الجملة باسرها وبين ان يتكرر الجزء منها، واذا جاز ان يؤكّد الكلام بما ليس من الجملة فبأن يتأكّد بجزء منها أولى كقوله تعالى: ﴿فِيمَا رَحَمَهُ مِنَ اللَّهُ﴾⁽³⁾ ﴿فِيمَا نَقْضَيْهِمْ مِّيقَتَهُمْ﴾⁽⁴⁾، وانا اذهب مذهب العکبری في تعلیله الذي ذهب کما اوکد اثر سیبویه واستاذه الخلیل في الفراء، ذلك لأن علم سیبویه قد استقامه من المعین نفسه الذي استقى منه استاذه الخلیل ولا اتفق مع رأي العلماء الذين اکدوا مجيء النصب في هذه المسالة من مسائل الخلاف النحوی دون الرفع.

العططف:

احد التوابع، وهو ينقسم لقسمين: (عططف بيان وعططف نسق، فعططف النسق: هو حمل اسم على اسم أو فعل على فعل أو جملة على جملة بشرط توسط حرف من الحروف التي وضعها العرب لذلك، فقولنا: حمل اسم على اسم أو فعل على

(1) وهي قراءة عبد الله وزيد بن علي والاعمش وابن أبي عبلة، ينظر: البحر المحيط: 8/250.

(2) سورة الحشر: الآية: 17.

(3) سورة آل عمران: 159.

(4) سورة المائدۃ: الآية: 13.

(5) ينظر: التبیین: 392، المسألة: 64.

فعل أو جملة على جملة، لانه لا يجوز العطف فيما عدا ذلك، فإذا وجد اسم معطوفاً على فعل أو فعل معطوفاً على اسم فلا بد أن يكون الاسم في تقدير الفعل أو الفعل في تقدير الاسم، وكذلك ان وجدت جملة معطوفة على مفرد أو مفرداً معطوفاً على جملة فلا بد أن تكون الجملة في تقدير المفرد أو المفرد في تقدير الجملة، والحرروف التي وضعتها العرب لذلك هي عند اهل البصرة: الواو والفاء ثم وحتى وأو واماً وبل ولكن⁽¹⁾.

اما عطف البيان: (فهو التابع الجاري مجرى النعت في ظهور المتبوع وفي التوضيح والتخصيص جامداً أو بمنزلته، ويواافق المتبوع في الأفراد وضديه وفي التذكير والتأنيث، وفي التعريف والتنكير خلافاً من التزم تعريفهما، ومن اجاز تخالفهما، ولا يمتع كونه اخص من المتبوع على الاصح، ويجوز جعله بدلاً الا اذا قرن بـ (ال) بعد منادي، او تبع مجروراً باضافة صفة مقرونة بـ (ال) وهو غير صالح لاضافتها اليه وكذلك اذا افرد تابعاً لمنادي فانه ينصب بعد منصوب، وينصب ويرفع بعد مضبوط، وجعل الزائر بياناً عطفاً أولى من جعله بدلاً⁽²⁾.

ويترجح العطف (ان كان بلا تكلف ولا مانع ولا موهن، فان خيف به فوات ما يضر فواته رجع النصب على المعية، فان لم يلق الفعل بتالي الواو جاز النصب على المعية وعلى اضمار الفعل اللائق ان حُسن (مع) موضع الواو، والا تعين الاضمار والنصب في نحو: حَسْبُكَ وزيداً درهم، بـ (يحسب) منوياً⁽³⁾.

(1) شرح جمل الزجاجي: 223/2.

(2) تسهيل الفوائد: 171.

(3) المصدر نفسه: 100.

وقد كان موضوع العطف على الضمير المرفوع المتصل أو المخوض موطناً خلاف بين البصريين والكوفيين يمكن بيانه فيما يأتي:

أ. العطف على الضمير المرفوع المتصل:

لم يجز البصريون العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام نحو (قمت وزيد) ولا يجيزون ذلك إلا في ضرورة الشعر مع وصفه بالقبح، واجمع النحاة على أنه إذا كان هناك توكيّد أو فصل جاز العطف بلا قبح، أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام مثل (قمت وزيد) فزيد معطوف على التاء في (قمت).⁽¹⁾

قال سيبويه: (أما ما يُحسن أن يشركه المظاهر فهو المضمر المنصوب، وذلك قوله: رأيْك وزيداً، وإنك وزيداً منطلقاً، وأما ما يُقبح أن يشركه المظاهر فهو المضمر في الفعل المرفوع وذلك قوله: فعلتْ عبد الله، وافعلْ عبد الله، وزعم الخليل أن هذا إنما قبح من قبل أن الأضمار يُبْتَأِلُوا عليه الفعل، فاستقبحوا أن يشرك المظاهر مضمراً يُغيّر الفعل عن حاله إذا بُعْدَ منه، وإنما حَسَنَتْ شُرْكَتُه المنصوب لأنَّه لا يُغيّر الفعل فيه عن حاله التي كان عليها قبل أن يضمَّرَ، فأشبه المظاهر وصار منفصلاً عندهم بمنزلة المظاهر، إذ كان الفعل لا يتغيّر عن حاله قبل أن يُضمَّرَ فيه.

واما فعلتْ فانهم قد غيروه عن حاله في الإظهار، أُسكنت فيه اللام فكرهوا ان يشرك المظاهر مضمراً يبني له الفعل غير بنائه في الإظهار حتى صار

(1) الانصاف في مسائل الخلاف: 2/ 474 - 475، المسألة: 66، الاشباه والنظائر: 2/ 280.

كانه شيء في كلمة لا يفارقها كالف أعطيتُ. فان نعَّثه حسن ان يشركه المظاهر، وذلك قوله: ذهبت انت وزيد، وقال الله عزوجل: ﴿فَأَذَهَبَ أَنَّ وَرَبِّكَ﴾⁽¹⁾ و﴿أَشْكُنْ أَنَّ وَزَوْجَكَ لِجَنَّةً﴾⁽²⁾ وذلك انه لما وصفته حسن الكلام حيث طوله وآكده⁽³⁾.

يتبين من قول الخليل وسيبويه ان البصريين يجوزون العطف على الضمير المنصوب المتصل، اما الضمير المرفوع المتصل فلا يجوزون العطف عليه ويصفونه بالقبح، والذي اجاز للضمير المتصل المنصوب ان يعطف عليه الفعل اذا اتصل به منصوب وعطف عليه فانه لا يغير عن حاله الذي كان عليه، اما المرفوع فعند العطف عليه فانه يشتراك المظاهر مع المضمر فيغير الفعل عن حاله الذي كان عليه، فلهذا لم يجوزوه، وقد اخذ بهذا الرأي من الكوفيين الفراء متأثراً برأي الخليل في هذا في قوله تعالى: ﴿فَأَسْتَوَى﴾⁽⁴⁾ (استوى) هذا وجبريل بالافق الاعلى لما أسرى به، وهو مطلع الشمس الاعلى، فاضمر الاسم في استوى، ورد عليه هو، واكثر كلام العرب ان يقولوا: استوى هو وابوه ولا يكادون يقولون: استوى وابوه، وهو جائز، لأن في الفعل مضمراً: انشدني بعضهم⁽⁵⁾.

الم تران النَّبْعَ يُخْلُقُ عُودَهُ ولا يُسْتَوِي وَالخَرْبَعُ الْمَنَقَصُ

(1) سورة المائدة: الآية: 24.

(2) سورة البقرة: الآية: 35 و سورة الاعراف: الآية: 19.

(3) الكتاب: 377/2 - 378.

(4) سورة النجم: الآية: 6.

(5) لم يعرف قائله.

وقال الله تبارك وتعالى وهو اصدق قيلا: ﴿أَءَذَا كُنَّا تُرَابًا وَمَاءِبَأْوَنًا﴾⁽¹⁾ فرد الاباء على المضمر في (كنا) الا انه حسن لما حيل بينهما بالتراب، والكلام ائدا كُنَّ تُرَابًا نحن واباؤنا⁽²⁾.

فالفراء كما يتبيّن من قوله لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل، اما ما اجازه في الآية الكريمة من رد (الاباء) على المضمر في (كنا) وذلك لأن الآية فيها فصل بين الضمير المكنى والاسم المعطوف وهذا الفاصل يجوز العطف سواء اكان اسم أم حرفا، اما قوله تعالى: ﴿فَأَذْهَبْتَ أَنْتَ وَرَبُّكَ﴾⁽³⁾ فقد قال عنه الفراء: (اذهب انت وربك اكثرا في كلام العرب) بذلك ان المردود على الاسم المرفوع اذا اضمريكره، لأن المرفوع خفي في الفعل وليس كالمنصوب، لأن المنصوب يظهر، فنقول: ضربته وضررتك، وتقول في المرفوع قام وقاما، فلا ترى المنصوب بشيء قد وقع عليه الفعل حسن بعض الحسن، من ذلك قوله: ضربت المعطوف بشيء قد وقع عليه الفعل حسن بعض الحسن، من ذلك قوله: ضربت زيدا أو انت، ولو لم يكن زيد لقلت: قمت انا وانت وقمت وانت، قليل ولو كانت انا هاهنا قاعدين، كان صوابا⁽⁵⁾ يتبيّن من قول الفراء انه لا يجوز العطف على

(1) سورة النمل: الآية: 67.

(2) معاني القرآن لفراء: 95/3

(3) سورة المائدة: الآية: 24.

(4) سورة النمل: الآية: 67.

(5) معاني القرآن لفراء: 304/1

الضمير المرفوع المتصل فمثلاً (قمت وزيداً) لم تجز عنده الا بعد ان يذكر الضمير المنفصل فنقول: قمت أنا وزيد، وهذا المعنى هو المعنى نفسه الذي اشار اليه الخليل وسيبوه في عدم جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام، اما ما نقله ابن الانباري من جوازهم (قمت وزيد) فكما بدا واضحاً من آراء الفراء عدم المطابقة في هذه المسألة بين رأي الكوفيين الذي نقله عنهم ابن الانباري وبين رأي الفراء من الكوفيين، اما جوازهم هذه المسألة في ضرورة الشعر فان الضرورة تتيح للبصريين والكوفيين الأخذ بها.

العطف على الضمير المخوض:

ان العطف على الضمير المخوض من المسائل الخلافية التي ذكرتها كتب الخلاف بين البصريين والكوفيين، إذ (ذهب الكوفيون الى انه يجوز العطف على الضمير المخوض وذلك نحو قوله: ((مررت بك وزيد)) وذهب البصريون الى انه لا يجوز، واما الكوفيون فاحتجوا بان قالوا: الدليل على انه يجوز، انه قد جاء ذلك في التزييل وكلام العرب، قال الله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ عَنْهُ وَالْأَرْجَامُ﴾⁽¹⁾ بالخصوص وهي قراءة أحد القراء السبعة، وهو حمزة الزيارات⁽²⁾ وقد نقل سيبوه اقواله الخليل في هذه المسألة قال سيبوه نقاً عن الخليل: ((ومما يصبح ان يشركه المظہر علامۃ المضمر المجرور، وذلك قوله: مررت بك وزيد، وهذا ابوك وعمرو، كرهوا أن يشرك المظہر مضمراً داخلاً فيما قبله؛ لأن هذه

(1) سورة النساء: الآية 1.

(2) الانصاف في مسائل الخلاف: 2/ 463، المسألة: 65، ينظر: السبعة في القراءات: 226.

العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت انها لا يتكلم بها الا معتمدة على ما قبلها، وأنها بدل من اللفظ بالتوين، فصارت عندهم بمنزلة التوين، فلما ضُعفت عندهم كرهوا ان يتبعوها الاسم، ولم يجز ايضا ان يتبعوها اياه وان وصفوا لا يحسن لك ان تقول: (مررت بك انت وزيد) كما جاز فيما اضمرت في الفعل نحو (قمت أنت وزيد)، لأن ذلك وان كان قد انزل منزلة اخر الفعل، فليس من الفعل ولا من تمامه وهما حرفان يستغنى كل واحد منها بصاحبہ کالمبتدأ والمبني عليه، وهذا يكون من تمام الاسم، وهو بدل من الزيادة التي في الاسم.... واما في الاشراك فلا يجوز، لانه لا يحسن الاشراك في فعلت وفعلتم إلا بائت وأئتم، وهذا قول الخليل رحمة الله وتفصيله عن العرب) ⁽¹⁾.

عدم اجازة عطف الاسم على الضمير المتصل المجرور الذي أشار اليه الخليل وسيبوه قد ايده من الكوفيين الفراء كما نرى هذا من خلال قوله تعالى:
 ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ عَنْهُ وَالْأَرْحَامَ﴾⁽²⁾ إذ قال الفراء: (فتح الارحام، يريد: واتقوا الارحام ان تقطعوها)⁽³⁾ وقراءة النصب قراءة جميع القراء ما عدا حمزة⁽⁴⁾ وقد قبح القراء القراءة الجر قائلا: (هي کقولهم بالله والرحم، وفيه قبح، لأن العرب لا ترد مخوضا على مخوض وقد کني عنه، وقد قال الشاعر⁽⁵⁾ في جوازه:

(1) الكتاب: 381/2 - 382.

(2) سورة النساء: الآية: 1.

(3) معاني القرآن للقراء: 1/252.

(4) ينظر: السبعة في القراءات: 226.

(5) مسكن الدارمي: ينظر: ديوانه: 53.

تَعْلَقَ فِي مُثْلِ السَّوَارِي سِيُوفَنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالكَعْبَ غُرْوَطٌ

وانما يجوز هذا في الشعر لضيقه⁽¹⁾

يتضح من قول الفراء هذا انه يقع عطف الاسم على الضمير المجرور، أو كما يسميه المخوض وهو في هذا يذهب مذهب الخليل في عدم جواز العطف على الضمير المخوض، اما ما وصفه ابن الانباري ونسبة الى الكوفيين في انهم يجوزون هذه المسألة وأيضاً يثبت حجته في الاستشهاد بالآية نفسها التي قبح الفراء القراءة بها فهذا دليل قاطع على صدق ما اثبتناه من أثر الخليل وسيبوه في الفراء ولا شك في ان قراءة الكسائي (الارحام) بالنصب دليل على عدم قوله بجواز العطف على الضمير المجرور وانه لا توجد مسألة خلافية تتضمن جواز عطف المجرور على الضمير المجرور بين البصريين والكوفيين وما نسب الى الكوفيين فلا أساس لصحته كما بيناه آنفاً، اما جوازهم هذا الشيء في ضرورة الشعر فان البصريين والكوفيين يبيحون الأخذ بالضرورات الشعرية، لأن الضرورة تتضمن من تسميتها وهي شيء طاريء على اللغة وليس بشيء ملازم لقواعدها وقوانينها فالأخذ بها لا يعيق اخذها سواء اكانوا بصريين أم كوفيين.

التوكيد:

من التوابع أيضاً إذ يتبع الاسم في اعرابه وهو لفظ يراد به تثبيت المعنى في النفس وأزالة اللبس عن الحديث أو المحدث عنه، وذلك ان التوكيد ينقسم لاثنين: توكيد لفظي وتوكيد معنوي.

(1) معاني القرآن للقراء: 1/ 252 - 253

1. التوكيد اللفظي: يكون باعادة اللفظ على حسب ما تقدم ويكون في المفرد والجملة فمثالي في المفرد ﴿كَذَّاكَ صَفَا صَفَا﴾⁽¹⁾ ومثاله في الجملة قوله الله أكْبَرُ الله أَكْبَرَ⁽²⁾.

2. التوكيد المعنوي: ينقسم قسمين: قسم يراد به ازالة الشك عن الحديث، وقسم يراد به ازالة الشك عن المحدث عنه.

3. فالذي يراد به ازالة الشك عن الحديث هو التوكيد بالمصادر نحو قولك: مات زيد موتاً، وقتلت عمرًا قتلاً.

4. والتوكيد الذي يراد به ازالة الشك عن المحدث عنه التأكيد بالالفاظ والتي وضعها العرب لذلك وهي للواحد المذكر نفسه، عينة، كله، اجمع، اكتُمُ.... وللجماعة من المذكرين: انفسهم، اعينهم، كلهُم، أجمعون، أكتعون.... والواحدة المؤنثة نفسها، عينها، كلهَا، جمِعُاءٌ⁽³⁾.

وقد ورد من الالفاظ التي يؤكّد بها الجملة توكيدهاً معنوياً لفظ (كُلَّ) فقد روى سيبويه عن الخليل: (أَكَلْتُ شَاءَ كُلُّ شَاءَ حَسَنٌ، وَأَكَلْتُ كُلَّ شَاءَ ضَعِيفٌ، لَأَنَّهُمْ لَا يَعْمَلُونَ هَكُذا فِيمَا زَعَمَ الْخَلِيلُ رَحْمَةُ اللَّهِ، وَذَلِكَ أَنَّ كُلَّهُمْ إِذَا وَقَعَ مَوْقِعًا يَكُونُ الْإِسْمُ مَبْنِيًّا عَلَى غَيْرِهِ شَبَهَ بِأَجْمَعِينَ وَأَنفُسِهِمْ وَنَفْسِهِ، فَأَلْحَقَ بِهَذِهِ الْحُرُوفِ، لَأَنَّهَا اَنْمَى تَوْصِيفَ بِهَا الْأَسْمَاءِ وَلَا تَبْنِي عَلَى شَيْءٍ وَذَلِكَ أَنَّ مَوْضِعَهَا

(1) سورة الفجر: الآية: 21 - 22.

(2) شرح جمل الزجاج: 262 - 263، وينظر: تسهيل الفوائد: 164.

(3) المصدر نفسه: 263/2 - 265.

من الكلام ان يعم ببعضها ويؤكد ببعضها بعد ما يذكر الاسم إلا إن كلهم قد يجوز فيها ان تبني على ما قبلها وان كان فيها بعض الضعف؛ لانه قد يبدأ به، فهو يشبه الأسماء التي تبني على غيرها، وكلاهما وكلتاهم وكلهم يجري مجرى كلهم... والذى ذكرت لك قول الخليل ورأينا العرب توافقه بعد ما سمعناه منه)).⁽¹⁾

قول الخليل هذا يوضح الأحكام التي وصف بها العلماء (كل) التي تعد أحد الالفاظ التي وضعها العرب للتوكيد، وتشبيهها بأجمعين وانفسهم، يدل على هذا القول، على الرغم من ان استعمال (اجمعين، وانفسهم) لوصف الأسماء وهي غير مبنية على شيء إذ يؤكد ببعضها ويعم ببعضها الاخر بعد ذكر الاسم، اما (كل) فهي من حقها ان تبني على ما قبلها الا ان هذا فيه ضعف في الاستعمال لانها تبدأ بها، وقد شبهت بالاسماء التي تبني على غيرها وهذا ما اجازه الخليل.

وقد أخذ الفراء أحد أعلام المذهب الكوفي في رأي الخليل هذا فقال عن قوله تعالى: ﴿وَالظَّرِيرُ صَنَّتِي كُلُّ قَدْ عَلِمَ صَلَّاتُهُ﴾⁽²⁾ (ولا يجوز أن تقول: زيداً ضربته وانما جاز في كل؛ لانها لا تأتي إلا وقبلها كلام، كانها متصلة كما تقول: مررت بالقوم كلهم، ورأيت القوم كل يقول ذلك، ولما كانت نعتاً مستقى به كانت مسبوقة باسمائها، وليس ذلك لزيد ولا لعبد الله ونحوهما، لانها أسماء

(1) الكتاب: 116/2 - 117، وينظر: تسهيل الفوائد: 164.

(2) سورة النور: الآية: 41.

مبتدأٌ⁽¹⁾. فالفراء يؤكد أن (كل) لا تأتي إلا وقبلها كلام فهي متصلة بما قبلها مؤكدة له ومقوية، ومبوبة باسم وليس كغيرها من الأسماء وهذا الذي ذهب إليه الفراء قد ذهب إليه الخليل كما بينا هذا مما يدل على الآخر الذي تركه الخليل في مؤسسي المذهب الكوفي ولا سيما الفراء.

وتبعهم على هذا أبو جعفر النحاس من غير البصريين فقال عن قوله تعالى:

كُلُّ قَدْ عِلِّمَ صَلَاهُ، وَتَسْبِيحةُ كُلِّ⁽²⁾ ((يجوز أن يكون المعنى (كل قد علم الله صلاته وتسبيحه) ومن هذه الجهة يجوز نصب كل عند البصريين والkovifin⁽³⁾.

المنعون من الصرف:

ان السبب الواحد لا يمنع من الصرف في حال الاختيار والسعنة وقد أجاز الكوفيون والاخفش وجماعة من المتأخرین البصريین كأبی علی وابن برهان وغيرهما ترك صرف ما ينصرف وأباء سببويه وأکثر البصريین وقد أنکر المنع أبو العباس المبرد وقال ليس لمنع الصرف أصل يرد اليه⁽⁴⁾.

إذ ان الاصل في الأسماء الصرف، وإنما منعت بعض الأسماء من الصرف لشبهها بالفعل، والفعل حادث لأنه مشتق من الاسم، فإذا استقر التنوين لبعض الأسماء وجب أن يكون لجميعها لاشراكها في الاسمية: وصار ما منع التنوين

(1) معاني القرآن للفراء: 2/255.

(2) سورة النور: الآية: 41.

(3) اعراب القرآن للنحاس: 3/141.

(4) الكتاب: 3/210 — 3/213، المقتضب: 3/384، علل النحو لابن الوراق: 303، شرح اللمع: 2/459—460، شرح المفصل: 1/68، المطالع السعيدة: 1/178.

انما هو من أجل شبه بالفعل الحادث فكانت هذه الأسماء الشبيهة بالفعل ممنوعة من الصرف.

وانما يمنع الاسم من الصرف إذا وجد فيه علتان من علل تسع أو واحدة منها

تقوم مقام العلتين. والعلل المانعة للصرف هي:

ألف التأنيث مطلقاً مقصورة أو ممدودة علماً كان ما هي فيه أو غير علم وجود الصفة وزيادة الألف والنون بشرط أن لا يكون المؤنث في ذلك مختوماً بتاء التأنيث ويمنع الاسم من الصرف للعدل والصفة وذلك في أسماء العدد المبنية على فعل ومفعّل كثلاث ومشى. ويمنع من الصرف اذا كان على زنة منتهي الجموع ويمنع الاسم من الصرف للعلمية وشبه العجمة ويمنع كذلك للعلمية والتركيب⁽¹⁾.

ومن هذه العلل التي وجدت فيها الأثر البصري واضحاً في الدرس الكوفي

هي:

1. العدل:

والعدل (ان ت يريد لفظاً فتعدل عن اللفظ الذي ت يريد الى آخر وموضع النقل فيه أن المسموع يلفظ به والمراد به غيره ويستوي العدل في المعرفة والنكارة لاستواها فيما ذكرت، فمن المعدول عن المعرفة لفظ عمر وزفر عدل عن عامر وزافر المعرفتين الا ترى ان ذلك ليس في اصول النكرات⁽²⁾؛ وذلك لأنهما لو كانوا



(1) ينظر شرح ابن عقيل: 2/321 – 329.

(2) المقتصد: 2/1007.

معدولين عن نكرين لوجب ان يكون كل واحد منهما مستعملاً اسمًا لنكرة، وليس هنا شيء في النكرة يسمى عمر ورجل وفرس⁽¹⁾.

ويمكننا الاستدلال على أصل من منع هذه الألفاظ للعدل وهو الخليل إذا قال: (فإن قلت: عُمَرُ، آخر صرفته؛ لانه نكرة فتحول عن موضع عامر معرفة، وان حقرته صرفته؛ لأن فُعِيلاً لا يقع في كلامهم محدوداً عن فُوئل واشباهه كما لم يقع فعل نكرة محدوداً عن عامر، فصار تحذيره كتحذير عمرو كما صارت نكرته كمرد وشباهه)⁽²⁾. أما الأخفش فيقول عن قوله تعالى: ﴿يَالْوَادِ الْقَيْسَ طَوَى﴾⁽³⁾ (فمن لم يصرفه جعله بلدة أو بقعة. ومن صرفه جعله اسم واد أو مكان، وقال بعضهم لا بل هو مصروف وإنما يريد بـ(طوى) طوى من الليل، لأنك تقول: (جئتك بعد طوى من الليل، يقال (طوى) منونة مثل (مشى))⁽⁴⁾ واستشهد أبو جعفر النحاس بقراءة أهل المدينة وأهل البصرة (طوى) بغير تنوين وقراءة أهل الكوفة (طوى) بالتنوين وقال: (الوجه ترك التنوين لانه مثل عمر معدول وهو معرفة ويجوز ان يكون اسمًا للبقعة فلا ينصرف ايضاً)⁽⁵⁾.

(1) المصدر نفسه: 1009/2.

(2) الكتاب: 224/3.

(3) سورة النازعات: الآية 16.

(4) معاني القرآن للاخفش: 729/2.

(5) اعراب القرآن للنحاس: 34/3.

وأما الفراء فهو الآخر لم يخالف ما جاء به الخليل في مجئ (فعل) ممتوعة من الصرف في قراءة (طوى) في قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوى﴾⁽¹⁾ فقال (واما من ضم (طوى) فالغالب عليه الانصراف وقد يجوز الا يجري يجعل على جهة (فعل)

مثل: زُفْر وعَقْر وَمُضْر)⁽²⁾، وذلك (لأن تقدير المعدول من باب (فعل) ان يكون المعدول عنه معرفة نحو: عَمَرْ من عَامِر وَزَفْرْ من زَافِر، عُدْل الى هذا اللفظ للتخفيف، فبقي حكم التعريف الذي كان في أصلِ، فلذلك لم ينصرف)⁽³⁾، الحجة لمن اسكن الياء في (طوى) ولم يصرف (انه جعله اسم بقعة فاجتمع فيه التعريف والتأنيث وهما فرعان، لأن التنكير أصل والتعريف فرع عليه، والتذكير أصل والتأنيث فرع عليه، فلما اجتمع فيه علتان شبه بالفعل فمنع ما لا يكون إعراباً في الفعل.

وقيل: هو معدول عن (طاو) كما عدل (عمر) عن (عامر) فإن صحة ذلك، فليس في ذوات الواو اسم عدل عن لفظه سواه، والاختيار: ترك صرفة، ليوافق الاي التي قبله، والحجة لمن أجراه ونونه: أنه اسم واحد مذكراً، فصرفه لأنه لم

(1) سورة طه الآية: 12، أختلف القراء في اجراء (طوى) فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمر و (طوى) غير مجرأة والطاء مضمومة وقرأ عاصم و ابن عامر و حمزة والكسائي (طوى) مجرأة مضمومة الطاء. السبعة في القراءات: 417، وينظر التيسير في القراءات السبع: 150.

(2) معاني القرآن للقراء: 176/2، وينظر: المزهر: 149/2.

(3) العلل لابن الوراق: 176/2، وينظر: المزهر: 149/2.

تجتمع فيه علّتان، تمنعانه الصرف⁽¹⁾ فمن هذا يتضح أثر الخليل في الفراء في علة العدل.

كذلك لو سمي امرأة بـ(عمره) لا تصرف في معرفة في قول ابن أبي اسحاق وأبي عمرو بن العلاء ويونس والخليل وسيبويه وابي الحسن سعيد وابي عثمان المازني والأصل عندهم ان يسمى المؤنث بالمؤنث والمذكر بالمذكر⁽²⁾.
ويمعن الاسم للعدل اذا كان من الفاظ التأكيد على وزن ا فعل كاجم او فعلاء كجماع، او فعل كجُمْع، ويمكن بيان ذلك من خلال ما نقله لنا سيبويه عن الخليل إذ قال: (سألته - أي الخليل - عن جَمْع وَكُلَّع فقال: هما معرفة بمنزلة كُلَّهُمْ، وهما معدولتان عن جَمْع جَمَاعَهُ وجمع كَتَعَهُ، وهما منصرفان في النكرة⁽³⁾.

ويمكن بيان أثر هذا الرأي في الفراء وتعلب من خلال قولهما إذ قال ثعلب (يقال أكلت رغيفاً أجمع، ودخلت داراً جماعاً، ثم يجمع فيقال: جَمْع وجَمْع أجمع التي للناس أيضاً جَمْع، ثم أملأ علينا فيه، قال ابو العباس ثعلب، قال الفراء: أجمعون معدول عن أجمع وجَمْعاً، لأن هذا اصل النعوت، فعدل الى التوكيد وما لا يكون نعتاً، لأنك تقول مررت بأجمعين وأنت تقول: مررت بأجمع وجَمْعاً، فلما أن عُدُل صار في موضع واحد، فلماً ان جاء بصورة النعت عامله

(1) الحجة في القراءات السبع: 215.

(2) ينظر: الكتاب: 224/3، ومعاني القرآن للأخفش: 2/729، شرح اللمع: 2/437.

(3) الكتاب: 224/3، وينظر الحل في اصلاح الخلل: 284.

معاملتين: معاملة النعمت، ومعاملة التوكيد، فنقول: أَعْجَبَنِي الْقُصْرُ اجْمَعُ وَاجْمَعْ
وَأَعْجَبَنِي الدَّارُ جَمِيعًا وَجَمِيعَهُ، فَجَمِيعُ مُعَدُولَةٍ عَنْ جَمِيعَهُ⁽¹⁾.

يتجلّى في معالم هذا القول ان الفراء وثعلب يذهبون في منع جمّع من
الصرف مثلاً ذهب اليه الخليل، ومن هنا يبدو التأثير واضحًا فيهما وإن علة
امتنان افعل من الصرف هي وزن الفعل والتعريف، فإن قيل). فيم ثُعُرُفُ أَجْمَع
وأَكْتَع؟ فالجواب: ان في ذلك خلافاً منهم من جعل تعريفهما بالعلمية كأنه عُلّق
على معنى الاحتاطة لما يتبعه، ومنهم من جعل تعريفهما بنية الاضافة لأنك إذا قلت:
قُبْضَ الْمَالِ أَجْمَعُ، فَمَعْنَاهُ اجْمَعَهُ، فإن قيل: كيف امتنع من الصرف على هذا
والتعريف المانع للصرف إنما هو تعريف العلمية؟ فالجواب: ان هذا التعريف قد
يمنع لشبيهه يتعزّز العلمية من حيث لم تكن له أدلة يتعرّف بها في اللفظ كما ان
سَحَرَ اذا اردته ليوم بعينه امتنع من الصرف للعدل، وشُبَهَ بتعريف العلمية من
حيث كان تعريفه بغير أدلة في اللفظ وإن كان تعريفه في رتبة تعريف ما فيه
الالف واللام، وأما جمّيع و كُتّاع فامتنعتا من الصرف لأجل الهمزة وهي تمنع
الصرف وحدها من غير علة تضاف اليها⁽²⁾.

واما جمّع فأمتنع من الصرف للعدل والتعريف المشبه لتعريف العلمية، لأنَّ
جمّع لا يتصور أن يكون علماً لأنَّه جمّع والجموع لا تكون اعلاماً فلم يبق إلا أن
يكون معرفاً بنية الاضافة، وكذلك كُتّع، الا ترى ان قولك: مررت بالهنّادات
جمّع كُتّع معناه: جُمِعُهُنَّ كُتُّعُهُنَّ⁽³⁾.

(1) مجالس ثعلب: 98/1.

(2) شرح جمل الزجاجي: 272/2 - 273.

(3) المصدر نفسه: 273/2.

ومن الالفاظ التي جاءت معدولة لفظه (آخر) على زنة فعل من ذلك ما نقله لنا سيبويه إذ قال: (سألت الخليل، فقلت له: فما بال (آخر) لا ينصرف في معرفة ولا نكرة؟ فقال: لأن آخر خالفت أخواتها وأصلها، وإنما هي بمنزلة الطول والوسط والكبير لا يكن صفة إلا وفيهن الف ولام فتوصف بهن المعرفة إلا ترى إنك لا تقول: نسوة صُغرٌ ولا هؤلاء نسوة وسَطٌّ، ولا تقول: هؤلاء قوم أصغرٌ، فلما خالفت الأصل وجاءت صفة بغير الألف واللام تركوا صرفها كما تركوا صرف (الكع) حين أرادوا يا الكع، وفسقَ حيث أرادوا يا فاسق)⁽¹⁾.

أما الكسائي فقد وافق الخليل في منع (آخر) من الصرف إذ قال: (آخر) هي معدولة آخر كما تقول حمراء وحمر فلذلك لم تصرف)⁽²⁾.

والخليل يقول عن هذا بأن كل اسم آخره مدة زائدة - كحمراء - فمرجعه إلى التأنيث ولا ينصرف في معرفة ولا نكرة وهذه المدة خُولف بها علامة التأنيث وكذلك الياء يخالف العلامة في الحبلى لا يعدلها في جهتها⁽³⁾.

إن الخليل والكسائي يتفقان من حيث مبدأ العدل ويختلفان في سبب العدل، وإن حجة الخليل في منع آخر من الصرف أنها خرجت عن حكم نظائرها، وهذا الخروج ليس مبنياً عليه الأسماء، وإنما خروج عن حكم تعريف إلى حكم تنكير، وأكثر الأسماء يلحقها التعريف والتنكير، فلم يكن لهذه المخالفة قوة تُجب في آخر وأخرى، وأما ما خرج من الأسماء عن نظائره، وصار بهذا الخروج مشبهاً للحرروف فهذا المستحق للبناء، فلذلك لم يستحق آخر البناء،

(1) الكتاب: 224/3 – 225.

(2) اعراب القرآن للنحاس: 285/1.

(3) العين: 6/296.

لأنه قد نقص بهذا العدل درجة عن حكم في أخواته، فجعل هذا من أقسام العلل المانعة للصرف فاجتمع في آخر في حال التكير العدل على ما ذكرناه والصفة، فلذلك لم ينصرف⁽¹⁾.

أما (حجة من صرف حمراء في نحو (مررت بحمراء) فهي للضرورة، لا أنها لا تصرف)⁽²⁾.

2. دخول حرف المد:

دخول حرف المد يمنع الصرف، ويمكن الاستدلال على هذا من خلال ما ذكره الخليل إذ قال (كل اسم آخره مدة زائدة فمرجعه إلى التأنيث فانه لا ينصرف في معرفة ولا نكرة وهذه المدة في (أشياء) حُولف بها عالمة التأنيث وكذلك الياء يخالف العالمة في الحُبل لا نعدلها في جهتها)⁽³⁾ ومن الالفاظ التي كانت موطن الخلاف بين البصريين والковيين لفظ (أشياء) فمن ذلك ما ذكره الخليل عنها فقال (واما ثلاثة اشياء فقالوها، لأنهم جعلوا اشياء بمنزلة افعالٍ لو كسروا عليها فعلٌ، وصار بدلاً من افعالٍ.

وزعم الخليل أن اشياء مقلوبة كقسي وكذلك فعل بهذا الذي هو في لفظ الواحد ولم يكسر عليه الواحد)⁽⁴⁾ وقد أوضح قوله هذا فقال: (أشياء اسم للجميع، كان أصله فعاء شيئاً فأستثنى الهمزة، فقلبت الهمزة الأولى إلى أول كلمة فجعلت: لفءاء، كما قلبوا (أئوق) فقالوا: - أئيق) وكما قلبوا: قووس

(1) ينظر: العلل لابن الوراق: 308

(2) المنصف: 72/2

(3) ينظر: العين: 6/296

(4) الكتاب: 3/564

فقالوا: قيس⁽¹⁾. ووافقه على هذا الرأي ابن السراج⁽²⁾ والمرد⁽³⁾ وأبو علي الفارسي⁽⁴⁾ وابن جني⁽⁵⁾ وأبو جعفر النحاس⁽⁶⁾ وابن عصفور⁽⁷⁾ وأبو حيان⁽⁸⁾ والسيوطى⁽⁹⁾.

وقد استشهدنا بأحد هذه الآراء التي قالها النحاة في أشياء مستأنسين برأي النحاس الذي قال: (أشياء وحدها لا ينصرف في معرفة ولا نكرة لشلل التأنيث فأستثنوا أن يزيدوا التتوين مع زيادة حرف التأنيث لأنها أريد بها أفعاله نحو أصدقاء كأنهم أرادوا أشياء، وهو الأصل فشلل لاجتماع الياء والهمزتين فحذفوا إحدى الهمزتين وما أشبهها معروفاً في المعرفة والنكرة نحو أسماء وأحياء وأفياء ينصرف لأنه أفعال فمن ذلك أعدل وأجمل وكذلك عدْ وأعداد مصروف)⁽¹⁰⁾.

أما الكسائي فنراه يذكر رأيه فيها بعد ذكر قوله تعالى: (يا أيها الذين ءآمنوا لا تسألو عن أشياء أن تُبَدِّلُوكُمْ تَسْؤُكُمْ)⁽¹¹⁾ إذ قال: (إن أشياء أفعال بمنزلة أبياتٍ وأشياعٍ الا أنها لمّا جمعت على اشياوات أشبهت ما واحدة على

(1) العين: 296 / 6 - 297 ، والتكملة: 329 - 330.

(2) الأصول في النحو: 2 / 429.

(3) المقتضب: 1 / 30.

(4) التكملة: 329 - 330.

(5) المنصف: 2 / 95، 101.

(6) اعراب القرآن للنحاس: 4 / 410، وينظر: الاشباه والنظائر: 3 / 66 - 67.

(7) الممتع في التصريف: 2 / 513.

(8) المبدع في التصريف: 194.

(9) الاشباه والنظائر: 3 / 66 - 67.

(10) اعراب القرآن للنحاس: 4 / 410.

(11) سورة المائدة: الآية 101.

(فَعْلَاء) فلم تصرف، لأنها جرت مجرى (صحراء و صحراءات) وهذا إنما حمله عليه وسُوّغه له ارتكابه اللفظ لأن أشياء أشبهت أحياe جمع حيٌّ، فكما أن (أحياء) أفعال لا محالة، فكذلك أشياء عنده أفعال⁽¹⁾.

أما الفراء فيرى (أن أشياء في قوله تعالى: ﴿لَا تَشْتَوْنَ عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبَدِّلُ كُمْ سُوْمُكُمْ﴾⁽²⁾ في موضع خفض لا تجري، وقد قال بعض النحويين، إنما كثرت في الكلام وهي (أفعال) فأشبهت فَعْلَاء فلم تصرف كما لم تصرف حمراء وجمعها شاوَى - كما جمعوا عذراء - عذارى، وصحراء - صحرارى، وأشياءات كما قيل حمراءات ولو كانت على التوهم لكان أملك⁽³⁾.

مما سبق يتضح للوهلة الأولى عدم موافقة الكسائي في رأيه للخليل ولكن عند امعان النظر فيه نجد ان هناك اتفاقاً واضحاً بينهما ويمكن الاستدلال عليه بما يردد به على الكسائي في قوله: (انه لو كان (أفعالاً) لكان مصروفاً كـ (أبيات) و (أجمال) و (اعباء) إذ لا موجب لمنع الصرف، فإن احتج بأنهم لما جمعوه بالألف والباء فقالوا أشياءات أشبه (فَعْلَاء) فمُنْعِي الصرف.

فالجواب أنَّ (أفعالاً) لا يُجمع بالألف والباء، فإذا قد جمعوا (أشياء) بالألف والباء فذلك دليل على ما ادعى الخليل من أنها (فَعْلَاء) وبتقدير أنها (أفعال) جمعت بالألف والباء، فإن هذا العدد لا يُجب منع الصرف، لأن ذلك لم يستقر في

(1) المنصف: 195/2 — 196، وينظر: التكميلة: 331، الممتع في التصريف: 2/513 المبدع في التصريف: 194.

(2) سورة المائدة: الآية 101.

(3) معاني القرآن للفراء: 1/321 وينظر: الممتع في التصريف: 2/513، المبدع في التصريف: 195.

العلل المانعة للصرف⁽¹⁾، يلتقي الكسائي من خلال ما سبق مع الخليل في ان (أشياء) اذا اجتمعت بالالف والتاء فهي على زنة افعاله وبتقدير انها (أفعال) جمعت بالالف والتاء ذهب اليه الكسائي في انها افعالاً لان افعالاً لا يجمع بالالف والتاء ولا يُرد بالتصغير على الكسائي، لأن (أفعالاً) من ابنيه جموع القلة وجموع القلة تصغر على الفاظها، وكذلك لا يُرد على الخليل بذلك، لأن أسماء الجموع تصغر على لفظها⁽²⁾ ومن هنا يبدو التوافق واضحاً، وعدم الرد على الخليل والكسائي في كون (أفعالاً) من جموع القلة وجموع القلة تصغر على لفظها يدل على التقاء الكسائي مع الخليل ايضاً.

اما الفراء فقد أنكر قول الخليل وقال: (إنَّ فِيهِ حَمْلًا عَلَى الْكَلْمَةِ إِذْ جَعَلَهَا (الفعاء) لَمَ دَخَلْهَا مِنَ الْقَلْبِ، وَلَأَنَّهُمْ جَمَعُوهُ جَمْعًا مَا وَاحِدَةً مُحَرِّكُ الْعَيْنِ مُؤْنَثٌ الْهَاءُ نَحْوَ طَرْفَةٍ وَطَرْفَاءَ وَقَصْبَةٍ وَقَصْبَاءَ، وَهَذَا غَيْرُ لَازِمٍ لَهُ، لَأَنَّهُ لَيْسُ عَنْهُ أَنَّ (أَشْيَاءَ) جَمْعٌ كَسَرٌ عَلَيْهِ (شَيْءٌ) بِمَنْزِلَةِ (كَلْبٌ وَكَلَابٌ، وَكَعْبٌ وَكَعَابٌ) وَإِنَّمَا (أَشْيَاءَ) عَنْهُ اسْمٌ لِلْجَمْعِ فِيهِ لَفْظُ الْوَاحِدِ بِمَنْزِلَةِ (الْجَامِلُ وَالْبَاقِرُ فَهَذَا لَمْ يَكُسِّرْ عَلَيْهِمَا (جَمْلٌ وَلَا بَقْرٌ) وَإِنَّمَا هُمَا اسْمَانٌ لِلْجَمْعِ بِمَنْزِلَةِ (نَفْرُورٌ هَطْ وَنَسْوَةٌ وَابْلٌ وَجَمَاعَةٌ) فَمَنْ هُنَّا لَمْ يَلْزِمْ الْخَلِيلَ مَا أَلْزَمَهُ الْفَرَاءُ آيَاه)⁽³⁾.

(1) المتع في التصريف: 2 - 513 - 514، ينظر التكميلة: 331 - 332 الاشباه والنظائر: 3/ 66 - 67.

(2) المصدر نفسه: 2/ 515.

(3) المنصف: 2/ 98.

صفة التأنيث:

من الصيغ التي تمنع من الصرف صيغة (فعول ومفعال) كما ذكرهما الخليل. (إذ زعم: ان فعولاً ومفعالاً إنما امتنعنا من الهاء لأنهما إنما وقعتا في الكلام على التذكير ولكنَّه يوصف به المؤنث كما يوصف بعده وبرضا، فلو لم تصرف حائضاً لم تصرف رجلاً يسمى قاعداً إذا أردت القاعدة من الزوج، ولم تكن لتصرف رجلاً يسمى ضارباً إذا أردت صفة الناقة الضارب، ولم تصرف أيضاً رجلاً يسمى عاقراً، فإن ما ذكرت لك مذكر وُصف به مؤنث كما أن ثلاثة مؤنث لا يقع إلا لمذكورين⁽¹⁾).

فالخليل يمتنع عنده ورود صيغة فعول ومفعال بالهاء لأنها في أصل وضعها صيغ مذكورة ولكنها وصف بها المؤنث، فكما ان الهاء لا تأتي مع المذكر فكذلك لا تأتي مع (مفهول ومفعال).

أما الفراء فقال عن صيغة فعول ومفعال وامتناعهما من الهاء مستشهاداً في امتناع (صبور) من الهاء بقوله: "إنما ترك هذا الوصف محذوف العلم لانه لم يبق له فعل يُبَيَّن عليه، فترك كالمذكر، فلو قلت (صَبَرْ) فذلك للصابر⁽²⁾"، وقال عن (مفعال) وامتناع دخول الهاء فيها إنما حذفوا أمارة التأنيث من هذا الوصف لانه أنعدل عن الصفات أشد من إنعدال: صَبُورٍ وشَكُورٍ، فذلك لانه أشبه المصدر بهذه الميم المزيدة التي لزمت أوله، يُقال: رجل مِعْطَارٌ، وامرأة مِعْطَارٌ، ورجلٌ

(1) الكتاب: 237/3

(2) ينظر: المذكر والمؤنث للفراء: 63، و دقائق التصريف: 73.

مضرابٌ وامرأة مضراب⁽¹⁾.

وقال ايضاً: (إذ كان (فعول) للفاعل لم تدخله الهاء كقولهم: رجلٌ غَضُوبٌ وصبورٌ وقتول؛ لأنَّه لم يكن على فعل إذ كان (صَبَرْ) يقال في المبني عليه صابر وصابرة، فلما لم يقع مبنياً على (فَعْلٌ) تدخله علامه التأنيث أستوى في لفظة المذكر والمؤنث، وإذا كان للمفعول دخلته الهاء في باب التأنيث ليفرق بين المفعول والفاعل، فيقال في المفعول (أَكُولُه وحلوبة وجزُورَة وظُعُونَة) وربما حذفوا الهاء من المفعول إذا أرادوا الإبهام ولم يقصدوا قصد واحد بعينه من ذلك قوله جلَّ وعزَّ (فَيَنْهَا رَكُوبُهُمْ) ⁽²⁾ لانه أراد الابهام فمنها ما يركبون ⁽³⁾.

يتقى الفراء مع الخليل في مجيء صيغة (فعول ومفعال) مجردة من الهاء. أما ثعلب فلم يختلف عنهما إذ قال عن امتياز صيغة فعول من الهاء، فيقول: (امرأة صبور ولا تقل صبوراً، وصبور معدولة من الفعل) ⁽⁴⁾.

يتجلِّي مما سبق اتفاق الفراء وثعلب في امتياز صيغة فعول ومفعال من الهاء وان الخليل قد وضع أساساً لهذه الالفاظ سار عليها العلماء الذين جاءوا بعده ولا سيما الفراء وثعلب.

ومن الالفاظ التي تمنع من الصرف للتأنيث الفاظ البلدان نحو (مصر) ذلك؛ لأنَّ أسماء البلدان تغلب عليها التأنيث، وذلك ان البلد لما كان اسمًا لأماكن

(1) ينظر: المصدر نفسه: 67، والمصدر نفسه: 77.

(2) سورة يس: الآية: 72.

(3) الاضداد لأبي بكر بن الانباري: 358 – 359.

(4) مجالس ثعلب: 1/316، وينظر: المزهر: 216/2، جوهر القاموس في الجموع والمصادر: 118، دقائق العربية: 79.

كثيرة فشابه الجمع، إذ كان مشتملاً على اشخاص كثيرة فمن حيث أئَت الجمع أئَت أسماء البلدان) ⁽¹⁾.

ومن أسماء البلدان التي يظهر الاثر فيها جلياً وقد منعت من الصرف لفظ (مصر)، إذ قال عنه الخليل: (ومصر: كُلُّ كُورٌة تقام فيها الحُدُودُ وتنجزى منها التُّغُورُ ويُقسَمُ فيها الفيءُ والصَّدَّامُاتُ من غير مُؤامرة الخليفة)، وقد مَصَرْ عمر بن الخطاب سبعة امصارٍ منها: البصرةُ والكوفةُ فالمصادرُ عند العرب تلك. قوله تعالى: ﴿أَفِيَطُوا مِصْرًا﴾ ⁽²⁾ من الأنصار، ولذلك تؤته، ولو أراد مصَرَ الكوفة بعينها لما تؤنَّ لأن الاسم المؤنث في المعرفة لا يُجري) ⁽³⁾.

وقد وافق الكوفيون قول الخليل في اجراء (مصر) وعدم اجرائها قال أبو بكر بن الانباري: وقوله تعالى: ﴿أَفِيَطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُمْ مَا سَأَلْتُمْ﴾ ⁽⁴⁾ (اختلف القراء فيها، فكان أبو جعفر وشبيه ونافع وعااصم وأبو عمرو وحمزة والكسائي يقرؤون (مِصْرًا) بالاجراء، وكان الأعمش يقرأها (مِصْر) بلا اجراء، وقال: هي في مصحف عبد الله وأبي بن كعب بغير ألف فمن أجراها وقف عليها بالألف، ومن لم يجرها كان له مذهبان أحدهما إلى أن يقف بالألف أتبعًا للكتاب، ويجتمع له مع موافقة الكتاب مذهب من مذاهب العرب لأن العرب تقف على ما لا يُجري بالألف فيقولون: رأيت يزيداً وعمرًا وإنما فعلوا ذلك لأنهم

(1) العلل لابن الوراق: 313.

(2) سورة البقرة: الآية: 61.

(3) العين: 123/7.

(4) سورة البقرة: الآية: 61.

وجدوا آخر الاسم مفتوحاً فوصلوا الفتحة بالألف ويجوز أن تقف عليه بلا ألف وتحتج بمصحف عبد الله وأبي والحجفة من أجرى (مصرًا)⁽¹⁾ أن يقول: هي مصر من الأمصار، وذلك لأنهم ملوا المنَّ والسلوى فقالوا موسى: ﴿فَادْعُ لِنَا رَبَّكَ يُعْنِي لَنَا مِمَّا تُنْتَيُ الْأَرْضُ مِنْ بَقِيلَهَا وَقَطَّابِهَا وَفُؤُمَهَا وَعَدَسَهَا وَبَصَلَهَا﴾⁽²⁾ فقال لهم موسى: أتستبدلون الذي هو أدنى من الذي ذكرتم من البقل والثقاء بالذي هو خير أي بالمنَّ والسلوى اهبطوا مصرًا من الأمصار فإنكم تجدون فيه ما سألتم ومن لم يجرها قال: هي مصر المعروفة لا تُجري لعلتين: إحداهما أنها معرفة، والمعرفة تنتقل الاسم، ولعلة الأخرى أنها اسم المؤنث⁽³⁾.

والكسائي في تعليمه لمجيء (مصرًا) منونة وتأكيده إياها بالالف وكونها مجزأة، ولو جاءت بغير ألف فهي معرفة والمعرفة لا تجري دليلاً واضحاً على ما ذهب إليه الخليل في قوله.

وقد وافق الفراء الخليل أيضاً فقال عن قوله تعالى: ﴿أَفَبِطُولِهِ مِنْهُ﴾⁽⁴⁾ (ان مصرًا كُتبت بالألف وأسماء البلدان لا تصرف خفت أو ثقلت... فإن شئت جعلت الألف التي في (مصرًا) ألفاً يوقف عليها، فإذا وصلت لم تتون فيها، كما كتبوا ﴿سَلَسِلَة﴾⁽⁵⁾ و﴿فَوَارِيَّا﴾⁽⁶⁾ بالألف، وأكثر القراء على ترك الإجراء

(1) ايضاح الوقف والابتداء: 1 - 372 / 373.

(2) سورة البقرة: الآية: 61.

(3) ايضاح الوقف والابتداء: 1 - 373 / 374.

(4) سورة البقرة: الآية: 61.

(5) سورة الانسان: الآية: 4.

(6) سورة الانسان: الآية: 15.

فيها، وإن شئت جعلت (مصر) غير مصر التي تُعرف، يريد اهبطوا مصرًا من الامصار، فإن الذي سألتكم لا يكون إلا في القرى والامصار، والوجه الأول أحب إلى⁽¹⁾.

تعليق مجيء (مصرًا) بالتنوين، وهو ما بهذا يتفقان معه مما يدل على أثر الخليل فيما ومنتبعهما من النحوة الكوفيين.

ومما جاء ممنوعاً من الصرف أسماء ا شبّهت الأفعال في أوائلها زوائد فيه وقد منع من الصرف في المعرفة وصرف في النكارة قال سيبويه (فما كان من الأسماء أفعَل فتحوا: أَفْكَلٌ، وأَزْمَلٌ، وأَيْدَعٌ، وأَرْبَعٌ لا تصرف في المعرفة، لأنَّ المعرفة أثقلُ، وانصرفت في النكارة لبعدها من الأفعال، وتركوا صرفها في المعرفة حيث أ شبّهت الفعل، لِتُقل المعرفة عندهم.

وأمّا ما أ شبّه الأفعال سوى أفعَل فمثلُ اليرْمُع واليَعْمَل، وهو جماعُ اليعملة، ومثل أَكْلُبِي، وذلك لأنَّ يَرْمَعاً مثلَ يَذَهَبُ، وأَكْلُبَ مثلاً: أَدْخُلُ، أَلَا ترى أنَّ العرب لم تصرف اعصرُ ولغةً لبعض العرب يَعْصُرُ، لا يصرفوه أيضاً، وتصرف ذلك في النكارة، لأنَّه ليس بصفة.

وأعلم أنَّ هذه الياء والألف لا تقع واحدةً منها في أول اسم على أربعة أحرف إلا وما زائدتان، ألا ترى أنَّه ليس اسمٌ مثلُ أَفْكَلٌ يُصرف وإن لم يكن له فعلٌ يتصرف⁽²⁾.

وقال سيبويه أيضاً (وإذا سمَيت رجلاً بفعل في أوله زائدة لم تصرفه، نحو

(1) معاني القرآن: للفراء: 42/1 - 43؛ وينظر: المذكر والمؤنث للأنباري: 471 - 472.

(2) الكتاب: 3/194.

يَزِيدُ وَيَشْكُرُ وَتَعْلِبُ وَيَغْمَرُ، وهذا النحو أحرى أن لا تصرفه، وإنما أقصى أمره أن يكون كتتصبُّ وَيَرْمَعُ وجميع ما ذكرنا في هذا الباب ينصرف في النكرة. فأن قلت: فما بالك تصرف يزيد في النكرة، وإنما منعك من صرف أحمر في النكرة وهو اسم انه ضارع الفعل؟ فأحمر إذا كان صفة بمنزلة الفعل قبل أن يكون اسمًا، فإذا كان اسمًا ثم جعلته نكرة فإنما صيرته إلى حالة إذ كان صفة، وأماماً يزيد فإنك لما جعلته اسمًا في حال يُستَنقَلُ فيها التتوين استثقل فيه ما كان استثقل فيه قبل أن يكون اسمًا، فلما صيرته نكرة لم يرجع إلى حالة قبل ان يكون اسمًا، وأحمر لم يَزِلْ اسمًا⁽¹⁾.

أراد سيبويه من قوله هذا ان يبين ان الاسم إذا دخلته الزوائد في حال المعرفة فإنه يمتنع من الصرف ولا يصرف الاسم الا في حالة النكرة وقد أخذ بهذا الرأي من الكوفيين الفراء فتراه يقول عن قوله تعالى: ﴿وَلَا يَغُوثَ وَيَمُوكَ وَتَسْرِا﴾⁽²⁾ (ولم يجروا (يغوث و يموك) لأن فيها ياء زائدة، وما كان من الأسماء معرفة فيه ياء أو تاء أو ألف فلا يجري. من ذلك: يملك ويزيد ويغمر وتغلب وأحمد، هذه لا تجري لما زاد فيها، ولو أجريت لكثره التسمية كان صواباً، ولو أجريت أيضاً كأنه يُنْوى به النكرة كان أيضاً صوابا)⁽³⁾.

يتفق الفراء مع سيبويه في ان هذه الالفاظ الثلاثية اذا دخلت عليها زيادة منعتها من الصرف، وإذا صرفت في حال من الاحوال فهي عندما تكون نكرة، ولم يتتفق معه في صرفها لكثره التسمية، وكأن الفراء أباح ان تكون كثرة

(1) المصدر نفسه: 198/3.

(2) سورة نوح: الآية: 23.

(3) معاني القرآن للفراء: 189/3.

الاستعمال يجوز فيها ما لا يجوز من غيرها من الحالات المحددة الاستعمال.

ومن الالفاظ التي يقع عليها منع الصرف وعدم لفظ (سحر) إذ قال عنه سيبويه: (وكذلك (سحر) اسم رجل تصرفه، وهو في الرجل أقوى، لأنه لا يقع ظرفاً ولو وقع اسم شيء وكان ظرفاً صرفته وكان كأمس لو كان أمس منصوباً غير ظرف مكسور كما كان)⁽¹⁾. بين سيبويه ان (سحر) إذا جاءت ظرفاً فإنه يصرف اما الحالة الاخرى فهي اتصال (سحر) بالالف واللام التي قال عنها: (إذا قلت: مُذ السَّحْرُ أو عَنْ السَّحْرِ الْأَعْلَى، لم يكن إلَّا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ فهذا حالة لا يكون معرفة إلَّا بهما ويكون نكارة إلَّا في الموضع الذي عُدل فيه)⁽²⁾ فلا يجيز ان يأتي (سحر) مرتبطاً بالالف واللام الا وهو معرفة ولا يمنع حينئذ من الصرف، ولم يألو الفراء جهداً في ان يأخذ عن سيبويه كلامه هذا ويبني عليه رأيه عند استشهاده بقوله تعالى: هُنَّ مَجِيئُهُمْ بِسَحْرٍ هُنَّ⁽³⁾ إذ قال الفراء: سحر هنا يجري لأن نكارة كقولك: نجيناهم بليل، فإذا ألقى منه العرب الباء لم يجروه فقالوا: فعلت هذا سحري هذا، وكأنهم في تركهم إجراءه أن كلامهم كان فيه بالالف واللام فجرى على ذلك فلما حذفت الألف واللام وفيه نيتهمما لم يصرف، كلام العرب أن يقولوا: ما زال عندنا مذ السحر، لا يكادون يقولون غيره⁽⁴⁾.

(1) الكتاب: 284/3

(2) المصدر نفسه: 294/3

(3) سورة القمر: الآية: 34

(4) معانى القرآن للفراء: 109/3

المبحث الثالث

الاعمال

الفعل الماضي الواقع حالاً:

إنَّ الفعل الماضي: ما يدل على حدث وقع في زمن مضى من زمن التكلم، وقد استشهد سيبويه بـ(ذهب) وغيره دالاً عليه، فقال: (إِنَّمَا بُنَاءَ مَا مَضِيَ فَذَهَبَ وَسَمِعَ وَمَكُثَ وَحْمَدٌ) ⁽¹⁾ وقال عن بنائه: (وَالفَتْحُ فِي الْأَفْعَالِ الَّتِي لَمْ تَجْرِ مَجْرِيَ الْمُضَارِعَةِ قَوْلُهُمْ: ضَرَبَ وَكَذَلِكَ كُلُّ بُنَاءٍ مِنَ الْفَعْلِ كَانَ مَعْنَاهُ فَعْلٌ) ⁽²⁾ وبناؤه على الفتاح متافق عليه عند البصريين والковيين ⁽³⁾ وقد يقع الفعل الماضي حالاً، والحال: (هُوَ الْفَظُ الدَّالُ عَلَى هِيَةِ فَاعِلٍ أَوْ مَفْعُولٍ)، وقد اعترض على مثل ذلك بأنه يدخل فيه الصفة فيكون غير مطرد دخولها لأنَّك اذا قلت: جاءني رجلٌ عالم فهو لفظ دالٌ على هيئة فاعلٍ وأكرمت رجلاً عالماً فهو لفظ دال على هيئة مفعول، فهذا وجد فيه الحدّ وليس بالمحظوظ فحصل انه غير مانع، واجيب عنه بأن المراد من حدود الالفاظ ان يكون اللفظ دالاً على ما ذكروا، وإذا كان الحال هو الدال على هيئة الفاعل باعتبار الوضع خرجت الصفة عن ذلك؛ لأن قوله: جاءني رجلٌ عالم لا يدلُّ الا على هيئة ذات، وإنما أخذَ كونه فاعلاً من غير جهة دلالتها بخلاف الحال فانها موضوعة دالة على هيئة فاعلٍ أو مفعول بنفسها يتبيَّن من ذلك بأنَّك تقول زيدٌ رجلٌ عالم فتجد دلالته (عالم) في مثل ذلك

(1) الكتاب: 12/1

(2) المصدر نفسه: 16/1

(3) ينظر: شرح ابن عقيل: 38/1

كدلاته في ما تقدم ولا تقول: زيد قائماً أخوك لانتفاء الفاعل والمفعول فثبت أنَّ وضع الحال للدلالة على هيئة الفاعل دالاً عليه والصفة دالة على هيئة ذات مطلقاً من غير تقييد⁽¹⁾.

وان مصطلح الحال بصرى التسمية عم الكتب النحوية لاتصافه بالطابع العقلية⁽²⁾، اما الازهرى فذكر عنه انه (بيان الهيئة)⁽³⁾.

فهذا حدَّ الحال الذي ذكره النحويون ومن الأوضاع التي يأتي عليها الفعل الماضي ان يأتي حالاً، ولا يتحقق هذا الا بوجود (قد) مضمرة أو مظيرة، وقد أشار العكبرى الى ثمة خلاف بين البصريين والковيين في مجيء الفعل الماضي حالاً إذ ذهب البصريون الى انه: (لا يجوز ان يقع الفعل الماضي حالاً إلا ان تكون معه (قد) ظاهرة أو مقدرة، وقال الكوفيون: يجوز ذلك من غير تقدير)⁽⁴⁾ وقد ساق العكبرى حجة كل من الفريقين في ايضاح آرائهم⁽⁵⁾ وتابعه على ذكر هذا الرأى ابن الانباري فقال: (ذهب الكوفيون الى ان الفعل الماضي يجوز ان يقع حالاً واليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين، وذهب البصريون الى انه لا يجوز ان يقع حالاً)⁽⁶⁾. وحجة الكوفيين عنده النقل والقياس، مستشهاداً على النقل

(1) الايضاح في شرح المفصل: 327/1.

(2) ينظر: ابن الناظم النحوي: 261.

(3) شرح التصریح: 365/1.

(4) التبیین: 386، المسألة: 63.

(5) ينظر: المصدر نفسه: 386 – 390، المسألة: 63.

(6) الانصاف: 252/1، المسألة: 32.

بقوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءَكُمْ حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ﴾⁽¹⁾ وعلى القياس وهو عنده مشروط بان كل ما يأتي بعد النكرات صفات وما يأتي بعد المعرفات أحوال، والفعل الماضي يجوز ان يكون صفة للنكرة في مثل: (مررت برجل قعد) و (غلام قام) كما يجوز ان يقع حالاً للمعرفة في مثل ((مررت بالرجل قعد وبالغلام قام))⁽²⁾.

اما ابن هشام فقد تعرض الى ذكر هذه المسألة الخلافية من دون عرض تفاصيل حجج الفريقين فقال: (وقد زعم البصريون ان الفعل الماضي الواقع حالاً لا بدّ معه من (قد) ظاهرة نحو: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا ذَكَرَ أَسْمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَلَ لَكُم﴾⁽³⁾ او مضمرة نحو ﴿أَتَؤْمِنُ لَكَ وَأَتَبْعَكَ الْأَرْذُلُونَ﴾⁽⁴⁾، ﴿أَوْ جَاءَكُمْ حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ﴾⁽⁵⁾ وخالفهم الكوفيون واشترطوا ذلك في الفعل الماضي الواقع خبرـ (كان).... وخالفهم البصريون)⁽⁶⁾.

وعند رجوعنا الى مصادر البصريين وجدنا ان الفعل الماضي عندهم يجوز اقتراحه بقد من ذلك ما أخبره الخليل لسيبويه إذ قال سيبويه: (واما (قد) فجواب قوله (ما يفعل) فتفقى: قد فعل، وزعم الخليل: ان هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر)⁽⁷⁾ فالخليل يؤكـ ان (قد) تدخل على الفعل الماضي فيقرب زمانه من الحال

(1) سورة النساء: الآية: 90.

(2) ينظر: الانصاف: 1/ 253، المسألة 32.

(3) سورة الانعام: الآية: 119.

(4) سورة الشعراء: الآية: 111.

(5) سورة النساء: الآية: 90.

(6) مفتىاللبيـ: 833.

(7) الكتاب: 4/ 223.

كما قال ايضاً: (واما (قد) فحرف يوجب الشيء كقولك: قد كان كذا وكذا، والخبران تقول: كان كذا وكذا فأدخل (قد) توكيداً لتصديق ذلك)⁽¹⁾.

وقد سار النحويون على الخطى أنفسها التي اخطتها لهم الخليل، فهذا ابن السراج يقول عن مجيء الفعل الماضي حالاً: (فمتى رأيت فعلاً ماضياً قد وقع موقع الحال فهذا تأويله ولا بدّ ان يكون معه (قد) اما ظاهرة أو مضمرة لتأذن بابتداء الفعل الذي كان متوقعاً)⁽²⁾ فالمبادئ التي وضعها الخليل في مجيء (قد) مع الماضي لتوكيده الحديث وتحقيقه سار عليها ابن السراج كما سار عليها ابن حيدره اليماني وغيره فقال اليماني: (وال فعل الماضي مثل: (زيد قد ركب): اي راكباً، قال الله: ﴿أَوْجَاهُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾⁽³⁾ ، اي: حصرة)⁽⁴⁾.

وذكرها ابن هشام أيضاً فقال عن عملها: (تقريب الماضي من الحال، تقول (قام زيد) فيحتمل الماضي القريب والماضي البعيد، فإن قلت (قد قام) اختacen بالقريب)⁽⁵⁾.

وقد أخذ الكوفيون بذلك فعند عودتنا إلى كتاب معاني القرآن للفراء وجدنا الفراء قد ذكر معنى قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَهَا قَسْيِصَةً قُدَّمْ بِنْ﴾⁽⁶⁾ قائلاً (المعنى والله اعلم وقد كنتم، ولو لا اضمار (قد) لم يجز مثله في الكلام، الا ترى انه

(1) العين: 16/5.

(2) الاصول في النحو: 1/262.

(3) سورة النساء: الآية: 90.

(4) كشف المشكك: 1/483.

(5) معنى الليبب: 228.

(6) سورة البقرة: الآية: 28.

قد قال في سورة يوسف: ﴿وَإِنْ كَانَ قَبِيلُهُ فُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَّبَ﴾⁽¹⁾ المعنى والله اعلم فقد كذبت، وقولك للرجل، اصبحت كثُرَ مالُك، لا يجوز إلا وانت تريده: قد كثُرَ مالُك، لأنهما جمِيعاً قد كَانَا، فالثاني حال للأول والحال لا تكون إلا باضمار (قد) أو بإظهارها ومثله في كتاب الله ﴿أَوْ جَاءَكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ﴾⁽²⁾ يريد والله اعلم جاءكم قد حصرت صدورهم وقد قرأ بعض القراء وهو الحسن البصري⁽³⁾ (حصرة صدورهم) كأنه لم يعرف الوجه في أصبح عبد الله قام أو أقبل أخذ شاة، كأنه يريد: فقد أخذ شاة، وإذا كان الاول لم يمضِ لم يجز الثاني بقد ولا بغير قد، مثل قولك: كاد قد قام، ولا أراد قام؛ لأن الارادة شيء يكون ولا يكون الفعل، ولذلك كان محالاً قوله: عسى قام؛ لأن عسى وان كان لفظها على فعل فانها مستقبل، فلا يجوز: عسى قد قام، ولا عسى قام، ولا كاد قام، لأن ما بعدهما لا يكون ماضياً فان جئت بيكون مع عسى وكاد صلح ذلك فقلت: عسى ان يكون قد ذهب، كما قال الله: ﴿قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِيفًا لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ﴾⁽⁴⁾ كما ذهب ابو بكر بن الأنباري مذهب الخليل ايضاً فقال عن قوله تعالى: ﴿وَأَئْقَوْا النَّارَ أَلَّقَ أَعْدَتْ لِلْكَافِرِينَ﴾⁽⁵⁾ (جعلت (اعدت) حالاً - النار) على معنى (معدة للكافرين) واضمرت معه (قد) كما قال:

(1) سورة يوسف: الآية: 27.

(2) سورة النساء: الآية: 90.

(3) المحتسب: 1250 و النشر في القراءات العشر: 2/ 251، الميسر في القراءات الأربع عشر: 92.

(4) سورة التمل: الآية: 72.

(5) معاني القرآن لقراء: 1/ 24 - 25.

(6) سورة آل عمران: الآية: 131.

﴿أَوْ جَاءَهُوكُنْ حَصَرَتْ﴾⁽¹⁾ فمعنى (حصرة صدورهم) ومع (حضرت) (قد) مضمرة؛ لأن الماضي لا يكون حالا الا مع (قد) قال الشاعر⁽²⁾ :

تصابي وامسى علاه الْكَبْرِ وأضحي بِجَمِرِه حَبْلٌ غَرَّ
أراد: وامسى قد علا)⁽³⁾.

ان الذي ذهب اليه الفراء وابو بكر الانباري يرد دعوى من ادعى ان الكوفيين لا يجوزون وجود (قد) مضمرة أو مقدرة مع الفعل الماضي كما يؤكّد مذهب جمهور النحاة وعلى رأسهم الخليل القائل بان الجملة الفعلية الدالة على الماضي المثبت اذا وقعت حالاً لا بدّ من دخول (قد) عليها ظاهرة أو مقدرة، لأن (قد) تقرّب الفعل الماضي من الحال، كما تؤكّد اثر الخليل بن احمد الفراهيدي في الكوفيين منهم الفراء وابو بكر الانباري وقد رفض احد العلماء المحدثين مجىء (قد) مع الفعل الماضي للدلالة على الحال قائلاً: (فلا يجوز ان يقع الفعل الماضي مقام الحال؛ لانه موغل في الماضي، فلا يصحّ والحالة هذه لأن يكون عماد جملة الحال)⁽⁴⁾، وهذا الرأي؛ وذلك لأن سياق الجملة له أثر مهم في تحديد زمن الفعل (واما معنى الزمن فانه يأتي على المستوى الصريفي من شكل الصيغة وعلى المستوى النحووي من مجرد السياق ومعنى اتيان الزمن على المستوى الصريفي من شكل الصيغة ان الزمن هنا وظيفة الصيغة المفردة ومعنى ان الزمن يأتي على المستوى النحووي من مجرى السياق ان الزمن في النحو وظيفة السياق

(1) سورة النساء: الآية: 90.

(2) بيت لم يعرف قائله: ينظر: تفسير ابن كثير: 1/ 533.

(3) ايضاح الوقف والابتداء: 1/ 504.

(4) نحو القرآن، د.احمد عبد الستار الجواري: 96.

وليس وظيفة الفعل، لأن الفعل الذي على صيغة فعل قد يدل في السياق على المستقبل والذي على صيغة المضارع قد يدل فيه على الماضي⁽¹⁾ وهذا الرأي فيه رد قاطع على ما زعمه هذا الباحث من كون الفعل الماضي موغلاً في الماضي؛ لأن الزمن هو وظيفة السياق وليس وظيفة صيغة الفعل؛ وذلك لأن سياق الجملة هو الذي يحدد عملها فقد يأتي الماضي دالاً على المستقبل وبالعكس ويستند هذا القول قول أحد الباحثين: (ان كثيراً من الاساليب لا يقصد فيها المتكلم في اثناء الكلام وقتاً معيناً لحصول الاحداث فيها)⁽²⁾.

اضمار الفعل:

من المسائل المشتركة بين البصريين والковيين مسألة اضمار الفعل والإضمار مصطلح استعمله الخليل وسيبوه فيما يقابل مصطلح (الحذف) فيما بعد وبيدو هذا واضحاً في اقوال العلماء الذين جاءوا بعدهم ولا سيما أبو عبيده عمر بن المتشى ت (213 هـ) في كتابه مجاز القرآن إذ عد المضمير في الكلام من مجاز الكلام فمما عده من مجاز المضمير فيه استفناه عن اظهاره قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُنَزَّلُ مِنْ رَبِّكَ مِنْ حَسِيبٍ﴾⁽³⁾، وفيه ضمير مجازه (هذا بسم الله) أو (بسم الله أول كل شيء) ونحو ذلك وما عده من مجاز ما يراد في الكلام من حروف الزوائد قوله تعالى: ﴿فَمَا يُنَزَّلُ مِنْ آخِرِهِ مِنْ حَسِيبٍ﴾⁽⁴⁾ وظل هذا الحال سائداً عند العلماء المتقدمين

(1) اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان: 104.

(2) الدلالة الزمنية في الجملة العربية، علي جابر المنصوري: 46 – 47.

(3) سورة النمل: الآية: 30.

(4) سورة الحاقة: آية: 47.

(5) ينظر: مجاز القرآن: 11/1 – 12.

حتى اذا وصلنا الى ضياء الدين بن الاثيرت (637 هـ) وجدنا مفهوم الحذف يستقر في اذهان الدارسين وقد مثله بالسحر قائلاً عن الحذف (عجب الامر اشبه بالسحر، وذاك أنطق ما تكون اذا لم تتطق وأتم ما تكون مبيناً اذا لم تبن، وهذه جملة تنكرها متى تُخبر وترفعها حتى تتضرر، والأصل في المحنوفات جميعاً على اختلاف ضروبها ان يكون في الكلام ما يدل على المحنوف)⁽¹⁾ ان مفهوم الاضمار او الحذف لم يقف عند النحوين فقط بل تعداهم الى البلاغيين الذين وصفوه بالسحر لقوة المعنى الذي يعطيه الاضمار او الحذف لبلاغته، وقد تميزت لغة العرب بالبلاغة والبيان لذا كان الاضمار فيها أحد الرموز الذي يضفي على الكلام بياناً وحسناً ورونقاً لذا استعمل القرآن الكريم في اياته الكريمة الاضمار ليكون القول أكثر تأثيراً في نفوس العرب الذين امتازوا بحسن البيان والحدف يقع في مواطن مختلفة في الجملة، وما بين ايدينا من أثر بصري بدا واضحاً في الفكر الكوفي في وجود اضمار للفعل في الجملة عند البصريين والكوفيين وقبل التطرق الى هذا الاضمار لا بدّ لنا من ان نقف على ماهية الفعل، وقد عرّفه سيبويه قائلاً: (واما الفعل فامثلة اخذت من لفظ احداث الأسماء، وبنيته لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع، فاما بناء ما مضى، فذهب وسمع ومكث وحمد، واما بناء مالم يقع فإنه قوله آمراً: اذهب وقتل واضرب، ومخبراً يقتل ويذهب ويضرب ويقتل ويضرب ويقتل وكذلك بناء مالم يتقطع وهو كائن اذا اخبرت)⁽²⁾. هذا الحد الذي وضعه سيبويه قد

(1) ينظر: المثل السائر: 2/81.

(2) الكتاب: 1/12.

درسه على يد أستاده الخليل، لأن علم سيبويه هو نتاج علم الخليل، وقد أخذ العلماء فيما بعد هذا الحد منه، أما كيف تميز هذه الأفعال عن غيرها؟ فتميزها بما يأتي: (يتميز الماضي التاء المذكورة، والامر معناه ونون التوكيد، والمضارع افتتاحه بهمزة للمتكلم مفرداً، أو بنون له عظيمأً أو مشاركاً، أو بتاء للمخاطب مطلقاً وللغاية والغائبين أو بباء للمذكر الغائب مطلقاً والغائبات، والامر مستقىل أبداً)⁽¹⁾.

وقد ذكر العكيري في حد الفعل انه: (اختلفت عبارات النحوين في حد الفعل، فقال ابن السراج⁽²⁾ غيره: حده كل لفظ دل على معنى في نفسه مقترب بزمان محصل، وهذا هو حد الاسم، الا انهم اضافوا اليه لفظة (غير) ليدخل فيه المصدر، واذا حذفت (غير) لم يدخل فيه المصدر؛ لأن الفعل يدل على زمان محصل؛ ولأن المصدر لا يدل على تعيين الزمان وان شئت اضفت الى ذلك دلالة الوضع كما قيدت حد الاسم بذلك وانما زادوا هذه الزيادة لئلا ينتقض بـ (ليس) و(كان) الناقصة، وقال أبو علي: الفعل ما اسند الى غيره ولم يسند غيره اليه، وهذا يقرب من قوله في حد الاسم: ما جاز الاخبار عنه؛ لأن الاستناد والاخبار متقاريان في هذا المعنى وهذا الحد رسمي، إذ هو تمييز بحكم من احكامه، والذي قال سيبويه⁽³⁾ في الباب الاول: واما الفعل فامثلةأخذت من لفظ احداث الأسماء وبنيت لما مضى وما سيكون وما هو كائن لم ينقطع، وقد أتى في هذا بالغاية)⁽⁴⁾ فهذه الأفعال والأحوال التي ذكرها العلماء واختلفوا في حدتها كان

(1) تسهيل الفوائد: 4.

(2) ينظر: الأصول في النحو: 39/1، 41.

(3) ينظر الكتاب: 12/1.

(4) التبيين: 139 – 140، المسألة: 5.

سيبويه أدقهم تعبيراً عنها وقد حذفت في عدد من الجمل والآيات القرانية لأغراض اقتضاها سياق الكلام وقد وردت امثلة كثيرة كان وجه اللقاء فيها واضحاً من ذلك ما ذكره الخليل رحمة الله في قولهم: ((مرحباً وأهلاً، وان تاتني فأهلي الليل والنهر)، وزعم الخليل رحمة الله حين مثله، انه بمنزلة رجل رأيته قد سدد سهمه فقلت: القرطاس، اي انت عندي ممن سيصيبه، وان اثبت سهمه قلت: القرطاس، اي قد استحق وقوعه بالقرطاس، فانما رأيت رجلاً فاصل الى مكان أو طالباً أمراً فقلت: مرحباً وأهلاً، اي: أدركت ذلك وأصبت فيه فحذفوا الفعل لكثره استعمالهم اياه⁽¹⁾.

وقال سيبويه مستشهاداً بقول الخليل: (ومما ينتصب في هذا الباب على اضمار الفعل المتروك اظهاره ﴿أَنْتُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾⁽²⁾ و(وراءك أوسع لك) وحسبك خيراً لك، اذا كنت تامر.... وإنما نصبت خيراً لك وأوسع لك، لأنك حين قلت: (أنت) وادخل فيما هو خير لك فنصبته؛ لأنك قد عرفت انك اذا قلت له: انته، لأنك تحمله على امر آخر، فلذلك انتصب، وحذفوا الفعل لكثره استعمالهم اياه في الكلام، ولعلم المخاطب انه محمول على أمر حين قال له: انته، فصار بدلاً من قوله: ائت خيراً لك، وأدخل فيما هو خير لك)⁽³⁾.

قد أخذ الكسائي عن الخليل الأضمار في تقديره لقوله تعالى: ﴿فَاجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾⁽⁴⁾ قال الكسائي هو بمعنى: ((وادعوا شركاءكم))⁽⁵⁾ وكذلك

(1) الكتاب: 295/1 - 257.

(2) سورة النساء: الآية: 171.

(3) الكتاب: 282/1 - 284.

(4) سورة يونس: الآية: 71.

(5) اعراب القرآن للتحass: 2/263.

قوله تعالى: ﴿بِلِ اللَّهِ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾⁽¹⁾، قال الكسائي: (هونصب باضمار فعل تقديره: بل اعبد الله فاعبد)⁽²⁾.

واشار الفراء أيضاً الى إضمار الفعل مثلاً اشار اليه الخليل والكسائي في قوله تعالى: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰ أَبْصَرِهِمْ غَشَّةٌ﴾⁽³⁾ (انقطع معنى الختم عند قوله (وعلى سمعهم) ورفعت الغشاوة بـ (على) ولو نصبتها باضمار (وجعل) لكان صواباً)⁽⁴⁾.

وقوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ عَادَ أَخَاهُمْ هُودًا﴾⁽⁵⁾ قوله: ﴿وَلَئِنْ شَمُودَ أَخَاهُمْ صَدِيقًا﴾⁽⁶⁾ منصوب بضمير أرسلنا⁽⁷⁾ وقوله تعالى: ﴿وَالْقَيْلَ وَالْعَالَ وَالْحَمِيرَ﴾⁽⁸⁾ تتصببها بالرد على خلق وان شئت جعلته منصوباً على اضمار سخر، فيكون في جواز اضماره⁽⁹⁾.
وقوله تعالى: ﴿لِرَكَبُوهَا وَرِزْنَةً﴾⁽¹⁰⁾ تتصببها ونجعلها زينة على فعل مضمر مثل ﴿وَحْفَظَا مِنْ كُلِّ شَيْطَنٍ﴾⁽¹¹⁾ اي جعلناها⁽¹²⁾.

(1) سورة الزمر: الآية: 66.

(2) مشكل اعراب القرآن: 22/4.

(3) سورة البقرة: الآية: 7.

(4) معاني القرآن للفراء: 1/13.

(5) سورة الاعراف: الآية: 65.

(6) سورة الاعراف: الآية: 73.

(7) معاني القرآن للفراء: 1/383.

(8) سورة النحل: الآية: 8.

(9) معاني القرآن للفراء: 2/97.

(10) سورة النحل: الآية: 8.

(11) سورة الصافات: الآية: 7.

(12) معاني القرآن للفراء: 2/97.

وقوله تعالى: ﴿ وَهَبَنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ تَائِلَةً ﴾⁽¹⁾ نصب على اضمار (واذكر لوط) أو (ولقد ارسلنا) أو ما يذكر في اول السورة (ان لم يذكر فان الضمير انما هو من الرسالة أو من الذكر ومثله ﴿ وَإِلَيْنَاهُ الْرَّيحُ ﴾⁽²⁾ فنصب (الريح) بفعل مضمر معلوم معناه: اما سخرنا واما اتيناه⁽³⁾. يتجلی من هذا الاتفاق بين المدرستين البصرية والکوفیة غلب الخلاف بين الطرفین في هذا الاضمار.

الشرط والجزم والجزاء:

هذه المصطلحات كلها تحمل المضمون نفسه، إذ ان الخليل وسيبويه استعملوا مصطلح الجزء، اما الكوفيون فترأه استعملوا مصطلح الجزاء مضافاً اليه مصطلح الجزم، وهذه التسميات لا خلاف عليها لأنها تصب في مصب واحد الا وهو الشرط وجملته وما تؤول اليه هذه الجملة من تحقيق الفائدة التي يحسن السكوت عليها، ولم نجد مما نقلناه من أثر الخليل في النحو الكوفي من خلاف فيها، وبينما ان هذه المصطلحات (الشرط والجزم والجزاء) قد تطور مفهومها فيما بعد حتى اصبح الجزم هو المصطلح السائد فضلاً عن الجملة الشرطية، وان أولية الاشارة الى تكوين جملة الجزاء تعود الى الخليل، وقد نقل عنه وسيبويه قوله فيها قائلاً (إذ زعم أنْ (إنْ) هي ام حروف الجزاء، فسألته: لم قلت ذلك؟ فقال: من قبل اني ارى حروف الجزاء قد يتصرفن في يكن استفهاماً ومنها ما يفارقها ما فلا يكون غييه الجزاء، وهذه على حال واحدة أبداً لا تفارق المجازة).

(1) سورة الانبياء: الآية 72.

(2) سورة الانبياء: الآية 81.

(3) ينظر: معاني القرآن للفراء: 208/2.

واعلم انه لا يكون جواب الجزاء الا بفعل او بالفاء فاما الجواب بالفعل فنحو قولك: ان تاتني اتك، وان تضرب اضرب، ونحو ذلك، وأمّا الجواب بالفاء فقولك: إن تأتني فأنا صاحبك⁽¹⁾.

يتبيّن من قوله هذا ان أصل حروف المجازاة هي (إن) منفردة عن غيرها من أدوات الجزاء وهي أمّ هذه الادوات وغيرها متصرفات، كما ان جواب الجزاء لا يكون إلا فعلًا أو اسمًا مقتربناً بالفاء.

وتلوح هذه الاشارات واضحة عند الفراء الذي أخذها عن الخليل من خلال قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَظْرُدُ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدْوَةِ وَالْعَشَّيِ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابٍ هُمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابٍ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَقَطَرُدُهُمْ فَتَكُونُ مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾⁽²⁾ (فان جوابه قوله (فتكونون من الظالمين) والفاء التي في قوله (فقطردهم) جواب لقوله (ما عليك من حسابهم من شيء) وليس في قوله (فقطردهم) الا النصب، لأنَّ الفاء فيها مردودة على محلٍ وهو قوله (ما عليك من حسابهم) و (عليك) لا تشكل الفعل، فاذا كان ما قبل الفاء اسمًا لا فعل فيه أو محلًا مثل قوله (عندك وعليك وخلفك) أو كان فعلًا ماضياً مثل (قام وقعد) لم يكن في الجواب بالفاء إلا النصب، وجاز في قوله:

❖ فَيَذْرُكَ مِنْ أُخْرَى الْقَطَاطَةِ فَتَرْزُقُ ❖⁽³⁾

(1) الكتاب: 63/3، وينظر: العلل لابن الوراق: 180، 288 معنى الليبب: 33

(2) سورة الانعام: الآية: 52.

(3) معاني القرآن للفراء: 1 - 27/28

لان الذي قبل الفاء يفعل، والذي بعدها يفعل، وهذا مشاكل بعض؛
 لانه فعل مستقبل⁽¹⁾ فيصلح ان يقع على اخره ما يقع على أوله وعلى أوله ما يقع
 على اخره؛ لانه فعل مستقبل اجتماع في هذه الاية جواب الشرط بالفاء كما اجتمع
 بدونها وقوله تعالى: ﴿وَمَا يُكْمِلُ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾⁽²⁾ (ما في معنى جزاء ولها فعل
 مضمر كانك قلت: ما يكن بكم من نعمة فمن الله، لان الجزاء لا بد له من
 فعل مجزوم ان ظهر فهو جزم وان لم يظهر فهو مضمر)⁽³⁾.

وقوله تعالى: ﴿فُلِّ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَقْرُونَ مِنْهُ إِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾⁽⁴⁾ (كل اسم
 وصل مثل (من وما والذى) فقد يجوز دخول الفاء في خبره؛ لانه مضارع للجزاء
 والجزاء قد يجاب بالفاء)⁽⁵⁾.

لم يختلف الفراء مع الخليل في استعمال (ان) حرف جزاء، وكذلك
 استعمال الفعل أو الفاء في جواب الشرط، فالأحكام التي جاء بها الفراء في
 موضوع الجزاء هي الأحكام التي جاء بها الخليل في فعل الشرط وجوابه
 واستعمالات أدواته، واقتراض الفاء في جواب الشرط وغيرها.

أدوات الجزم أو الجزاء:

ورد أول ذكر لها في كتاب سيبويه فقال عنها: (فما يجازى به من الأسماء
 غير الظروف: (من وما وأيُّهم) وما يجازى به من الظروف: (ايُّ: حين، ومتى،

(1) معاني القرآن للفراء: 27/1 - 28

(2) سورة النحل: الآية: 53.

(3) معاني القرآن للفراء: 104/2

(4) سورة الجمعة: الآية: 8.

(5) معاني القرآن للفراء: 105/2

واين، وائي، وحيثما)، ومن غيرهما: (إن وإذما) ولا يكون الجزاء في حيث ولا في إذ حتى يضم إلى كل واحد منها (ما) فتصير (إذ مع (ما) بمنزلة (إذما وكائنا) وليس ما فيهما يلفظ، لكن كل واحد منها مع (ما) بمنزلة حرف واحد)⁽¹⁾ فسيبويه بهذا يبين أدوات الجزم مفصلة وقد وردت على النحو الآتي:

متى: من الأدوات التي استعملت في الجزاء، وذلك (لاختصاصها بالزمان، وفيها معنى العموم لجميع الأوقات، فجرت مجرى (من) في جميع من يعقل، إلا ترى إنك اذا قلت: متى تقم أقم، جمع هذا اللفظ جميع الأوقات ولن تحتاج ان تخصّ وقتاً بيته ولا يمكنك ان تقدر جميع الأوقات)⁽²⁾

من: أحد استعمالاتها مجئها للجزاء⁽³⁾. وقد عزا ابن الوراق سبب مجئها للجزاء قائلاً: (لأن (من) فيها معنى العموم لجميع من يعقل، فلو استعملت (إن) وحدها وغرضك العموم، لم يمكنك ان تقدر جميع الأسماء التي للأشخاص إلا ترى إنك اذا قلت: من يأتني اكرمه، إن هذا اللفظ انتظم الجميع، اعني جميع من يعقل، وإذا قلت: إن يأتني زيد اكرمه، وعددت اشخاصاً كثيرة على التفضيل لم يستفرق جميع من يعقل، وان توسع في ذكر اقوام، و (من) تقتضي العموم من تركيز، فلذلك استعملت في باب الجزاء)⁽⁴⁾. وأول من ذكرها هاتين الاداتين (متى ومن) في باب الجزاء هو الخليل فيما استشهد به في باب ما يرتفع

(1) الكتاب: 56/3 - 57، وينظر: تسهيل الفوائد: 236.

(2) العلل لابن الوراق: 289، 178، وينظر: مغني اللبيب: 440.

(3) ينظر: مغني اللبيب: 431.

(4) العلل لابن الوراق: 289، ينظر: المقتضى: 129/2، شرح المقدمه المحسبة: 2/246

بين الجزمين وينجزم بينهما وقد قال عنه سيبويه: (فَأَمَّا مَا يرتفع بينهما فقولك: ان تأتيني سَأْلُنِي أَعْطِكَ، وان تأتني تمشي أَمْشِ مَعَكَ، وذلك لأنك اردت أن تقول: إن تأتيني سائلاً يكن ذلك، وان تأتيني ماشياً فعلت، وقال زهير⁽¹⁾:

وَمَنْ لَا يَرْزَلْ يَسْتَحْمِلُ النَّاسَ نَفْسَهُ وَلَا يُغْنِهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ يُسْأَمُ
انما أراد: من لا يزال مستحملاً يكن من امره ذاك، ولو رفع يغනها جاز
وكان حسناً، كأنه قال: من لا يزال لا يغنى نفسه، ومما جاء أيضاً مرتفعاً قول
الخطيئة⁽²⁾:

مَتَى تَأْتِيهِ تَغْشُوا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرٌ مُوقَدٌ
وسألت الخليل عن قوله:

مَتَى تَأْتِيَا تَلْمِيمَ بَنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَطَبًا جَرَلًا نَارًا تَأْجَجَا⁽³⁾
قال: تلجم بدل من الفعل الأول، نظيره في الاسما: مررت برجلي عبد الله،
فأراد ان يفسر الإتيان بالإمام كما فسر الاسم الأول بالاسم الآخر.

ومثل ذلك ايضا قوله: انشد بهما الاصمعي عن أبي عمر لبعض بنى أسد⁽⁴⁾:

إِن يَبْخَلُوا أَوْ يَجْبَثُوا أَوْ يَغْدِرُوا لَا يَحْفَلُوا
يَغْدِرُوا عَلَيْكَ مَرْجَلِينَ كَانُوكُمْ لَمْ يَفْعُلُوا

فقوله: يغدو: بدل من الاتحفلوا، وغدوهم مرجلين يفسر انهم لم يحفلوا
وسالته: هل يكون إن تأتنا تسأنا تعطلك؟ فقال: هذا يجوز على غير ان يكون
مثل الأول؛ لأن الأول الفعل الآخر تفسير له، وهو هو، والسؤال لا يكون الإتيان،

(1) امامي ابن الشجري: 1/362 وشرح ديوان زهير: 32.

(2) ديوانه: 25.

(3) هو عبد الله بنالحر، ينظر: خزانة الادب (محققه): 3/660 ديوانه: 25.

(4) خزانة الادب: 3/660.

ولكنه يجوز على الغلط والتسیان ثم يتدارك كلامه ونظير ذلك في الأسماء: مررت بـرجل حمار، كأنه نسى ثم تدارك كلامه، وسألته عن قوله جل وعز: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أثَاماً﴾⁽¹⁾ يُضَعِّفُ لِهُ الْمَذَابُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فـقال: هذا كالاول؛ لأن مضاعفة العذاب هو لقى الأثام، ومثل ذلك من الكلام: إن تائثاً تُحسِن اليك نُعْطِكَ وَتَحْمِلُكَ، تفسـر الاحسان بشيء هو هو، وتجعل الآخر بدلاً من الأول)⁽²⁾.

يتبيـن من قول الخليل وسيبويـه في هذا الجـانـب المـهم من جـوانـب جـملـةـ الـجزـاءـ انه اذا وقع ما بين فعل الشرط وجوابـه او بعد جوابـ الشرط فـعلاـ اخر غير فعل الشرط وجوابـه، وـكان مـتمـماـ لما قبلـه من الفـعل حالـاـ له فـانـ هذا الفـعل يـرـفعـ اـماـ اذا لم يتمـمـ معـناـهـ فعلـ الشرـطـ اوـ جـوابـهـ وـكانـ مـفـسـراـ لـهـ شـارـحاـ جـزـمـ هـذـاـ الفـعلـ وقدـ أـخـذـ الفـراءـ عنـ الخـليلـ وسيـبـويـهـ فـكـرـتـهـماـ هـذـهـ وـبـنـىـ عـلـيـهـ رـأـيـهـ المـطـابـقـ لـرـأـيـ الـبـصـرـيـنـ فيـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أثَاماً﴾⁽³⁾ يُضَعِّفُ لِهُ الْمَذَابُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ⁽⁴⁾ إذـ قالـ الفـراءـ: (قرأتـ القراءـ بـجـزـمـ (يـضـاعـفـ) وـرفـفـهـ عـاصـمـ بـنـ اـبـيـ التـجـودـ)، والـوجهـ الجـزـمـ وـذـلـكـ انـ كلـ مـجـزـومـ فـسـرـتـهـ وـلـمـ يـكـنـ فـعـلاـ لماـ قبلـهـ فالـوجهـ فيـهـ الجـزـمـ، وـماـ كانـ فـعـلاـ لماـ قبلـهـ رـفـعـتـهـ، فـاـمـاـ المـفـسـرـ لـمـجـزـومـ فـقولـهـ ((وـمـنـ يـفـعـلـ ذـلـكـ يـلـقـ اـثـاماـ)) ثـمـ فـسـرـ الـاثـامـ، فـقالـ: (يـضـاعـفـ لـهـ الـعـذـابـ) وـمـثـلهـ فيـ الـكـلـامـ: انـ تـكـلـمـيـ تـوـصـنـيـ بـالـخـيـرـ وـالـبـرـ اـقـبـلـ منـكـ، الاـ تـرـىـ انـكـ فـسـرـتـ الـكـلـامـ بالـبـرـ وـلـمـ يـكـنـ فـعـلاـ لـهـ، فـلـذـلـكـ جـزـمـتـ، وـلـوـ كـانـ الثـانـيـ فـعـلاـ لـلـأـوـلـ لـرـفـعـتـهـ،

(1) سورة الفرقان: الآية 68 – 69.

(2) الكتاب: 85/3 – 87.

(3) سورة الفرقان: الآية: 68 – 69.

(4) قـرأـ اـبـنـ كـثـيرـ (يـضـاعـفـ) مـشـدـدـةـ الـعـيـنـ بـغـيـرـ أـلـفـ جـزـمـاـ، وـقـرـأـ عـاصـمـ فيـ روـاـيـةـ أـبـيـ بـكـرـ وـابـنـ عـامـرـ (يـضـاعـفـ) بـالـرـفـعـ غـيـرـانـ اـبـنـ عـامـرـ قـرـأـ (يـضـاعـفـ) بـغـيـرـ أـلـفـ وـيـشـدـدـ الـعـيـنـ، قـرـأـ حـفـصـ عنـ عـاصـمـ وـنـافـعـ وـأـبـوـ عـمـرـ وـحـمـزةـ الـكـسـائـيـ (يـضـاعـفـ) جـزـمـاـ، يـنـظـرـ: السـبـعةـ فيـ القراءـاتـ: صـ67.

كقولك: ان تأتنا تطلب الخير تجده، الا ترى أنك تجد (طلب) فعلاً للأتيان به
كقولك: ان تأتنا طالباً للخير تجده، قال الشاعر⁽¹⁾:

متى تاته تعشو الى ضوء ناره تجد خير نار عندها خير موقد
فرفع (تعشو) لانه أراد: متى تاتنا عاشيا، ورفع عاصم (يضعف له) لانه
أراد الاستئناف⁽²⁾.

يتجلی مما تقدم وجه تأثير واضح للخليل في الفراء في مجيء الفعل بعد فعل الشرط أو جوابه، فإذا كان متمماً له حالاً منه رفع، كما في قول الشاعر (تعشو) بمعنى عاشيا حالاً للفعل وتماماً لمعناه، وإذا كان مفسراً له ومبيناً وشارحاً لما سبقه من الفعل جُزم كما في قوله (يضعف له).

مهما: من ادوات الجزم التي اشار اليها سيبويه عند سؤاله لاستاذة الخليل فقال: (سألت الخليل عن مهما فقال: هي ما ادخلت معها ما لفواً بمنزلتها مع متى اذا قلت: متى ما تأتنى اتك، وبمنزلتها مع ان اذا قلت: ان ما تأتنى اتك، وبمنزلتها مع اين كما قال سبحانه وتعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يَدْرِكُمُ الْعُوْث﴾⁽³⁾ وبمنزلتها مع اي اذا قلت: ﴿إِنَّمَا تَدْعُونَ فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْمُعْسَنَ﴾⁽⁴⁾ ولكنهم استقبحوا ان يكرروا لفظاً واحداً فيقولوا ما مَا فأبدلوا الهاء من الالف التي في الاولى، وقد يجوز ان يكون مه كإذ ضم اليها ما⁽⁵⁾.

يتتفق الفراء مع الخليل في دخول (ما) على حروف الاستفهام، قائلاً:

(1) بيت شعرى سبق ذكره، ينظر: مجالس ثعلب: 2/399.

(2) معانى القرآن للفراء: 2/273.

(3) سورة النساء: الآية 78.

(4) سورة الاسراء: الآية 110.

(5) الكتاب: 3/59 - 60، وينظر: المقتضب: 2/48، وكتاب حروف المعاني: 1/20، وشرح المفصل: 8/42، وشرح المقدمة المحسبة: 1/246، والاشبه والنظائر: 1/108.

(اذا رأيت حروف الاستفهام قد وصلت بـ (ما) مثل قوله: اينما ومتى ما، وايًّا ما،
وحيث ما، وكيف ما، و﴿أَيَا مَا تَدْعُوا﴾⁽¹⁾ كانت جزاء ولم تكن استفهاماً،
فاذا لم توصل بـ (ما) كان الاغلب عليها الاستفهام وجاز فيها الجزاء، فاذا
كانت جزاء جزمت الفعل الذي مع اينما واخواتها وجوابه كقوله تعالى
﴿وَلِكُلِّ أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللَّهُ﴾⁽²⁾ وقال الفراء: الا ترى انك تقول حينما تكون
اكن ومهما تقل اقل) ومن ذلك ﴿أَيَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾⁽³⁾ وصل الجزء
بما، فإذا كان استفهاماً لم يصل بما، تقولون: كيف تصنع ؟ وأين تذهب اذا
كان استفهاماً لم يصل بما، وإذا كان جزاء وصيٌل وترك الوصل⁽⁴⁾.

ويتفق أبو بكر الانباري مع الخليل ايضاً في رأيه الذي ذكره عن (مهما) إذ
ذكر الانباري رأيين احدهما يشابه راي الخليل في كونهما كلامتين (ما) اضيفت
لها (ما) والآخر كون (مهما) كلمة واحدة هي (ماما) فأبدلت الالف هاء وهو في
هذا لا يختلف معه ايضاً، إذ قال ابو بكر الانباري عن قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَهْمَا
تَأْتِنَا بِهِ مِنْ أَيْتَ لَتَسْحِرَنَا بِهَا﴾⁽⁵⁾ (مهما) حرف واحد، كان الاصل فيه (ماما) وفأبدلوا
من الالف هاء ثم وصلوا (مه) بـ (ما) فدللت على المعنى ومعنى (مهما) الجزاء
وجواب الجزاء الفاء التي في قوله: ﴿فَمَا تَحْنَنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾⁽⁶⁾ قال امرؤ القيس:

(1) سورة الاسراء: الآية: 110.

(2) سورة البقرة: الآية 148.

(3) سورة الاسراء: الآية: 110.

(4) معاني القرآن للفراء: 189 / 2 - 190.

(5) سورة الاعراف: 132.

(6) سورة الاعراف: الآية 132

اغرّك متنّي أنْ حُبّك قاتلي
وأنّك مهما تأمّري القلب يُفعل⁽¹⁾

وقال زهير:

فلا تكُنْمَنَ الله ما في صدوركم
ليخفى ومهما يُكْنَمَ الله يعلم⁽²⁾

وقال اخرون: أصل (مهما) (ما) فوصلت العرب (ما) الاولى بـ (ما) الثانية
كما قالوا (انما) فوصلوا (ان) بـ (ما) فتقل عليهم ان يقولوا (ماما) فأبدلوا من
الألف الاولى هاء ليفرقوا بين اللفظين⁽³⁾. وأبو بكر بن الانباري لا يخالف الخليل
في ان أصلها (ماما)، وهذا لا يهم في ان أصلها كلمة أم كلمتان ذلك انه يذهب
مذهب الخليل في ابدالها وتركيبها.

وقد خالفهما الرأي ابن هشام فقال عن مهما (وهي بسيطة لا مركبة من
مه وما الشرطية ولا من ما الشرطية وما الزائدة ثم أبدلت الهاء من الألف الأولى
دفعاً للتكرار خلافاً لزاعمي ذلك)⁽⁴⁾.

الجملة الشرطية:

تألف الجملة الشرطية من ركنتين أساسين هما فعل الشرط وجواب
الشرط، فضلاً عن ان أدوات الشرط التي ذكرناها آنفاً ولا خلاف بين البصريين
والكوفيين في أساسيات هذه الاركان، وقد يتصل اللام بجواب الشرط اذا
كان فعل الشرط ماضياً ونجد وضوح القول هذا عند الخليل، فيما نقل عنه
سيبويه إذ قال: (زعم الخليل انه لا يحسن في الكلام (ان تاتني لأفعلنّ) من قبل ان

(1) ديوان امرؤ القيس: 33.

(2) ديوان زهير: 18.

(3) ايضاح الوقف والابتداء: 340/1 - 341.

(4) معنى الليبب: 436.

(الأفعلن) يجيء مبتدأة، الا ترى ان الرجل يقول: (الأفعلن كذا وكذا) فلو قلت: (ان اتيتني لاكرمنك، وان لم تأتني لاغمنك) فلا بد من هذه اللام مضمرة أو مظهرة، لأنها لليمين، كانك قلت: والله لئن اتيتني لاكرمنك⁽¹⁾ وتتصل اللام بجواب الشرط مع الفعل الماضي ولا يجوز ان تاتي مع المضارع وسبب اتصالها بالماضي، وذلك لأن جواب اليمين يكفي عن جواب الشرط، وهذا المبدأ الذي وصفه الخليل لدخول اللام قد اخذ به الفراء عند ذكره لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَنِ أَشَرَّهُ﴾⁽²⁾ إذ قال: ((من) في موضع رفع وهي جزاء، لأن العرب اذا احدثت على الجزاء هذه اللام صيروا فعله على جهة فعل، ولا يكادون يجعلونه على (يفعل) كراهة ان يحدث على الجزاء حادث وهو مجزوم، الا ترى انهم يقولون: سل عمّا شئت، وتقول لا آتيك ما عشت، ولا يقولون: ما تعش؛ لأن (ما) في تأويل جزاء وقد وقع ما قبلها عليها، فصرفوا الفعل الى فعل؛ لأن الجزم لا يستبين في فعل، فصيروا حدوث اللام وان كانت لا تُعرّب شيئاً كالذى يُعرّب، ثم صيروا جواب الجزاء بما تلقى به اليمين يريد تستقبل به امّا بلام واما بـ (لا) واما بـ (ان) واما بـ (ما) فتقول في (ما): لئن اتيتني ما ذلك لك بضائع، وفي (ان): لئن اتيتني ان ذلك مشكور لك قال الفراء: لا يكتب (لئن) الا بالياء ليفرق بينها وبين لان⁽³⁾ وفي (لا): ﴿لَئِنْ أَخْرِجُوكُمْ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾⁽⁴⁾ وفي اللام ﴿وَلَئِنْ نَصَرُوهُمْ

(1) الكتاب: 65/3 - 66، وينظر: سر صناعة الاعراب: 1/396.

(2) سورة البقرة: الآية: 102.

(3) معاني القرآن للفراء: 1/65 - 66.

(4) سورة الحشر: الآية: 12.

لَيُؤْلِمُ الْأَذْبَرَ⁽¹⁾ وإنما صيروا جواب الجزاء كجواب اليمين لأن اللام التي دخلت في قوله (ولقد علموا من اشتراه) وفي قوله: **لَمَّا أَتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةً**⁽²⁾. وفي قوله (لئن أخرجوا) إنما هي لام اليمين، كان موضعها في آخر الكلام، فلما صارت في أوله صارت كاليمين، فلقيت بما يُلقى به اليمين، وإن اظهرت الفعل بعدها على يفعل جاز ذلك وجزمه، فقلت: لئن تقم لا يقم اليك)⁽³⁾ يتبين من قول الفراء هذا الأثر الواضح والجلي الذي تركه الخليل في علماء المدرسة الكوفية ولا سيما الفراء فيأخذه عن الخليل إذ نجد الفراء يأخذ عن الخليل رأيه في عدم دخول اللام مع صيغة (يفعل) المضارعه للفعل ودخولها مع الماضي تجنباً للاشكال الذي يمكن ان يخل في مفهوم الجملة كما ان دخول اللام هذه من شأنها ان تحيل جملة الجزاء الى جملة اليمين، لذا يجب ان يستعمل معها من الافعال ما يستعمل معها عندما تأتي لليمين.

وقد علل ابن السراج قول الخليل فقال: (ولا يجوز: ان تأتني لأفعلنَّ، ويجوز: ان اتبني لأكرمنكَ، وان لم تأتني لأغمنك؛ لأن المعنى: لئن أتيتني لأكرمنكَ، فما حسن ان تدخل اللام على الشرط فيه حسن ان يكون الجواب لأفعلنَّ وما لم يحسن في الشرط اللام، لم يحسن في الجواب، لأن الجواب تابع فحقه ان يكون على شكل المتبع، ولا يحسن ان تقول: (لأن تأتني لأفعلنَّ) فلما قبع دخول اللام في الشرط قبع في الجواب ولو قلت ذاك ايضاً لكونك قد جزمت (بأن) الشرط

(1) السورة والآلية نفسها.

(2) آل عمران: الآية: 81.

(3) معاني القرآن للفراء: 1/66.

وأتيت بجوابها غير مجزوم، ويجوز ان تترك: (آتيك ان تأتني) فتستغنى عن جواب الجزاء بما تقدم⁽¹⁾.

النصب على نزع الخافض:

ان النصب على نزع الخافض وارد عند العرب ولا سيما سيبويه الذي ذكره في باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعولين، فان شئت اقتصرت على المفعول الاول وان شئت تعدى الى الثاني كما تعدى الى الاول (وذلك قوله: اعطى عبد الله زيداً درهماً، وكسرت بشراً الثياب الجياد: ومن ذلك: اخترت الرجال عبد الله، ومثل ذلك قوله عزوجل: ﴿وَأَخْنَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾⁽²⁾ وسميته زيداً، وكنيت زيدا ابا عبد الله، ودعوته زيداً، اذا أردت دعوته التي تجري مجرى سميته، وان عنيت الدعاء الى امر لم يجاوز مفعولاً واحداً، ومنه قول الشاعر⁽³⁾:

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَبَابًا لَسْتُ مُخْصِيَهُ رَبُّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ
وقال عمرو بن معد يكرب الرَّبِيعي:⁽⁴⁾
أَمَرْنِكُ الْخَيْرَ فَاقْفُلْ مَا أَمْرَتَ بِهِ فَقَدْ ترَكْتَكَ ذَا مَالَ وَذَا تَشَبِّهَ
وَانْمَا فُصِّلَ هَذَا أَنَّهَا افْعَالٌ تُوَصَّلُ بِحُرُوفِ الاضافَةِ، فَنَقُولُ: اخترتُ فلاناً
مِنَ الرِّجَالِ، وسميتُه بفلان، كما تقول: عرفته بهذه العلامة وأوضحته بها،

(1) الأصول في النحو: 161/2.

(2) سورة الاعراف: الآية 155.

(3) لم يعرف قائله، ينظر: خزانة الادب (محققة): 3/111.

(4) نسب البيت الى عمرو بن معد يكرب وقيل للعباس بن مرداس وقيل زرعة بن السائب وقيل خفاف بن ندبة، خزانة الادب: 1/164 - 166.

وأستغفرُ الله من ذلك، فلما حذفوا حرف الجر عمل الفعل، ومثل ذلك قول الملتزم:

آلیتْ حَبَّ الْعَرَاقِ الدَّهْرَ اطْعَمْهُ والْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوْسُ

يريد: على حَبَّ العَرَاقِ

وكما تقول: **تَبَيَّنَتْ زِيدَاً**، يقول: ذاك؛ اي: عن زيد، وليس (عن وعلى) هنا بمنزلة الباء في قوله: **وَكَنَّ يَأْلَمُونَ شَهِيدًا**⁽¹⁾ وليس بزيد، لأنَّ (عن وعلى) لا يفعل بها ذاك، ولا بمن في الواجب، وليس استغفرُ الله ذنباً وأمرتك الخيراً أكثر في كلامهم جميعاً، وإنما يتكلم بها بعضهم، فأماماً سميتُ وكنيتُ فإنما دخلتها الباء على حد ما دخلت في عرفة، تقول: عرفته زيداً ثم تقول: عرفته بزيد، فهو سوى ذلك المعنى، فإنما تدخل في سميت وكنيت على حد ما دخلت في عرفة بزيد، فهذه الحروف كان أصلها في الاستعمال ان توصل بحروف الاضافة، وليس كل الفعل يفعل به هذا، كما انه ليس كل فعل يتعدى الفاعل ولا يتعدى

الى مفعولين، ومنه قول الفرزدق:⁽²⁾

مَنَا الَّذِي اخْتَيَرَ الرِّجَالَ سَماحةً وَجُودًا إِذَا هَبَّ الْرِّياحُ الزَّعَزُ⁽³⁾

يبدو ان سيبويه يرى ان حذف حرف الجر يمكن ان يصل الفاعل الى المفعول به ويرى ان هذا الحذف كما انه سائد في لغة القرآن الكريم والعرب إلا أن هذا الحذف غير مطرد في جميع الحالات الاعرابية، وقد أخذ الفراء بهذا

(1) سورة النساء: 79 ، 166 ، سورة الفتح: الآية 48.

(2) ديوان الفرزدق: 516.، خزانه الادب: 3/ 672 برواية (ومنا الذي).

(3) الكتاب: 38 - 39

القول كما نرى واضحًا في كلامه عن قوله تعالى: ﴿وَهُزِئَ إِلَيْكَ بِجُنَاحِ النَّخْلَةِ﴾⁽¹⁾ إذ قال: ((العرب تقول: هَرَّ بِهِ وَهَرَّ، وخذ بالخطام، وتعلق زيداً وتعلق بزيد، وخذ براسه وخذ راسه، وامدد بالحبل (وامدد الحبل) قال الله: ﴿فَلَيَمْدُدْ سَبَبٌ إِلَى السَّمَاءِ﴾⁽²⁾ معناه: فليمد سبباً (إلى السماء) وكذلك في قوله (وهزي اليك بجذع النخلة) لو كانت: وهزي جذع النخلة كان صواباً⁽³⁾.

وكذلك أخذ به أبو بكر الانباري فقال: ((تعلق الخطام بمعنى: تعلقت بالخطام، انشد الفراء قال انشدني الكسائي:
 تعلقت هنداً ناشئًا ذات مئزرٍ وانت وقد فارقت لم تذر ما الحلم⁽⁴⁾
 أراد: تعلقت بهند فأسقط الباء، وانشد الفراء:
 نفالي اللحم للاضياف نئاً ونرخصه اذا أضيغ القدر⁽⁵⁾
 أراد نفالي باللحم فاسقط الباء⁽⁶⁾.

التعديية بحروف الجر:

إن الهدف من التعديية جعل الفعل اللازم متعدياً ويتعدى الفعل بحروف الجر، وحروف الجر انما تدخل الاسم للتعديية وإيصال معنى الفعل إلى الاسم، لأن الفعل قبلها لا يصل إلى الاسم بنفسه، لأنها افعال ضعفت عرفاً واستعمالاً فوجب

(1) سورة مريم: الآية: 25.

(2) سورة الحج: الآية 15.

(3) معاني القرآن للفراء: 2/165.

(4) لم يعرف قائله، ينظر: معاني القرآن: 1/228.

(5) لم يعرف قائله.

(6) اياضح الوقف الابتداء: 1/189.

تقويتها بالحروف الجارة فيكون لفظه مجروراً وموضعه نصباً بانه مفعول⁽¹⁾.
 ومن الالفاظ المتعدية بحرف الجر لفظ (العدل) وهذا الفعل قد وضع له
 الخليل ضوابط لتعديته بحرف الجر وهي ان العدل: الطريق، ويقال: الطريق يعدل
 الى مكان كذا، فاذا قالوا ينعدل في مكان كذا ارادوا الاعوجاج⁽²⁾، الخليل
 أراد بيان ان العدل يتعدى بحرف الجر (الى) دون (في)، لأن (في) يعطي معنى يغاير
 المعنى الذي يدل عليه العدل وهو الاعوجاج.

وقد سار الفراء في اخذه لهذا المعنى من الخليل عند تعليله من شدد
 قوله تعالى: ﴿أَلَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى كَفَعَدَلَكَ﴾⁽³⁾ (قال: ومن قرأ (فعدلك) مشددة⁽⁴⁾ فانه
 أراد والله اعلم جعلك معتدلاً معدل الخلق، وهو اعجب الوجهين الي وجودهما في
 العربية، لانك تقول: في اي صورة ما شاء ركبك، فتجعل (في) للتركيب أقوى في
 العربية من ان يكون (في) للعدل، لانك تقول: عدلتك الى كذا وكذا، وصرفتك
 الى كذا وكذا، اجود من ان تقول: عدلتك فيه وصرفتك فيه⁽⁵⁾.

فالفراء لا يختلف مع الخليل في مجيء عدل متعدياً بـ (الى) دون (في).
 يتجلى من قول الفراء هذا انه قد استشهد بما قالته العرب وهو ما نقله عن
 الخليل وسيبويه لنا وحذا حذوه في هذا المذهب ولم يقف الفراء عند هذا الموضع

(1) ينظر: شرح المفصل: 65/7، 6/9.

(2) العين: 40/2.

(3) سورة الانفطار: الآية 7.

(4) قرأ (فعدلك) أبو عمرو وابن عامر وابن كثير ونافع وابو جعفر ويعقوب وابو عبيدة وابو حاتم،
 ينظر: السبعة في القراءات: 674 والبحر المحيط: 8/437.

(5) معاني القرآن للفراء: 3/244.

فقط بل نجده يذكر التضمين في عدة مواضع في كتابه يقرُّ فيها بوجوده أخذنا إيات عن البصريين فنرى رأيه في وقال عن قوله تعالى: ﴿ حَقِيقٌ عَلَيْنَا أَنَّ لَا أَقُولُ ﴾⁽¹⁾ ((حقيق على أن لا أقول)) وفي قراءة عبد الله⁽²⁾ (حقيق بان لا أقول على الله) فهذه حجة من قرأ (على) ولم يضف والعرب تجعل الباء في موضع على، رميت على القوس، وبالقوس، وجئت على حال حسنة وبحال حسنة)⁽³⁾.

المفعول المطلق:

المصدر اسم دال بالأصلية على معنى قائم بفاعل أو صادر عنه حقيقة أو مجازاً، أو واقع على مفعول، وقد يسمى فعلاً وحدثاً وحدثاناً، وهو أصل الفعل لأفرعه خلافاً للكوفيين⁽⁴⁾.

ومن المصادر التي انبأت عن الفعل عند البصريين ما جاءنا الخليل به في المفعول المطلق (مرحباً وأهلاً) إذ قال عنهمما الخليل: (وقوله مرحباً: اي: انزل في الرحب والسعنة، قال الليث وسئل الخليل عن نصبه فقال: فيه كَمِينُ الفعل، أراد: أنيزل أو أقم، فتصب بفعل مضمر، فلما عرف معناه المراد أُميّت الفعل)⁽⁵⁾.

(1) سورة الاعراف: الآية: 105.

(2) قرأها حمزة والكسائي وأبو عمرو وورش ونافع والحسن (حقيق على أن) وقرأها عبد الله بن مسعود والاعمش (حقي قان) وقرأها أبي (حقيق بأن). البحر المحيط: 356/4.

(3) معاني القرآن للفراء: 1/986.

(4) تسهيل الفوائد: 87.

(5) العين: 3/215.

وقال الخليل: (والعرب تقول: مرحبا واهلا، ومعناه: نزلت رحباً؛ اي: سعة واتيت أهلا لا غرياء)⁽¹⁾.

هذه الالفاظ النائية مناب الفعل في حقيقتها منصوبة بفعل مضمر يفسره المذكور، هذا عند البصريين، اما الكوفيون فعند عودتنا الى مصادرهم ولا سيما في هذه الالفاظ وجدنا وجه التطابق واضحاً من ذلك يطالعنا قول الفراء في هذا إذا قال: (مرحبا واهلا وسهلا حروف وضعت في موضع المصدر، يذهب الفراء الى ان التاويل: رحب الله بك ترحيبا، واهلك الله تاهيلا، وسهل امورك تسهيلاً، فاقيمت الأسماء مقام المصادر، قال الله عزوجل: ﴿لَا مَرْحَبٌ إِلَّا﴾⁽²⁾، وقال الاصمسي (تاویل (مرحباً) و (أهلاً) و (سهلاً) لقيت مرحبا، اي: سعة، ولقيت اهلا كاهلك، ولقيت سهلا في امورك، اي: سهلها الله عليك ولك، قال: وإنما سميت الرحبة رحبة لا تسعها)⁽⁴⁾.

طرف المكان:

هو كل مكان وقع فيه الفعل ودل عليه دلالة واحدة مبهمة غالباً خلافاً لظرف الزمان، وهو ينقسم على ضربين: مبهم ومختص فالمبهم: مالم يكن له اقطار تحيط به ولا حد يحصره، وذلك مثل الجهات الست ومثل ميل وبريد وفرسخ.

(1) المصدر نفسه: 90/4.

(2) سورة ص، الآية: 60.

(3) الاضداد لابي بكر بن الانباري: 257.

(4) المصدر نفسه: 257.

والمختص: كل مكان حوطه حدوده واقتصرت اقطاره كالقرية والسوق والبلد والمشرق والمغرب والشام واليمن وما اشبه ذلك⁽¹⁾، والفرق بينهما في عمل الفعل فيما ان المبهم يتعدى اليه الفعل بنفسه نحو قوله: سرت بريداً أو قطعت ميلاً، والمختص لا يتعدى اليه الفعل الا بوساطة من حرف جر غالباً، تقول: سرت الى السوق، وذهبت الى المشرق.... ولا يجوز سرت السوق ولا ذهبت المشرق خلافاً لظرف الزمان؛ لأن الفعل قوي عليه لشبهه به وانقسامه الى الماضي والحال والاستقبال متعدى اليه بنفسه، وبحرف جر سواء أكان مبهاً أو مختصاً تقول: سرت اليوم وسرت في اليوم وقلنا غالباً احتراماً من فلدين كثراً استعمالهما متعدياً الى المختص بانفسهما وهما: ذهبت الشام، ودخلت البيت، ولا يجوز ان يقاس عليهم فذهب خاص للشام لا يجوز فيه ان تقول: ذهبت مكة، وإنما تقول: ذهبت الى مكة، ودخلت عام لكل مدخول فيه، تقول: دخلت البيت، ودخلت السوق والقرية⁽²⁾.

ان هذه التفاصيل التي ذكرتها عن ظرف المكان والتي اسهب ابن حيدرة في ذكرها نجد ان اول من قال بها من النحويين هو سيبويه تلميذ الخليل والذي أرد بيانه هنا هو مجيء دخلت البيت وذهبت الشام) التي قال عنها سيبويه (ويتعدى الفعل الى ما اشتقت من لفظه اسم المكان والى المكان، لانه اذا قال ذهب او قعد فقد علم ان للحدث مكاناً وان لم يذكره كما علم انه قد كان ذهاب، وذلك قوله: ذهبت المذهب البعيد، وجلست مجلساً حسناً، وقعدت مقعداً كريماً، وقعدت المكان الذي رأيت، وذهبت وجهاً من الوجوه، وقد قال بعضهم:

(1) كشف المشكك: 1/ 465 - 466.

(2) كشف المشكك: 1/ 466.

ذهب الشام، يشبهه بالبهم، إذ كان مكاناً يقع عليه المكان والمذهب وهذا شاذ، لأنه ليس في ذهب دليل على الشام، وفيه دليل على المذهب والمكان ومثل ذهب الشام: دخلت البيت⁽¹⁾.

وهذا الشذوذ في مجيء هذه الأفعال مع (الشام) قد نجد أن أثره قد امتد إلى الفراء أيضاً عازياً مجئها إلى العرب قائلاً: (العرب تقول: إلى أين تذهب؟ وأين تذهب؟ ويقولون: ذهب الشام، وذهب السوق، وانطلقت الشام وانطلقت السوق، وخرجت الشام سمعناه في هذه الأحرف الثلاثة: خرجت، وانطلقت وذهبت... واستجازوا في هذه الأحرف القاء (إلى) لكثر استعمالهم لها)⁽²⁾.

لم يمانع الفراء على مجيء هذه الظاهرة عند العرب ولم يجد أي اعتراض عليها مما يدل على أن هذا الإثر البصري قد امتد إلى نحو الفراء، إلا أن الفراء لم يك دقيقاً في نقله كما زعم هذا عن العرب؛ لأن العرب قد خصصت (دخلت وذهبت) من بين هذه الألفاظ التي تحذف معها (إلى) ولم تخصل (فرحت وانطلقت) مما يدل على أن من نطق بهذه الألفاظ قاس على (دخلت وذهبت) ظنا منه أنه ينطبق عليها ما انطبق على (دخلت وذهبت) من الحكم لأنها نظيرتها في المعنى.

(1) الكتاب: 35/1

(2) معاني القرآن للفراء: 3/243

المبحث الرابع

الأبواب النحوية

1. الاستثناء: (اخراج بعض من كُلَّ بِالْأَوْيُونِ أو بـكلمة فيها معنى (الا) مثل: جاء القوم الا زيداً، وشرطه ان يكون المستثنى أقلُّ من المستثنى منه مثل عندي عشرة إلا أربعة ولو قلت: عندي عشرة إلا تسعه لم يجز عند الأكثري؛ لأنك انما تخرج بعضاً من كُلَّ والبعض أقل من الكل؛ فان كان من موجب كان منفياً مثل جاء القوم الا زيداً فكما أوجبت المجيئ للقوم نفيته عن زيد، وان كان من منفي كان موجباً مثل: ما جاء القوم الا زيداً، فكما نفي المجيء عن القوم او جبته لزيد؛ لأن الا تخرج ما بعدها مما دخل فيه ما قبلها ويدخل ما بعدها في ما خرج منه ما قبلها)⁽¹⁾ واشهر أداة من أدوات الاستثناء الذي يبينا حده هي (إلا) وأول من ذكرها من العلماء هو الخليل وقد ذهب الى ان (الا) أداة بسيطة لاتكريب فيها دليلاً قوله (الا التي للاستثناء بمنزله دفلي)⁽²⁾: اي لا تعقيد فيها ولا التواء.

2. ومن الآراء البصرية التي كان فيها أثر في الفكر الكوفي في رأيهما في الاستثناء إذ قال سيبويه (زعم الخليل - رحمة الله - ان في قولك: ما فيها إلا إياك احد، وما لي إلا أباك صديقاً انما عملهم على نصب هذا ان المستثنى انما وجهه عندهم ان يكون بدلاً ولا يكون مبدلاً منه؛ لأن الاستثناء انما حده ان تداركه بعدما تنفي فتبدله، فلما لم يكن وجه الكلام هذا حملوه على

(1) كشف المشكك: 1/ 4949 - 495

(2) الكتاب: 3/ 332

وجهه قد يجوز اذا اخرت المستثنى⁽¹⁾ وقد اشار الفراء الى رأي الخليل هذا ولكن ليس في باب تقديم المستثنى منه إذ قال في قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾⁽²⁾.

(رفعت ما بعد (إلاً): لأن في الذي قبلها جحداً وهو مرفوع ولو نصب
كان منصوباً)⁽³⁾.

وكما اشار اليه من الكوفيين ثعلب فقال: (ما عندي إلا خمسون دراهم
وإلا خمسون دراهم، وإلا خمسون دراهم، وإلا خمسين دراهم، وأنشد:
ومالي إلا آل احمد شيعة

و(آل احمد) يرويان جميعاً، ولايس بينهما اختلاف في رفعه ونصبه)⁽⁴⁾ وافق
الفراء وثعلب الخليل في مجيء الرفع والنصب اذا تأخر المستثنى.

أدوات الاستثناء:

1. (إلاً):

تقديم ذكرها.

2. غير:

اسم يقع في الاستثناء موقع (إلاً) فإن كان الاسم الذي قبلها مرفوعاً منفياً
رفعتها، كذلك إن كان مخوضاً خفضتها وإنما وجب ما ذكرناه؛ لأن (غير)

(1) المصدر نفسه: 338/2

(2) سورة النمل: الآية: 65.

(3) معاني القرآن للفراء: 298/2

(4) مجالس ثعلب: 49/1

عاملة، فاذا حلت محلَّ (إلاَّ) وجب ان يخفي المستثنى على جميع الوجوه، ولا بدَّ (غيرَ) من اعراب فنقول اعراب المستثنى اليه ليُدلَّ ذلك على انها قامت مقام حرف الاستثناء⁽¹⁾.

وقد ذهب الى ذلك الخليل ويونس رحمهما الله (إذ زعما أنه يجوز: ما أتاني غيرُ زيدٍ وعمرو، فالوجه الجرّ؛ وذلك ان غيرَ زيدٍ في موضع إلاَّ زيدٍ وفي معناه فحملوه على الموضع كما قال:

❖ فلسنا بالجبال ولا الحديد

فلما كان في موضع إلاَّ زيدٍ، وكمان معناه كمعناه حملوه على الموضع، والدليل على ذلك أنك إذ قلت غيرُ زيدٍ، فكأنك قد قلت إلاَّ زيدٍ لا ترى انك تقول: ما أتاني غيرُ زيدٍ وإنْ عمرو، فلا يقع الكلام كأنك قلت: ما أتاني إلاَّ زيد وإنْ عمرو⁽²⁾ وقد أخذ بهذا القول الكسائي فيما نقله عنه الفراء في مجيء إلاَّ بمعنى (غير) فقال: (ورأيت الكسائي يجعل (إلاَّ) مع نالجحه والاستفهام بمنزلة (غير) فينصب ما أشبه هذا على كلمة واحدة، وأحتاج بقول الشاعر:

فلم يدرِّ إلاَّ الله ما هيَجَتْ لنا أهْلَةُ أَنَاءِ الدِّيَارِ وشَامُهَا
ولا حجه في ذلك لأنَّ (ما) في موضع أي فلها فعل مضمر على كلامين، ولكنه حسن قوله بقول الله عزَّ وجلَّ لَوْ كَانَ فِيهِمَا إِلَهٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا⁽⁴⁾ فقال:

(1) العلل لابن الوراق: 260، ينظر: المقتضى: 2/709، الايضاح في شرح المفصل: 1/369.

(2) الكتاب: 344/2، ينظر: الأصول في النحو: 1/285، الايضاح في شرح المفصل: 1/369.

(3) ديوان ذو الرمة: 636.

(4) سورة الانبياء: الآية: 22.

لا أجد المعنى إلاً لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا وأحتاج يقول الشاعر⁽¹⁾

أبني ليئنني لست بيد إلإ لست لها عضد

فقال لو كان المعنى إلاً كان الكلام فاسداً في هذا، لأنني لا اقدر في هذا

البيت على إعادة خافض بضمير، وقد ذهب ها هنا مذهباً⁽²⁾.

وقد اشار احمد بن يحيى ثعلب الى مجيء (غير) بمعنى (إلاً) بقوله: (ما

يعجبني أن يقوم إلا زيد) قال مثل هذا كثيّر في القرآن، وهو بمعنى غير، قال:

والعرب تقول: (ما كائن إلا قائماً) تذهب به مذهب غير⁽³⁾) أتفق الكسائي

وفراء وثعلب على مجيء غير بمعنى (إلاً) داخلة في حد الاستثناء الذي أقرَّ علماء

المدرستين البصرية والковفية ذلك مان (غير) تعرّب أعراب الاسم الواقع بعد (إلاً)

فمتى ما كان كالكلام تماماً والمستثنى منه مذكور وجب نصبهما، ومتى ما

كان الكلام غير موجب ذكر المستثنى منه و (غير) جائز نصبها أو أتباعها

على البدلية، والاتباع افضل، ومتى ما كان الكلام غير تمام بمعنى أن المستثنى

منه غير مذكور فتكون (غير) حسب موقعها من الاعراب.

ومما جاءت به (غير) اداة استثناء وأجيزة فيها الرفع والنصب ما جاء به

الخليل في قوله: ((ما أتاني إلا انهم قالوا كذا وكذا، فإن في موضع اسم

مرفوع، كأنه قال: ما أتاني إلاض قولهم كذا كذا، ومثل ذلك قوله: ما منعني

علي فلان والحجة على أن هذا في موضع رفع أن أبا الخطاب حدثنا أنه سمع من

العرب الموثوق بهم من ينشد هذا البيت رفعاً للKennani:

(1) ينسب لاوس بن حجر، ينظر: ديوانه: 21.

(2) معاني القرآن للفراء: 2/101.

(3) مجالس ثعلب: 1/166.

كُمْ يَمْنَعُ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقْ
حَمَامَةٌ فِي غَصُونِ ذَاتٍ أَوْ قَالَ
وَزَعْمُوا إِنْ نَاسًا مِنَ الْعَرَبِ يَنْصِبُونَ هَذَا الَّذِي فِي مَوْضِعِ الرُّفْعِ، فَقَالَ
الْخَلِيلُ - رَحْمَةُ اللَّهِ - (هَذَا كَنْصَبٌ بَعْضُهُمْ يَوْمَئِذٍ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ فَكَذَلِكَ غَيْرُ
أَنْ نَطَقَتْ)⁽¹⁾ فَهَذَا الْبَيْتُ الَّذِي اسْتَشَهَدَ بِهِ أَبُو الْخَطَابِ يَرْفَعُ (غَيْرُهُ) أَجَازَ الْخَلِيلَ
فِيهِ أَنْ تَنْصِبَ (غَيْرُهُ) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ.

وَلَعِلَ النَّصْبُ الَّذِي أَجَازَهُ الْخَلِيلُ فِي هَذَا الْبَيْتِ هُوَ مِذَهَبُ قَبَائِلَ بَعْضِ بَنِي
أَسْدٍ وَقَضَاعَةٍ نَسْتَدِلُ عَلَى هَذَا مِنْ خَلَالِ قُولِ الْفَرَاءِ الَّذِي أَوْضَحَ فِيهِ النَّصْبُ فِي
هَذِهِ الْقَبَائِلِ مُسْتَشَهِداً بِالْبَيْتِ الشَّعْرِيِّ نَفْسِهِ الَّذِي أَنْشَدَهُ الْخَلِيلُ مِنْ ذَلِكَ قَوْلِهِ:
(وَبَعْضُ بَنِي أَسْدٍ وَقَضَاعَةٍ إِذَا كَانَتْ (غَيْرُهُ) فِي مَعْنَى (إِلَّا) نَصَبُوهَا تَمَّ الْكَلَامُ
قَبْلَهَا أَوْلَمْ يَتَمْ فَيَقُولُ: ((مَا جَاءَنِي غَيْرُكَ وَمَا أَتَانِي أَحَدٌ غَيْرُكَ)) وَانْشَدَنِي الْمُفْضُلُ:
كُمْ يَمْنَعُ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ هَتَّفْتُ حَمَامَةٌ فِي سَحْوَقِ ذَاتٍ أَوْ قَالَ
فَهَذَا نَصْبُ وَلِهِ الْفَعْلُ وَالْكَلَامُ نَاقِصٌ، وَقَالَ الْآخَرُ

لَا عِيبٌ فِيهَا غَيْرُ شُهْلَةٍ عَيْنَهَا كَذَا عَتَاقُ الطِّيرِ شُهْلَلًا عَيْنَهَا
فَهَذَا نَصْبُ وَالْكَلَامُ تَامٌ قَبْلَهُ)⁽²⁾

أَوْضَحَ الْفَرَاءُ إِحْدَى الْحَالَاتِ الَّتِي تَأْتِي عِنْدِ بَعْضِ بَنِي أَسْدٍ وَقَضَاعَهُ وَهِيَ
نَصْبُ (غَيْرُهُ) سَوَاءً أَنْقَدَهَا كَلَامُ تَامٍ أَوْ نَاقِصٍ، وَكَمَا سَبَقَ إِنْ بَيْنَا أَنَّ الْخَلِيلَ
أَجَازَ هَذِهِ الْحَالَاتِ الْأَعْرَابِيَّةِ لَـ (غَيْرِهِ) لَوْرُودُهَا فِي لِغَةِ الْعَرَبِ، وَمِنْ هَذَا يَتَبَيَّنُ أَثْرُ
الْخَلِيلِ وَاضْحَاهُ فِي الْفَرَاءِ فِي الْقُولِ بِجُوازِ نَصْبِ (غَيْرِهِ) إِلَى وَهُوَ يَعْزُوُ ذَلِكَ لِهَجَاتِ
بَعْضِ الْقَبَائِلِ الْعَرَبِيَّةِ.

(1) الكتاب: 329/2 – 330

(2) معاني القرآن للفراء: 1/382 – 383

من هذا يتبيّن انه لا صحة لكلام أصحاب كتب الخلاف باجازة بناء (غير) على الفتح مطلقاً⁽¹⁾ لثبوت نفي هذه الاجازة عند الكسائي والفراء وثعلب

3. سوى:

من الأدوات التي ذكرها الخليل في باب الاستثناء في نحو ما أتاني القوم سواك، قال سيبويه: (فزعم الخليل - رحمه الله - أن هذا كقولك أتاني القوم مكانك وما أتاني أحد مكانك، إلا أن في سواك معنى الاستثناء)⁽²⁾، فسوى هنا وقعت ظرفاً عند الخليل وقد أجاز الخليل فيها ان تكون من أدوات الاستثناء؛ أي تكون بدلاً من (الا) الاستثنائية أو غيرها من الأدوات كما أعطيت (سوى) عند حلولها موقع (الا) من الاعراب ما أعطي لـ(الا) في انها تأخذ اعراب نالاسم الواقع بعدها، كما ذكر سيبويه الى ان (سوى) تكون بمعنى (غير) قائلًا: (فعلوا ذلك، لأن معنى سواء معنى غير)⁽³⁾ قال سيبويه ذلك بعد ان استشهد بآيات الشعر الآتية فقال (وذلك قول المرار بن سلامة العجي):

ولا ينطق الفحشاء من منهم اذا جلسوا مثنا ولا من سوانئنا⁽⁴⁾

وقال الاعشى:

وما قصدت من اهلها لسوائكم⁽⁵⁾

(1) ينظر: التبيين: 416، والانصاف: 1/287، المسألة: 38.

(2) الكتاب: 2/350، وينظر: الاصول في النحو: 1/287.

(3) المصدر نفسه: 1/32.

(4) خزانة الادب: 2/60.

(5) مصدره: تجانف عن جو اليمامنة ناقتي. ديوان الاعشى: 65

⁽¹⁾ وقال خطام المجاشعي:

وصالیات ککمایُ ظفینَ

فعلوا ذلك لأن معنى سواء معنى غير ومعنى الكاف معنى مثل⁽²⁾

بين سببويه في هذه الآيات مجيء (سوى) بمعناها، واستعمل كلامهما ليؤدي معنى الاستثناء فضلاً عن معنى الظرفية.

فاستشهدوا بها في تفسيراتهم لآيات الله فمن ذلك ما جاء عند الفراء في تفسير قوله تعالى: ﴿خَلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكُمْ﴾⁽³⁾ إذ قال: (ان العرب اذا استثنى شيئاً كبيراً مع مثله او مع ما هو اكبر منه كان بمعنى (الا) فمن ذلك قوله (خالدين فيها ما دامت السموات والارض)، سوى ما يشاء من زيادة الخلود فيجعل (الا) مكان (سوى) فيصلح، وكأنه قال: خالدين فيها مقدار ما كانت السموات وكانت الارض سوى ما زادهم من خلود).⁽⁴⁾

وقال الفراء ايضاً عن قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا إِلَهٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾⁽⁵⁾ (الا في هذا الموضع بمنزلة (سوى) كذلك قلت: لو كان فيهما الله (سوى) أو (غير الله) لفسد اهلهما يعني اهل السماء والارض).⁽⁶⁾

وعلق ابو جعفر النحاس على هذه الاية فقال: (التقدير عند سببويه والكسائي (غير الله) فلما جعلت (الا) في موضع (غير) اعراب الاسم الذي بعدها

(1) خزانة الادب: 1/367.

(2) الكتاب: 1/3231.

(3) سورة هود: الآية: 107.

(4) معاني القرآن للفراء: 2/28.

(5) سورة الانبياء: الآية: 22

(6) معاني القرآن للفراء: 2/200، و ينظر: اعراب القرآن للنحاس: 3/68، والبيان في غريب اعراب القرآن: 2/159.

باعراب (غير) كما قال:

وَكُلَّ أَخْ مُفَارِقَةً أَخْوَةً لَعَمْرٍ أَبِيهِ إِنَّ الْفَرْقَدَانِ
وَحَكَى سَيِّبُوْيَهُ لَوْ كَانَ مَعْنَا رَجُلًا زَيْدًا لِمَكَنَا، وَقَالَ الْفَرَاءُ: إِنَّهُنَّا
فِي مَوْضِعٍ (سَوَى)، وَالْمَعْنَى: لَوْ كَانَ فِيهِمَا الْهُنْهُوكَمَا لَفَسَدَ أَهْلَهُمَا)⁽¹⁾.
وَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ أَبُو جَعْفَرَ النَّحَاسُ مِنْ رَأْيِ لَسِيبُوْيَهُ وَالْكَسَائِيِّ فِي كَوْنِ (إِنَّا)
فِي مَعْنَى (غَيْر) لَا يَبْعُدُ عَنْهَا أَنْ تَكُونَ أَيْضًا بِمَعْنَى (سَوَى)، لَانْ (غَيْرُ وَسَوَى)
يُؤَدِّيَانِ مَعْنَى الْإِسْتِثْنَاءِ يَدْلِيُ عَلَى هَذَا قَوْلُ الْفَرَاءِ فِي مَجِيءِ (سَوَى) بِمَعْنَى (غَيْر) فِي
قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّكِيلُ﴾⁽²⁾ إِذْ قَالَ: (قَدْ تَكُونُ سَوَاءُ فِي مَذْهَبِ
(غَيْر) كَقُولَكَ لِلرَّجُلِ: «أَتَيْتُ سَوَاءَكَ»)⁽³⁾ فَسَوَاءُ اسْمٌ وَقَعَ مَفْعُولًا بِهِ الْآيَةُ
الْكَرِيمَةُ وَفِي مَثَلِ الْفَرَاءِ، وَوَقْوَعُهَا اسْمًا لَا يَخْرُجُهَا عَنْ مَشَابِهِتَهَا لِ(غَيْر) عَلَى
الرَّغْمِ مِنْ حَمْلِهِمَا الظَّرْفِيَّةِ كَمَا اسْلَفْنَا.

وَقَالَ الْفَرَاءُ عَنْ مَجِيءِ (إِنَّا) بِمَنْزِلَةِ (سَوَى) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَدْرُوْنَ
فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَ الْأَوَّلُ﴾⁽⁴⁾ إِلَّا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ بِمَنْزِلَةِ سَوَى كَانَهُ قَالَ: لَا
تَتَكَحُوا، لَا تَقْعِلُوا سَوَى مَا قَدْ فَعَلَ أَبَاؤُكُمْ كَذَلِكَ قَوْلُهُ (لَا يَدْرُوْنَ فِيهَا الْمَوْتَ)
سَوَى الْمَوْتَ الْأَوَّلِ، وَمِثْلُهُ ﴿خَلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ التَّمَوُّثُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾⁽⁵⁾
إِي سَوَى مَا شَاءَ رَبُّكَ لَهُمْ مِنْ الْزِيَادَةِ عَلَى مَقْدَارِ الدِّنَيَا مِنَ الْخَلُودِ)⁽⁶⁾.
يَتَبَيَّنُ مَا سَبَقُ مِنْ أَقْوَالِ عُلَمَاءِ الْدِرْسَتَيْنِ فِي (سَوَى) أَنَّهَا آدَةٌ لِمَ يَخْتَلِفُ

(1) اعْرَابُ الْقُرْآنِ لِلنَّحَاسِ: 3/68.

(2) سُورَةُ الْبَقَرَةِ: الْآيَةُ: 108.

(3) مَعْنَى الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ.

(4) سُورَةُ الدَّخَانِ: الْآيَةُ: 56.

(5) سُورَةُ هُودٍ: الْآيَةُ: 107.

(6) مَعْنَى الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ: 3/44.

العلماء، اي غيرك، وحکي ذلك ابو عبيد عن ابی عبیدة قول الاعشى الذي انشده سيبويه:

وما قصدت من اهلها لسوائكم

اي: لغيرك، فهذا بمعنى (غير) وهي أيضاً غير ظرف، وتقدير الخليل لها بالظرف في الاستثناء بمعنى مكان وبدل لا يخرجها عن كان تكون بمعنى (غير) وفيها لغات اذا فتحت مدت لا غير، وادا ضمت قصرت لا غير، وادا كسرت جاز المد والقصر أكثر⁽¹⁾.

وقد اختلف في كونها ظرفاً وغير ظرف فذهب ابن هشام في التوضيح⁽²⁾ الى انها ظرف فقال: اليه اذهب، وذهب الزجاج وابن مالك الى انها مليست ظرفاً البته وانها اسم مرادف لغير، فكما ان (غيراً) لا تكون ظرفاً ولا يلزم فيها النصب فكذلك (سوى)⁽³⁾.

يتجلی من هذه الاقوال في مجيء (سوى) ظرفاً وغير ظرف اتفاق الفراء مع الخليل وسيبویه في مجئها ظرفاً ولكنه غير ملازم لها لخروجها عن الظرفية الى معنى الاستثناء ومجئها بمعنى الاسم، ويرى العکبری⁽⁴⁾ وابن الانباری⁽⁵⁾ ان (سوى) لا تقع الا ظرفاً عند البصريين في حين تقع ظرفاً وغير ظرف عند الكوفيين وعند استقرائنا لمجئها عند البصريين وجدنا ان الخليل وسيبویه مؤسسي المذهب البصري يذهبان الى مجئها ظرفاً وغير ظرف عندما تكون بمعنى الاستثناء، كما ان مشابتها لـ(غير) في العمل لا يلزمها الظرفية، لأن

(1) ينظر: الكتاب: 30/1 - 350، والاشباء والنظائر: 3/144، وهمع الهوامع: 1/202.

(2) التصریح على التوضیح: 1/362.

(3) تسهیل الفوائد: 107.

(4) التبیین: 4309، المسألة: 68.

(5) الانصاف في مسائل الخلاف: 1/294، المسألة: 39.

(غير) تقع ظرفاً كما تقع بديلة عن اداة الاستثناء وهذا الامر ينفي زعم من قال بظرفية (سوى) عند البصريين وبين اثر مالخليل وسيبويه في الفراء ومن تابعه من الكوفيين.

4. لما:

من استعمالاتها ان تأتي اداة استثناء، ويُعدُّ الخليل أول من ذكر هذا الاستعمال لها، وقد تابع الخليل الفراء في استعمال (لما) اداة استثناء اذا قال الخليل ((ان لما بمعنى (لا) كقوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾⁽¹⁾).
ويلتقي معه الفراء في احد ترجيحاته لوجه مجيء (لما) مثقلة فيقول: (والوجه الآخر من التثليل ان يجعلوا (لما) بمنزلة (لا) مع (إن) خاصة، فتكون في مذهبها بمنزلة انما اذا وضعت في معنى (إلا) كانها لم ضممت اليها (ما) فصار جميعاً استثناء وخرجتا من حد الجحد⁽³⁾.

وقد اشترط ابن هشام لمجيئها اداة استثناء ان تدخل على الجملة الاسمية وعلى الماضي لفظاً فقال: (ان تكون حرف استثناء، فتدخل على الجملة الاسمية نحو ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾⁽⁴⁾ فبمن شدد الميم، وعلى الماضي لفظاً لا معنى نحو (انشدك الله لما فعلت)، اي: (ما اسالك الا فعلت، قال⁽⁵⁾:

قالت له بالله يادا البردين لما غشت نفساً أو اثنين

(1) سورة الطارق: الآية: 4.

(2) العين: 8/322.

(3) معاني القرآن للفراء: 2/377.

(4) سورة الطارق: الآية: 4.

(5) كعب بن مالك قال هذه القصيدة في وقعة الخندق، ينظر: الدرر اللوامع: 1/200.

وفيه رد لقول الجوهرى: (إِنَّ لَمَا بِعْنِي إِلَّا غَيْرُ مَعْرُوفٍ فِي الْلُّغَةِ) ^(١)
وقد سبق ان اوضحنا من اقوال الخليل والفراء ان (لَمَا) بمعنى (إِلَّا).

5. (إِلَّا) بمعنى لكن:

تاتي لكن بمعنى الاستثناء وتحمل معها معناه وقد رفعت (إِلَّا) اداة من ادوات الاستثناء بمعنى (لكن) في قول الخليل: (إِلَّا) استثناء كقولك ما رأيت احداً إِلَّا زِيداً... ويكون ايجاباً لشيء يؤكده، فيكون معنى (لكن) كقولك: زيد إِلَى غَيْرِ وَادِلْلَةِ آنِي أَخَذَ بِالْفَضْلِ^(٢).

وقال سيبويه عن فجيء (إِلَّا) بمعنى (لكن) {فَمَنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا عَاصِمَ لِيَوْمَٰ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾^(٣)، اي ولكن من رحم، وقوله عز وجل: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرَيْبَةً مَأْمَنَتْ فَتَفَعَّهَا إِلَّا قَوْمٌ يُؤْشِنُ لَمَّاً مَأْمَنُوا﴾^(٤) اي ولكن قوم يونس لما امنوا... وهذا الضرب في القرآن كثير^(٥).

تاتي (إِلَّا) بمعنى لكن، والمعنى يختلف عن الاستعمال اي انها تاتي بمعناها ولكنها لا تحتل موقعها اي لا يصح حذف (إِلَّا) وجعل لكن مكانها.

ونجد اثر الخليل ممتدا عن مد الفراء في قوله تعالى: ﴿وَمَا إِلَّا حِدَىٰ عِنْدَهُ مِنْ تَقْرِيرٍ﴾^(٦) ﴿إِلَّا أَبْيَنَاهُ وَجْهَ رَبِّهِ الْأَعْلَى﴾^(٧) إذ قال: لم ينفق نفقته مكافأة ليد احد عنده، ولكن انفقها ابتعاء وجه ربها، فـإِلَّا في هذه الموضع بمعنى (لكن)^(٨) وقال الفراء

(١) مغني اللبيب: 370 – 371.

(٢) العين: 352/8.

(٣) سورة هود: الآية: 43.

(٤) سورة يونس: الآية: 98.

(٥) الكتاب: 325/2، ينظر: 319/2.

(٦) سورة الليل: الآية: 19 – 20.

(٧) معاني القرآن للفراء: 3/272.

يرد على من يزعم ان (إلا بمنزلة (لكن) لا بمعناها فقط فيقول ((وقد يقول بعض القراء واهل العلم ان (الا) بمنزلة (لكن) وذاك منهم تفسير للمعنى، فاما ان تصلح (الا) مكان (لكن) فلا، مالا ترى انك تقول: ما قام عبد الله ولكن زيد فتُظْهِرُ الواو وتحذفها ، ولا تقول: ما قام عبد الله مالا زيد ، إلا ان تتوى: ما قام الا زيد لتكرير اول الكلام⁽¹⁾ .

فالفراء بهذا يعارض من يرى ان (الا) بمنزلة (لكن) ويتبين لنا ان هذا الرأي يتفق ورأي البصري في مجيء (الا) بمعنى (لكن) ولا تكون بمنزلتها تأثره برأي البصريين في ذلك ولا سيما الخليل.

التمييز: هو التفسير والتبيين فسواء اقلت تمييزاً أو تبيناً أو تفسيراً الا ترى انك ماذا قلت: عندي احد عشر كلام جملة مبهمة يجوز ان تخصصها باي جنس شئت، فاذا قلت: رجلاً أو ثوباً كان تفصيلاً لجملة وتبيناً لمبهمة وتمييزاً لجنس ما عَدَّت دون غيره⁽²⁾ ويكون موقعه الاعرابي (وجوب النصب على التشبيه بالمحض لأن ما قبله في تقدير الفاعل عن طريق التشبيه. وذلك انك اذا قلت: عندي عشرون درهماً، فالثُّون منعت الدرهم من الجر، كما منع الفاعل من رفع المفعول، فصارت النون كالفاعل وصار التمييز كالمحض⁽³⁾ .

ويأتي التمييز لازالة الابهام من النكرة، ويتبين هذا القول عند الخليل رحمة الله إذ زعم (ان المجرور بدل من التتوين ومع ذلك انك اذا قلت (لي مثله) فقد ابهمت كما انك اذا قلت (لي عشرون) فقد ابهمت الانواع، فاذا قلت (درهما) فقد اختصقت نوعاً، وبه يعرف من اي نوع ذلك العدد فكذلك (مثله)

(1) معاني القرآن للفراء: 3/272.

(2) كشف المشكك: 1/484.

(3) العلل لابن الوراق: 254 وينظر: الإيضاح في شرح المفصل: 1/348.

هو مبهم يقع على أنواع على الشجاعة والفروسيّة والعيّد، فإذا قال (عبدًا) فقد بين من أي أنواع المثل، والعبد ضرب من الضروب التي تكون على مقدار المثل، فاستخرج على المقدار نوعاً، والنوع هو المثل، ولكنه ليس من اسمه، والدرهم ليس من العشرين ولا من اسمه، ولكنه كما تنصب العشرون، ويحذف من النوع كما يحذف من نوع العشرين، والمعنى مختلف، ومثل ذلك: عليه شعر كليبين دينًا، الشّعر مقدار، وكذلك لي ملء الدار خيراً منكولي خير منك عبدًاولي ملء الدار امثالك، لأن خيراً منك نكرة، وامثالك ذكرة⁽¹⁾.

ان (لي منه) كان مبهمًا، وقد تم بالإضافة الى ضمير المذكور زيد وعمر، فإذا أتيت بما يبيّنه لم يكن الا النصب، فتقول: لي منه رجال، وهذا النصب مشبه لقولك: أنا مُعطيه درهماً، لأن إضافته الى الهاه تمنع من جر درهم، وتوجب نصبه، وكذلك منه ينصب ما بعده لامتناع الإضافة مع ثبات الهاه، فالمثل هنا مقاييس قد تم ازالة نكرته عن طريق تبيينه من أي أنواع المثل هو، فكان عند التبيين منصوباً⁽²⁾.

ونجد الفراء أكثر تأثيراً بالخليل في هذا الرأي فيقول عن قوله تعالى: ﴿فَإِنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبَا﴾⁽³⁾ (نصب الذهب لأنّه مفسر ل يأتي مثله الا نكرة، فخرج نصبه كنصب قوله: ﴿أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا﴾⁽⁴⁾ وإنما ينصب على خروجه من المقدار الذي تراه قد ذكر قبله مثل ملء الأرض، أو عدل ذلك، فالعدل مقدار

(1) الكتاب: 2/ 172 - 173، وينظر: شرح ابن عقيل: 1/ 666.

(2) ينظر: المقتصد: 2/ 725.

(3) سورة آل عمران: الآية 91.

(4) سورة المائدة: الآية 95.

المعروف، وملء الارض مقدار معروف فانصب ما اتاك على هذا المثال ما اضيف الى شيء له قدر كقولك: عندي قدر قفيز دقيقاً، وقدر وَحَمْلَهُ تبناً، وقدر رطلين عسلاً، فهذا مقادير معروف يخرج الذي بعدها مفسراً لأنك ترى التفسير خارجاً من الوصف يدل على جنس المقدار، من اي شيء هو، كما انك اذا قلت: عندي عشرون، فقد اخبرت عن عدد مجهول قد تم خبره، وجهل جنسه، وبقي تفسيره، فصار هذا مفسراً عنه، فلذلك نصب⁽¹⁾.

وقال الفراء ايضاً عن التمييز الذي سماه التفسير: (وانما يحسن النصب في المفسر اذا كان معروفاً العدد كقولك: عندي جُبَّاتٌ خَرَّاً وأسواران ذهباً وثلاثة اساور ذهباً فلم تبين عددها كان بمن: لأن المفسر ينبغي لما قبله ان يكون معروفاً المقدار ومثله قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَيَنْزَلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ﴾⁽²⁾ المعنى: فيها جبال برد، فدخلت (من): لأن الجبال غير معدودة في الفظ ولكنها يجوز كأنك تري بالجبال والاساور الكثيرة كقول القائل: ما عنده الا خاتمان ذهباً، قلت انت: عنده خواتم ذهباً لما ان كان ردأ على شيء معلوم العدد فانزل الاساور والجبال من برد على هذا المذهب)⁽³⁾.

يبدو واضحاً ان هناك تأثراً واضحاً عند الفراء بأراء الخليل في موضوع التمييز الذي سمي عند البصريين بذلك: لانه ميز الانواع بعضها عن بعضها الآخر والتبيين والتفسير عند الفراء وهما فكرة التقت من خلالهما المدرسة الكوفية مع المدرسة البصرية التي يراسها الخليل رحمه الله.

كم الاستفهام: يقع مميزها مفرداً منصوباً كتمييز عشرين واخواته في

(1) معاني القرآن للفراء: 1/ 225 - 3260، وينظر الايضاح في شرح المفصل: 1/ 355.

(2) سورة النور: الآية 43.

(3) معاني القرآن للفراء: 2/ 140 - 141.

قولنا: (عشرون درهما) ونحو (كم شخصاً سما) وقد اجيز جره⁽¹⁾ بشرط ان يدخل على (كم جذع بيتك مبني والجر حينئذ بمن مقدره حذفت تخفيفاً، صار الحرف الداخل على (كم) عوضاً منها، هذا مذهب الخليل وسيبوه والفراء وجماعة⁽²⁾ ويمكن تفصيل هذا القول في ما رواه سيبوه عن الخليل: (فقد سئل الخليل عن قوله: على كمْ جَذْعٍ بِيْتٌ مَبْنَىً؟ فقال: القياس النصب، وهو قول عامة الناس، فاما الذين جَرُوا، فانهم ارادوا معنى (من) ولكنهم حذفوا هنا تخفيفاً على اللسان وصارت (على عوضاً منها)⁽³⁾

وتأثير الفراء بمثل هذا الأبي في مميز (كم) عندما أنشد قول الشاعر⁽⁴⁾

كُمْ عَمَّهُ لَكَ يَاجِرِيرُ وَحَالَةٌ
فَدُعَاءٌ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيْ عَشَارِي

رفعاً ونصباً وخفضاً، فمن نصب قال: كان أصل كم الاستفهام، وما بعدها من النكرة مفسر لكتفسير العدد، فتركناها في الخبر على جهتها وما كانت عليه في الاستفهام، فتصبنا ما بعد (كم) من النكرات، كما تقول: عندي كذا وكذا درهماً، ومن خفض قال: طالب صحبته (من) للنكرة في كم، فلما حذفناها أعملنا إرادتها فخفضناها كما قالت العرب إذا قيل لأحدهم: كيف أصبحت؟ قال: خير عافاك الله، فخفض، يريد: بخير وأما من رفع فأعمل الفعل الآخر، ونوى تقديم الفعل كأنه قال: كم قد أتاني رجل كريم، وقال امرؤ القيس⁽⁵⁾:

تَبُوُصُّ وَكَمْ مِنْ دُونَهَا مِنْ مَفَازَةٍ وَكَمْ أَرْضَ جَذْبٍ دُونَهَا وَلَصُوصُ

(1) ينظر: همع البوامع: 1/254.

(2) ينظر: شرح المفصل: 4/28 و تسهيل الفوائد: 124، و المطالع السعيد: 33.

(3) الكتاب: 2/160.

(4) الشاعر الفرزدق: ينظر شرح ديوان الفرزدق: 1/583.

(5) ديوانه: 117، والرواية في الديوان: (كم دونها من مهمة ومفازة).

فرفع على نِيَّ تقديم الفعل، وإنما جعلت الفعل مقدماً في النية، لأن النكرات لاتسبق أفعالها، الاترى أنك تقول: ما عندي شيء ولا تقول: ماشيء عندي⁽¹⁾.

يتبين من قول الفراء انه يرجع نصب مفسر (كم) أو جر (بمن) مقدرة إذا تجرد عن معنى الخبرية وألزمته (الاستفهام). وهو بهذا موافق للخليل في مجيء مفسر (كم) الاستفهام منصوباً كمفسر العدد أو مجروراً بـ(من) مقدرة. أما مجئه مرفوعاً فهذا لم يقل به الخليل ولم يجمع عليه العلماء، وقد فصل ابن هشام القول في تمييزكم الاستفهام: وجهان: النصب وهو الكثير، والجر خلافاً لبعضهم، وهو بمن مضمرة وجوباً، لا بالإضافة خلافاً للزجاج، ويتلخص ان في جر تمييزها اقوالاً: الجواز، والمنع والتفصيل فان جرت هي بحرف نحو (بكم درهم اشتريت) جاز، والا فلا⁽²⁾.

اما ابن عقيل فقد نقل رأي الخليل وسيبوه في هذا المسألة فقال: (والمُطْرُد كقولك: بكم درهم اشتريت هذا) ٦ فدرهم: مجرور بمن من محذوفة عند سيبوه والخليل وبالإضافة عند الزجاج، فعلى مذهب سيبوه والخليل يكون الجار قد حذف وبقى عمله وهذا مُطرد عندهما في تمييز (كم) الاستفهام اذا دخل عليها حرف الجر⁽³⁾ وهذا الاقوال جميعاً لا تختلف عما ذكرته من اتفاق رأي الخليل والفراء والأثر البصري الذي بدا واضحاً في الفكر كالكوني.

الحال: وهو مصطلح بصري التسمية حالته الاعرابية النصب تستدل عليه مما وقع حالاً منصوباً ومما جاء ومما جاء عند سيبوه منتصباً وذلك قوله: ((هو

(1) معاني القرآن للفراء: 1/169.

(2) معنى اللبيب: 245.

(3) شرح ابن عقيل: 2/41.

ابن عَمِي دُبْيَا، وهو جاري بَيْتَ بَيْتٍ، فهذا احوال قد وقع في كل واحدٍ منها شيءٌ وانتصب، لأن هذا الكلام قد عمل فيها كما عمل الرجل في العلم حين قلت: انت الرَّجُلُ عَلِمًا، فالعلم منتصبٌ على ما فسرت لك وعمل فيه ماقبله كما عمل عشرون في الدرهم، حين قلت عشرون درهماً لأن الدرهم ليس من اسم العشرين هو هي..... ورغم يوسف (ان قوماً يقولون: هذه عشرون أضعافها هذه عشرون أضعاف أي مضاعفة والنصب أكثر)⁽¹⁾.

ومثل ذلك: (هذا درهم سواه) كانه قال هذا درهم استواء، فهذا تمثيل وإن لم يتكلّم به، قال عز وجل: ((في أربعة أيام سواه للسائلين))⁽²⁾ وقد قرأ⁽³⁾ ناس ((في أربعة أيام سواه)) قال الخليل: (جعله بمنزلة مستويات)، وتقول: هذا درهم سواه كأنك قلت: هذا درهم تام⁽⁴⁾.

يتضح من قوله تعالى ان من نصب جعل (سواء) حالاً مما قبلها، ومن جرّ (سواء).

جعلتها نعتاً لاربعة أيام، ومن رفعها جعلها كانها مبتدأ، وهذا القول هو ترجيح الخليل وسيبوه من خلال أقوالهما وقد تبعهما الفراء في هذا القول في قوله تعالى: (سواء للسائلين)) إذ قال: (نصبها عاصم وحمزة وخفضها الحسن فجعلها من نعت الأيام، وإن شئت من نعت الاربعة، ومن نصبها جعلها متصلة بالآقواء،

(1) الكتاب: 2/118 - 119.

(2) فصلت: 10.

(3) قرأ الجمهور (سواء) بالنصب على الحاليه وقرأ أبو جعفر بالرفع، أي: هو سواء، وقرأ زيد والحسن وابن أبي اسحاق وعمر بن عبيد وعيسي ويعقوب (سواء) بالخفض نعتاً لاربعة أيام، ينظر: البحر المحيط: 7/486.

(4) الكتاب: 2/119.

وقد ترفع كأنه ابتداء، كأنه قال: ذلك سواء للسائلين يقول: من أراد علمه⁽¹⁾، يتبين من توجيه الفراء لقراءة الرفع والنصب والجر وما زالت اليه هذه القراءة من وجوه اعرابيه هو توجيه الخليل وسيبوه نفسه ومن هنا يتجلى الاثر البصري جلياً في الدرس الكوفي.

العدد: لم يفت العكбри وهو يستعرض مسائل الخلاف التي وقعت بين البصريين والkovfien ان يذكر (العدد) فمما ذكره هو اضافة النيف الى العشرة في مسألة تركيب العدد إذ ذكر عن البصريين قولهم: (لايجوز اضافة نيف العشرة اليها كقولك: خمسة عشرة، واجاز الكوفين)⁽²⁾، وعند عودتنا الى مصادر الطرفين وجدنا الخليل (لا يجوز في عشر) الاضافة لأنها بمنزلة النون في اتصالها بما قبلها ولا يجوز حذفها كما ان (اثنا) تأتي عنده في حالة الرفع و(اثن) في النصب والجر إذ زعم ان (اثنا عشر) لا يغير حالة قبل التسمية وليس بمنزلة خمسة عشر، وذلك ان الاعراب يقع على الصدر، فيصير اثنا في الرفع، واثن في النصب والجر، وعشرة بمنزلة النون ولا يجوز فيها الاضافة فيها، كما لا يجوز في مسلمين ولا تُحذف عشر مخاوفة ان يتبس بالاثنين فيكون علّم العدد قد ذهب، فإنَّ صار اسم رجل فأضفت حذفت عشر لأنك لست تريد العدد وليس موضع القياس؛ لأنك لا ت يريد ان تفرق بين عددين فإنما هو بمنزلة زيدين⁽³⁾ اما سيبوه فقال (واما خمسة عشره واحاتها وحادي عشر وأخواتها فهما شيئاً جعلاً شيئاً واحداً وإنما أصل خمسة عشر، عشرة، ولكنهم جعلوه بمنزلة حرف

(1) معاني القرآن للفراء: 3/12 - 13.

(2) التبيين: 432، المسألة: 75.

(3) الكتاب: 3/307.

واحد)⁽¹⁾ وقال: (وأعلم ان العرب تدع خمسة عشر في الاضافة والالف واللام على حال واحدة كما تقول: أضرب أيهم أفضل، وكالآن لكثرتها في الكلام وأنها نكرة فلاتغير، ومن العرب من يقول خمسة عشرك، وهي لغة رديئة).⁽²⁾

وقد اشار الفراء الى كلام الخليل اشارة غير مباشرة من خلال قوله تعالى:

﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾⁽³⁾ فيقول (فإن العرب تجعل العدد ما بين أحد عشر الى تسعة عشر منصوباً في خفضه ورفعه؛ وذلك انهم جعلوا اسمين معروفيين واحداً فلم يضيفوا الاول الى الثاني فيخرج من معنى العدد ولم يرفعوا اخره فيكون بمنزلة بعلبك غذارفعوا اخرها وأستازوا أن يضيفوا (بعل) الى (بك)؛ لأن هذا لا يعرف فيه الانفصال من ذا)⁽⁴⁾ يتبين من كلام الفراء ان نصب العدد من (أحد عشر الى تسعة عشر) يدل دلالة موحية بأنه يمنع الاضافة ودليله قوله (فلم يضيفوا الاول الى الثاني فيخرج من معنى العدد ولم يرفعوا آخره) لأن علامة الاضافة الجر، وقال في موضع آخر: (فإن العرب تنصب ما بين أحد عشر الى تسعة عشر في الخفض والرفع)⁽⁵⁾ فقوله هذا دليل آخر على عدم الاضافة ويدل على عدم الاضافة ايضاً قوله: (فخطأ ان تقول: ما فعلت عشروك درهماً أو خمسة عشرك درهماً، ومثله انك تقول مررت بضارب زيداً فإذا أضيفت مالضارب الى غير زيد أبداً لم يصلح ان يقع على زيد ولو نويت بخمسة عشر أن تصيف الخمسة الى عشر في شعر لجاز، فقلت (ما رأيت خمسة عشر قطٌ خيراً منها) لأنك نويت الأسماء ولم تتوa العدد، ولا يجوز للمفسر ان يدخلها هنا كما لم يجر في الاضافة، انشدني العكلي

(1) المصدر نفسه: 297/3 - 298.

(2) لكتاب: 298/3 - 299.

(3) سورة يوسف: الآية: 4.

(4) معاني القرآن للفراء: 32/2.

(5) المصدر نفسه: 203/3.

ابو ثروان:

كُلُّ فَمِ عَنَائِهِ وَشَقْوَتِهِ بَنْتُ ثَمَانِي عَشَرَةِ مِنْ حِجَّتِهِ⁽¹⁾

يتضح من قول الفراء هذا انه يخطأ من يقول باضافة العدد ويرد حجته فيها اما من يضيفه في الشعر كما ورد في البيت الذي انشده ابو ثروان فانه من الضرورات والضرورات الشعريه تخرج في بعض الاحيان عن قواعد العرب. ومن هذا يتجلی اثر الخليل واضحًا في الفراء إذ هذا فيه حذو الخليل وأفتقى اثره اما ما قاله العكبي من ان الكوفيين يجوزون اضافة النيف الى العشرين فلا صحة لوجوده اما الاعراب الذي جاء به الخليل في (اثنا وأثنى) في حالة الرفع والنصب والجر ووقع الاعراب على الصدر أي على (اثنا) فنجد الفراء قد اشار الى ما يقارب هذا الرأي فقال (ومن القراء⁽²⁾ من سکن العين من عَشَرَ في هذا النوع كله إلا اثنا عشر وذلك انهم أستقلوا كثرة الحركات ووجدوا الألف من (اثنا) والياء في (اثني) ساكنه فكرهوا تسکین العين والي جنبها ساكن ولا يجوز تسکین العين في مؤنث العدد لأن الشين من عشرة يُسکن فلا يستقيم العين والشين معاً⁽³⁾ اشار الى الالف في (اثنا) والألف دليل على الرفع والياء في (اثني) دليل على النصب والجر، وأشارته الى انه لا يجب اسكان (عشرة) عند مجاورتها لـ (اثنا واثني) دليل على ان عشر ملزمة لـ (اثنا واثني) والتقاء الساكنين يؤدي الى عدم صحة جملة العدد.

اما ما جاء به العلماء الذي آتو بعد الفراء من الكوفيين مثل ثعلب الذي قال

(1) معاني القرآن للفراء: 34/2

(2) معاني القرآن للفراء: 34/2، 34، 203/3.

(3) مجالس ثعلب: 439/2، ينظر التكملة: 259.

عن هذا النوع من العدد: ((جميع العدد مثل أحد عشر وأثا عشر إنما هو واحد عشرة وأثا وثلاثة عشرة وإنما أعربيوا (أثى عشر) ولم يعربوا سائر أخواتها؛ لأن التثنية لا تعتل، ولا تكون إلا من وجه واحد يُعرب بـكُلّ العربية والجمع يتغير ويعقل وانت تُعرب هذين ولا تُعرب هؤلاء فقول ثعلب هذا هو مجرد لبيان ان العدد أحد عشر وأثا عشر هو عبارة عن العدد (عشرة) مضافاً اليه (واحد) وكذلك (أثا عشر) هو عبارة عن عشرة مضافاً اليها أثاثان وهكذا، وهذه مسألة بدئية لا ألتباس فيها الا انه دل على احد الآثار التي تركها (الخليل في الكوفيين وهو قوله (إنما أعربيوا (أثى عشر) ولم يعربوا سائر أخواتها؛ لأن التثنية لا تعتل ولا تكون إلا من وجه واحد يُعرب بكل العربية والجمع يتغير ويعقل وانت تُعرب هذين ولا تُعرب هؤلاء)⁽¹⁾ مبيناً ان (اثا واثى) معربيات اي بالألف رفعاً وبالباء نصباً وجراً، وهو المبدأ نفسه الذي أختطه الخليل من قبل.

وكذلك أبو بكر بن الأنباري الذي تطرق الى العدد عند ذكره قوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً﴾⁽²⁾ إذ قال: {الوقف على (أحد) فتبع، وكذلك ﴿عَيْنَاهَا تَسْعَةَ عَثَرَ﴾⁽³⁾ فحذفت الواو من العشرة، وجعل الحرفان واحداً وعريضاً بأخف الحركات لطول الاسم}⁽⁴⁾

يتبيّن من قول أبي بكر الأنباري انه يقبح الوقف على (أحد) وعلى (تسعة) دون (عشر) لأنها عبارة عن شيء واحد لا يفصل بينهما، وكذلك (العدد المركب) يجعل فيه الحرفان واحداً واعرابهما بأخف الحركات اي بالفتحة، لأن

(1) المصدران انفسهما.

(2) سورة يوسف: الآية 4.

(3) سورة المدثر: الآية 30.

(4) ايضاح الوقف والابتداء: 351/1 - 352.

(الفتحة أخف الحركات⁽¹⁾، يدل على أثر الخليل في أبي بكر الأنباري، أما قوله (تسعة وعشرة) فحذفت الواو من العشرة فهو بهذا يذهب مذهب سيبويه في أن العدد المركب هو حرف واحد على الرغم من أنه (تسعة وعشرة) أي تسعة مضافةً إليها عشرة، وقد حذفت عشرة، لأن الكلام يقضي أن تكون واحداً لا حرفين، ومن هذا يتبين الأثر البصري المماثل بالخليل وسيبوبيه والأثر الكوفي الذي تزعمه في هذه المسألة الفراء وتعلب وأبو بكر بن الأنباري.

تمييز العدد:

لم تخل كتب الخلاف من ذكر مسألة تمييز العدد. وهي إحدى المسائل الخلاطية التي وضعها علماء الخلاف: (إذ ذهب البصريون إلى عدم جواز دخول اللام على الخمسة وحدها، أي: الخمسة عشر درهماً، أما الكوفيون: فيرون جواز دخول الألف واللام على الاسم الثاني والثالث أيضاً)⁽²⁾ ويمكن بيان صحة هذا القول وعدمه من خلال الرجوع إلى مصادر الطرفين البصريين والكوفيين أما عن البصريين فنقف عند قول سيبويه الذي أخذه عن الخليل قائلاً: (وتدخل في المضاف إليه الألف واللام لانه يكون الأول به معرفة؛ وذلك قوله: ثلاثة أبواب وأربعة أنفس وأربعة ثواب، وستة الأجمال، فلا يكون هذا أبداً إلا غير منون يلزم أمر واحد كما ذكرت لك)⁽³⁾.

وقد قال المبرد عن هذه الإضافة: (أعلم أن قوماً يقولون أخذت الثلاثة الدرهم يافتي وأخذت الخمسة عشر الدرهم. وبعضهم يقول: أخذت الخمسة عشر الدرهم، وأخذت العشرين الدرهم التي تعرف، وهذا كله خطٌّ فاحش،

(1) ينظر: الكتاب: 335/4 – 336.

(2) الانصاف: 1/313 – 312، المسألة: 43.

(3) الكتاب: 1/206.

وعلة من يقول هذا الاعتلال بالرواية، لا أنه يُصيّب له في قياس العربية نظراً ومما يبطل هذا القول أنَّ الرواية عن العرب الفصحاء خلافه، فرواية برواية والقياس حاكمٌ يَعْدُ انه لا يُضاف ما فيه الألف واللام من غير الأسماء المشتقة من الأفعال، لا يجوز ان تقول: (جاعني الغلام زيد؛ لأنَّ (الغلام) معَرَف بالاضافة، وكذلك لا تقول: هذه الدارُ عبد الله ولا (أخذت الثوب زيد) وقد أجمع النحويون على أنَّ هذا لا يجوز واجماعهم حَجَةٌ على من خالفه منهم فعلى هذا تقول: هذه ثلاثة اثواب، كما تقول: هذا صاحب الأثواب، لأنَّ المضاف إنما يعرَفه ما يضاف إليه، فيستحيل هذه الثلاثة الأثواب، كما يستحيل (هذا الصاحبُ الأثواب) وهذا محالٌ في كلِّ وجهٍ⁽¹⁾ هذا هو رأي البصريين وهو دخول الألف واللام على المضاف إليه وليس على العدد الأول. أما رأي الكوفيين فنستطيع أن نستدل عليه من خلال رجوعنا إلى مصادرهم التي ذكرته من ذلك ما قاله الفراء: (فإذا أدخلت في أحدى عشر الألف واللام أدخلتهما في أولها فقلت: ما فعلت الخمسة عشر)⁽²⁾ وقد أجاز دخول الألف واللام على الجزئين عند التوهم بانفصالهما فقال: (ويجوز: ما فعلت الخمسة عشر، فأدخلت عليهمما الألف واللام مرتين لتوهُّمهم انفصال ذا من ذا في حال، فإن قلت: الخمسة عشر لم يجز لأنَّ غير لثاني. ألا ترى أن قولهم: ما فعلت الخمسة الاثواب من أجاز تجد الخمسة هي الأثواب ولا تجد العشرة الخمسة، فلذلك لم تصلح اضافته بألف ولا م)⁽³⁾ فقول الفراء في هذا يفتد ما زعمه ابن الانباري من ان الكوفيين يجوزون دخول الألف واللام على العدد الثاني والثالث لأنَّ الفراء وهو أحد زعماء، هذه المدرسة لا يجوز دخول الألف واللام على العدد الثاني، وإذا دخل فدخوله على التوهم وأنفصال الأول من الثاني وقد بربز قوله هذا

(1) المقتنب: 2/175.

(2) معاني القرآن للفراء: 2/33.

(3) معاني القرآن للفراء: 2/33.

بان قوله (الخمسة عشر) فالخمسة هي غير العشرة، فلهذا لا يجوز دخول الألف واللام على العشرة، فإذا كان العدد الأول هو الثاني مثل (الخمسة الاثواب) مجاز عنده؛ لأن الخمسة هي الاثواب وليس العشرة كذلك معرفة فالخليل اجاز دخول الألف واللام على المضاف اليه؛ لأن المضاف اليه يكون معرفه وكذلك أجاز الفراء دخول الألف واللام على المضاف اليه.

وقد رد العكברי على هذه المسألة بقوله: (ان الاسم المركب في حكم الاسم الواحد والاسم الواحد لا تدخل الألف واللام في يصفه، لن الألف واللام تدل على تعريف ما دخلتا عليه، والتعریف في الاسم الثاني لا معنی له، واذا عُرف الأول تعرّف الجميع، وكون الألف واللام زائدة خلاف الأصل، والحاصل ان الألف واللام في الاسم الثاني لاتخلو ما أن تفييد معناها وهو التعریف، أو تكون زيادة محضة وكلاهما هنا باطل؛ ولذلك لم يصح عنہ في ذلك رواية⁽¹⁾).

يتبيّن من هذه الاقوال انه لا خلاف بين البصريين والковفيين في هذه المسألة وما نسبه علماء الخلاف للkovfien قد اثبتنا من خلال ما استشهدنا به من قول الفراء في هذا مسألة تميّز العدد.

(1) التبيّن: 434، المسألة: 76.

المبحث الخامس الأساليب النحوية

من الأساليب النحوية التي يتجلّى أثر الخليل فيها واضحاً في الفكر الكوفي:

1. التعجب:

هو إنفعال في النفس عند شعورها بما يخفي سببه، ولذا يقال إذا ظهر السبب بطل العجب ولا يطلق على الله تعالى متعجب لأنه لا يخفي عليه شيء، وما ورد منه في الشرع فإما مصروف إلى المخاطبين نحوه ⁽¹⁾ فَمَا أَصْبَرُوكُمْ عَلَى النَّارِ، أي يجب أن يتعجب من ذلك وإما مراد لازمه وهو الرضا والتعظيم ⁽²⁾.

وله صيغتان:

1. ما أفعله، نحو: (ما أحسنَ زيداً)

2. أ فعل به، نحو: (أحسنْ بزيدٍ)

أما (ما) فأجمعوا على اسميتها، لأن في (أحسن) ضميرًا يعود عليها، وأجمعوا على أنها مبتدأ، لأنها مجردة للإسناد إليها، ثم قال سيبويه: هي نكرة تامةً بمعنى شيء، وابتداً بها لتضمنها معنى التعجب، وما بعدها خبرٌ فموضعه رفع، وقال الأخفش: هي معرفة ناقصة بمعنى الذي، وما بعدها صلة فلا موضع لها، أو نكرة ناقصة وما بعدها صفة فمحله رفع، وعليهما فالخبر محذوف وجوباً، أي: شيء عظيم ⁽³⁾.

(1) سورة البقرة: الآية: 175

(2) حاشية الخضري: 2 / 38

(3) أوضاع المسالك: 2 / 272 - 273

اماً (أ فعل) فاختلف النحاة فيه بحسب ما ذكره العكברי إذ عرض رأي البصريين وهو أن (أ فعل في التعجب فعلٌ ماضٍ وقال الكوفيون: هو أسمٌ⁽¹⁾).

وقد ساق العكברי حجة الفريقين في فعلية (أ فعل) واسميتها وهذا القول لا صحة للخلاف فيه إذ نجد أن ابن هشام عند ذكر (أ فعل) قال عنه: (واماً (أ فعل) كأحسنَ فقال البصريون والكسائي: (فُعْلٌ)، للزومه مع ياء المتكلّم نون الوقاية، نحو: (ما أَفْقَرَتِي إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى) ففتحته بناءً كالفتحة في ضرب من (زيدٌ ضربَ عمراً) وما بعده مفعول به، وقال بقية الكوفيين: إِسْمٌ، لقولهم: ما أحَيْسِنَهُ، ففتحتهُ إعرابَ كالفتحة في (زيدٌ عِنْدَكَ)، وذلك مخالفة الخبر للمبتدأ تقتضي عندهم تصبّه، وأحسنَ إنما في المعنى وصفُ لزيد، لا لضمير (ما) و(زيدٌ) عندهم مشبه بالمفعول به)⁽²⁾.

ما جاء به العكברי في أن (أ فعل) إِسْم قد نفى جزء منه ابن هشام بمتابعة الكسائي للبصريين في رأيهما، أما ما قاله عنهم من أنهم يقولون عنه بأنه اسم فلم نعثر على أيٍ من الكوفيين من قال بهذا الرأي.

اما مسألة التعجب من الألوان، فهي أحدى المسائل التي ذكرتها كتب الخلاف في عرضها للمسائل الخلافية إذ أن هناك خلافاً بين البصريين والكوفيين في هذه المسألة. إذ ذهب البصريون إلى أنه: (لا يبني فعل التعجب من الألوان. وقال الكوفيون يبني من البياض والسواد فقط)⁽³⁾.

وعند رجوعنا إلى مصادر البصريين والكوفيين وجدنا البصريين الذين يتزعم مذهبهم الخليل قد أشار إلى ما لا يجوز فيه ما أفعله في باب التعجب (وذلك

(1) التبيين: 285، المسألة: 42

(2) أوضح المسالك: 272/2 - 273

(3) التبيين: 292، المسألة: 43

ما كان أفعل وكان لوناً أو خلقةً، إلا ترى أنك لا تقول: ما أحمره ولا ما أبيضه ولا تقول في الأعرج: ما أعرجه، ولا في الأعشى: ما أعشاه إنما تقول: ما أشد حمرته، وما أشد عشاه، ومالم يكن فيه ما أ فعله لم يكن فيه أ فعل به رجلاً، ولا هو أ فعل منه، لأنك تريد أن ترفعه عن غاية دونه كما أنت إذا قلت: ما أ فعلة فأنت ت يريد أن ترفعه عن الغاية الدنيا، والمعنى في أ فعل به وما أ فعله واحد، وكذلك أ فعل منه، وإنما دعاهم إلى ذلك أن هذا البناء داخل في الفعل، إلا ترى قلته في الأسماء وكثترته في الصفة لمضارعتها الفعل فلما كان مضارعاً للفعل موافقاً له في البناء كره فيه ما لا يكون في فعله أبداً⁽¹⁾ يتبع من قول الخليل أنه لم يقتصر في عدم إجازته أن تأتي صيغة (ما أ فعله) في الألوان فقط وإنما في الأعراض التي تعرض على الإنسان كالعرج والعشي كما يؤكد أيضاً أن صيغة (ما أ فعله وأ فعل به وكذلك أ فعل منه) تحمل معنى واحداً كما يؤكد أن هذا البناء معناه ودلالته تقترب من الأفعال عنها في الأسماء لقلته في الأسماء وكثترته في الصفة لمضارعتها الفعل فلما كان مشابهاً للفعل في بنائه كره فيه ما لا يجوز في فعله أبداً.

وقد حذا الفراء حذو الخليل في مسألة مجيء ما كان على أفعل - فعلاء. مثل أحمر حمراء وكذلك أحمرى. وما كان على صيغة فعلت فلا يجوز الأتيان بها دون المجيء بأشد مع صيغة أفعل منه، وكما بدا واضحاً من قول الخليل أن هذه الصيغة (ما أ فعله، أ فعل منه، أ فعل به) تأتي بمعنى واحد ونستدل على رأي الفراء هذا من خلال قوله: (والعرب إذا قالوا: هو أ فعل منك قالوا في كل فاعل وفعيل وما لا يزيد في فعله شيء على ثلاثة أحرف فإذا كان على فعلت مثل زخرفت، أو فعلت مثل احمررت واصفررت لم يقولوا: هو أ فعل منك، إلا أن يقولوا: هو أشد

(1) الكتاب: 4 / 98.

حمرة منك، وأشد زخرفة منك، وإنما جاز في العمى لأنه لم يُرَد به، عمى العين، إنما أراد به – والله أعلم – عمى القلب، فيقال فلان أعمى من فلان في القلب (الاتقل) هو أعمى منه في العين، فذلك أنه لما جاء على مذهب أحمر وحمراء ترك فيه أفعل منك كما ترك في كثيرة⁽¹⁾. ما لم يجزه الخليل في ما أ فعله لم يجزه الفراء في أفعل منه والمعنى واحد.

وقد أورد الفراء صيغة التعجب القياسية أفعل به في قوله تعالى: ﴿أَبْصِرْ بِهِ، وَأَسْمِعْ﴾⁽²⁾ قال الفراء (يريد الله تبارك وتعالى كقولك في الكلام: أكرم بعد الله، ومعناه: ما أكرم عبد الله، وكذلك قوله: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾⁽³⁾ ما أسمعهم وما أبصراهم. وكل ما كان فيه معنى من المدح والذم فإنك تقول فيه أظرف به وأكرم به)⁽⁴⁾.

إن هذه الألفاظ لا تكون دالة على الأمر، وإدخال حروف الجر (من، الباء) جاء حائلاً دون وقوعها أمراً⁽⁵⁾. يتجلّ أثر الخليل واضحاً في الفراء، أما ما قاله العكّري من أن البصريين لا يجوزون أن يبنّي فعل التعجب من الألوان. فهم لم يقتصرّوا على الألوان فقط بل أمتدّ المنع لديهم في العاهات التي تبدو في الإنسان مثل العرج والعشى: فلا يجوزونه إلا بأشد وكذلك الكوفيون لم يقتصر المنع لديهم على اللونين الأبيض والأسود بل أمتدّ ليشمل الأحمر والاصفر أيضاً وكذلك الصفات المعنوية مثل عمى القلب. وهذا الإلتقاء بين الخليل والفراء في تعليهما لصيغة التعجب، وأنه لا يجوز التعجب من عمى العين وغيرها من العيوب

(1) معاني القرآن للفراء: 2 / 127 - 128.

(2) سورة الكهف: الآية: 26.

(3) سورة مريم: الآية: 38.

(4) معاني القرآن للفراء: 2 / 139.

(5) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 106.

وتعليل هذه الظاهرة لديهما يتلخص في ان الافعال التي تأتي للالوان والعيوب بابها أفعال وأفعال كأسود وأبيض وغير ذلك مما لا يُحصى، فإذا قالوا: فعل، فإنهم ينونون المذوف يدلّك على ذلك تبقيتهم حكمه وهو تصحيح الواو والياء في عور وصيّد، إذ لو لم يكن التقدير فيهما أعرور وأصيّد لوجب أن يقال: عار وصاد، كما قالوا: هاب وخاف، والاصل خوف وهيب، لأن الواو والياء إذا تحركتا حركة لازمة وأنفتح ما قبلهما قلبا الفأ فلما قالوا: عور فصححوا الواو علمت ان المذوف مراد ومنزلته منزلة الثابت في اللفظ إذا عاد المذوف سُكّن ما قبل الواو، الا ترك تقول أعرور فتشكّن العين فلما كان الامر على ما وصفنا لم تقل: ما أعروره وما أحوله، كما لا يقال في أحمر: ما أحمره وفي أبيض: ما أبيضه، وجعل سبب امتناعهم من ان يقولوا: ما أعروره أنه على أكثر من ثلاثة أحرف في التقدير، وهذا مذهب واضح، وتكون دلالة هذه الافعال على الالوان والعيوب علة لأمتناع دخول التعجب عليها، قالوا: لأنها خلقه كاليد والرجل، فكما لم يقولوا: ما أيداه وما أرجله ولكن ما أشد يده، وما أقوى رجله، كذلك يقال: ما أشد حمرته، وأقوى سواده، وأقبع عوره، ولا يقال: ما أعروره وما أحمره، وحكم زرق وما أشبهه حكم عور، لأنهم إذا ذكروا فعل، فالمقصود أفعّل، فيجري على حكم الاصل، فلا يقال: ما أزرقة كما لا يقال: ما أحمره، وقد يأتي ذلك في ضرورة الشعر، قال الشاعر⁽¹⁾:

أَمَا الْمُلُوكُ فَأَنْتِ الْيَوْمَ الْأَمْهُمْ لَؤْمًا وَأَبْيَضُهُمْ سِرْيَا لَطَّابَخ⁽²⁾

من الأدوات الدالة على التعجب لفظ (ويكأن) وقد اختلف فيها فمنهم من ذكر أنها من حرفين أي (وي) و (كأن) ومنهم من ذكر أنها حرف واحد، ترد

(1) طرفة بن العبد، ينظر: ديوانه: 18.

(2) ينظر: العلل لابن الوراق: 413 – 414، المقتضى: 1/380.

بصيغة التعجب وأول من أشار إليها الخليل فيما نقله سيبويه عنه إذ قال: (سألت الخليل رحمة الله عن قوله: ﴿وَيَكَانُهُ لَا يُفْلِحُ﴾⁽¹⁾ وعن قوله تعالى جده: ﴿وَيَكَانُهُ
الله﴾⁽²⁾ فزعم أنهاوى مفصولة من كأن، والمعنى: وقع على أن القوم انتبهوا
فتكلموا على قدر علمهم أو تبهوا ثقيل: أما يُشبه ان يكون هذا عندكم
هكذا، والله تعالى أعلم، وأما المفسرون فقالوا: ألم تر أن الله)⁽³⁾ وقال الاخش
عن قوله (ويكأن) (المفسرون يفسرونها "ألم تر أن الله")⁽⁴⁾ وهو ما ذهب اليه
الخليل كما وان الكسائي يتافق مع الخليل في تركيب (ويكأن) يتبين هذا من
خلال تفسير قوله تعالى: ﴿وَيَكَانُهُ لَا يُفْلِحُ الْكُفَّارُونَ﴾⁽⁵⁾ بقوله: أن القوم تبهوا أو
تبهوا فقالوا: (وي) وقال الكسائي: (وي) فيه معنى التعجب، وروى الكسائي
الوقف على كلمة (وي) وقال: كلمة تفجع، وقال الكسائي (ويكأن) حرف
واحد بجملته وهو بمعنى: ألم تـ⁽⁶⁾.

ويكأن لفظها لفظ التشبيه وهي عارية عن هذا المعنى، وللحظ وجه اللقاء
بين الخليل والكسائي في هذه اللفظة حتى أنه لم يخالفه في أدق ما قيل عنها.
ويحكى ان اعرابية قالت لزوجها أين ابنك؟ فقال: ويكانه وراء البيت،
أي: أما ترينـه وذهب الفراء الى ان (وي) متصلة بالكاف وأصلـه (ويـلك) وحذفتـ

(1) سورة القصص: الآية: 82.

(2) سورة القصص: الآية: 82.

(3) الكتاب: 154/2، وينظر: الاصول في النحو: 1/251، اعراب القرآن للنحاس 3/244، كتاب حروف المعاني: 1/68، شرح مفصل: 4/76، مغني اللبيب: 483.

(4) معاني القرآن للاخشن: 2/654.

(5) سورة القصص: الآية: 82.

(6) ينظر: اعراب القرآن للنحاس: 3/244، والخصائص: 3/171، شرح اللمع: 1/221، كتاب حروفـ المعاني: 1/67.

اللام وهو رأي ضعيف لأن القوم لم يخاطبوا واحداً، ولأن حذف اللام من هذا لا يُعرف⁽¹⁾.

وعند رجوعنا إلى رأي الفراء في كتابه وجدنا له رأياً مشابهاً لرأي الخليل، ما ذكره ابن الأنباري قد ذكره الفراء عند عرضه لآراء النحويين؛ أي أن هذا الرأي غير ملزم به وفيما يأتي عرض لهذا الرأي:

قال الفراء عن قوله تعالى: ﴿وَنِكَّاٰتَ اللَّهُ﴾⁽²⁾ (في كلام العرب تقرير، كقول الرجل، أما ترى إلى صُنْعَ اللَّهِ. وأنشدني:⁽³⁾

وَيَكَانُ مَنْ يَكُنْ لَهُ شَبَّ يُحَدِّثُ بَبْ وَمَنْ يَفْتَقِرُ يَعْشُ عِيشَ ضُرِّ

قال الفراء: (واخبرني) شيخ من أهل البصرة قال: سمعت اعرابية تقول لزوجها: اين ابنك ويلك؟ فقال: وَيَكَانُهُ وراء البيت معناه: أما ترينـه وراء البيت. وقد يذهب بعض النحويين إلى أنهما كلامتان يريد وَيَكَانُهُ، أراد ويلك، فحذف اللام وجعل (أن) مفتوحة بفعل مضمر، كأنه قال: ويلك اعلم انه وراء البيت، فأضمر (اعلم) ولم نجد العرب تُعمل الظن والعلم بإضمار مضمر في أن.

وذلك أنه بيطل اذا كان بين الكلمتين أو في آخر الكلمة، فلما أضمهـ جرى مجرى الترك؛ ألا ترى أنه لا يجوز في الابتداء أن تقول: يا هذا أنك قائم، ولا يا هذا أن قمت تريـدـ: علمـتـ أو أعلـمـ أو ظـنـتـ أو ظـنـ.

قال وقد قال آخرون: أن معنى (ويـ كـانـ) أن (ويـ) منفصلة من (كـانـ) كـقولـكـ للـرـجـلـ: ويـ، أما تـرىـ ما بـيـنـ يـديـكـ، فـقالـ: (ويـ)، ثم استأنـفـ (كـانـ) يعني (كـانـ اللـهـ يـبـسـطـ الرـزـقـ) وهي تعـجبـ، و(كـانـ) في مذهبـ الـظـنـ والـعـلـمـ،

(1) البيان في غريب اعراب القرآن: 273/2

(2) سورة القصص: الآية: 82.

(3) زيد بن عمرو، ينظر: خزانة الادب (متحفـةـ): 6/404.

قهذا وجه مستقيم. ولم تكتبها العرب منفصلة. ولو كانت على هذا لكتبوها منفصلة، وقد يجوز أن تكون كثريها الكلام فوصلت بما ليس منه)⁽¹⁾.

فالفراء يتفق مع الخليل في دلالتها واستعمالها وقد علق أبو جعفر النحاس على رأي الفراء هذا فقال: (وحكى الفراء إن بعض النحويين قال: أنها وإنك أي ويلك ثم حذفت اللام، قال أبو جعفر: وما أعلم جهة من الجهات إلا أن هذا القول خطأ منها فمن ذلك أن المعنى لا يصلح عليه لأن القوم لم يخاطبوا أحداً فيقولوا له ويلك)⁽²⁾.

أما أبو بكر بن الأنباري فقد استشهد برأي الفراء السالف الذكر⁽³⁾ وأضاف إليه فقال (إإن قال قائل: لم وصلوا الياء بالكاف فجعلها حرفاً واحداً وهذا حرفان؟ قيل له: لما كثربهما الكلام جعلا حرفاً واحداً كما جعلوا **﴿يَتَبَّعُ﴾**⁽⁴⁾ في المصحف حرفاً واحداً⁽⁵⁾. وهذا حرفان لكثرتهم، وهو في المصحف (ويكانه) حرف واحد)⁽⁶⁾.

أيد الكسائي والفراء وأبو بكر بن الأنباري الرأي الذي ذهب إليه الخليل ولا سيما عند عرض الفراء وأبي بكر لأراء العرب في هذا اللفظ واستقر الأمر عندهم في رأي الخليل مما يدل على أثر الخليل فيهما. وقد رجع أبو جعفر النحاس كفته من قال في هذا اللفظ فقال: (أحسن ما قيل في هذا قول الخليل رحمه الله ويونس وسيبوه والكسائي أن القوم تتبعوا أو **ئَبْهُوا** فقالوا (وَيْ)، والمتقدم من

(1) معاني القرآن للفراء: 2/312.

(2) اعراب القرآن للنحاس: 3/244.

(3) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء: 1 / 394 - 397.

(4) سورة طه: الآية 94.

(5) تأويل مشكل القرآن: 401.

(6) إيضاح الوقف والابتداء: 1 / 397.

العرب يقول في حال تندمه وي)⁽¹⁾

2. المدح والذم:

إن المدح إن تذكر المدوح بكلام وألفاظ تستوجب المدح، أما الذم فهو ذكر المذموم بما يستتبع، وقد وضع العلماء ألفاظاً للمدح والذم، فمن ألفاظ المدح (نعم، وحبذا)، أما ألفاظ الذم فهي (بئس، لا حبذا).

نعم وبئس:

من الألفاظ التي تستعمل للمدح والذم وقد (نقلت (نعم و بئس) من النعمة والبؤس الى المدح والذم، وفي كل واحدة منها أربع لغات، قالوا: (نعم و بئس) بكسر الأول وسكون الثاني، ونظيره من الأسماء جبر وعديل و(نعم و بئس) بكسر الأول والثاني ونظيره ابل واطل، و(نعم و بئس) بفتح الأول وسكون الثاني وتوهين الهمزة من بئس ونظيره كلب وفلس و (نعم و بئس) بفتح الأول وكسر الثاني ونظيره شرب وعلم من الأفعال وفخذ وكتف من الأسماء..... ونعم وبئس يرفعان المعرفة فاعلاً، وينصبان النكرة تمييزاً ولا يدخلان الا على الاجنس)⁽²⁾. إن فعلية نعم وبئس ليست مطلقة؛ وذلك لأن (كل الأفعال متصرفة إلا ستة أفعال منها: وهي (نعم و بئس وحبذا و فعل التعجب وليس وعسى، والتصرف يكون بالماضي والحال والمستقبل والأمر والنهي)⁽³⁾.

ونعم وبئس (فعلان عند البصريين والكسائي، واسمان عند باقي الكوفيين جامدان رافعان لفاعلين، معرفين بآل الجنسية نحو ﴿نعم العبد﴾⁽⁴⁾)

(1) اعراب القرآن للنحاس: 244/3.

(2) كشف المشكك: 1/390. وينظر: تسهيل الفوائد: 126.

(3) المصدر نفسه: 1/208 وينظر: المصدر نفسه: 126.

(4) سورة ص: الآية 30.

و⁽¹⁾ يُشَكُ الشَّرَابُ⁽²⁾ أو بالإضافة إلى ما قارنها نحوه ⁽³⁾ وَلَنَعْمَ دَارُ الْمُتَقِينَ⁽⁴⁾ فَلَيَقُسَ مَقْوِي الْمُتَكَبِّرِينَ⁽⁵⁾. أو إلى مضارف لما قارنها، .. أو ضمائر متترتين مفسرين بتمييز، نحو: ⁽⁶⁾ يُشَكُ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا⁽⁷⁾.

جاءت نعم ويشك فعلين ماضيين غير متصرفين عند البصريين، وجاءا عند الكوفيين اسمين، و قالوا عنهمما، وهما في الأصل صفة لموصوف محذوف كأنك إذا قلت: نعم الرجل زيد فتقديره: الرجل نعم الرجل، ولما حذفت الموصوف وهو اسم فكما كان الرجل اسمًا فكذلك ما قام مقامه والرجل مرفع بنعم كما يرتفع الفاعل باسم الفاعل⁽⁶⁾. وفيما يأتي عرض لأراء البصريين والكوفيين للتأكد من صحة هذا الرأي. أشار الخليل إلى (نعم) في باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه فيه فقال: (وذلك قوله: ما أحسن عبد الله) زعم الخليل أنه بمنزلة قوله: شيء أحسن عبد الله، ودخله معنى التعجب، وهذا تمثيل ولم يتكلم به، ولا يجوز أن تقدم عبد الله وتؤخر ما ولا تزيل شيئاً عن موضعه ولا تقول فيه ما يُحسن، ولا شيئاً مما يكون في الأفعال سوى هذا..... ومثل ذلك غسلته غسلاً نعمًا؛ أي نعم الغسل⁽⁷⁾:
 أبان الخليل عن مجيء (نعم) كان فعلاً ماضياً ولكنه غير منصرف. (ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه).

(1) سورة الكهف: الآية 29.

(2) سورة النحل: الآية: 30.

(3) سورة النحل الآية 29.

(4) سورة الكهف: الآية 50.

(5) أوضح المسالك: 283/2 - 285.

(6) ينظر: التبيين: 274، مسألة: 40.

(7) الكتاب: 1/72 - 73. ينظر: شرح المقدمة المحسبة: 1/138.

وأتفق العكبري وأبو بكر بن الأنباري في حكايتهم عن مجيء (نعم) متصل بها ضمير المرفوع (نعموا حالاً الزيتون)⁽¹⁾.

فهو بهذا يؤكد أن (نعم) فعل بدليل اتصال الضمائر بها، والضمائر لا تتصل إلا بالفعال. ومما يعزز أنثر الخليل لم يقف عند الكسائي فقط بل امتد أثره للفراء ما جاء في كتابه إذ قال: (والعرب توحد (نعم وبئس) وإن كانتا بعد الأسماء فيقولون: أما قومك فنعموا قوماً، ونعم قوماً، كذلك (بئس) وإنما جاز توحيدهما لأنهما ليستا بفعل يلتمس معناه، إنما أدخلوهما لتدللا على المدح والذم إلا ترى أن لفظهما لفظ (فعل) وليس معناهما كذلك، وإنه لا يقال منهما (يأس الرجل زيد، ولا ينعم الرجل أخوك): فلذلك استجازوا الجمع والتوحيد في الفعل ونظيرهما: ﴿عَسَّاقَ يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ﴾⁽²⁾ وفي قراءة عبد الله (عسو ان يكونوا خيراً منهم)، إلا ترى أنك لا تقول: يعسّى كما لم تقل ييأس)⁽³⁾.

وقال الفراء أيضاً: (ويجوز أن تذكر الرجلين فتقول: بئسا رجلين، وبئس رجلين، وللقوم: نعم قوماً ونعموا قوماً، كذلك الجمع من المؤنث، وإنما وحدوا الفعل وقد جاء بعد الأسماء؛ لأن بئس ونعم دلالة على مدح أو ذم لم يرد منها مذهب الفعل، مثل: قاما وقعدا، فهذا في بئس ونعم مطرد كثير، وربما قيل في غيرهما مما هو في معنى بئس ونعم)⁽⁴⁾.

الفراء يؤكد أن (نعم وبئس) لم تعد مثل (فعل) وذلك لجمودها وعدم تصرفها لزوال معناها الأصلي المشتق من النعيم والبؤس وبقاء معنى المدح والذم

(1) الانصاف: 97/1، المسألة: 14، والتبيين: 274، المسألة 40.

(2) سورة الحجرات: الآية 11.

(3) معاني القرآن للفراء: 141/2 – 142.

(4) معاني القرآن للفراء: 268/1.

فيهما فقط مثل (عسى) في قوله تعالى المذكور، ويؤكّد عدم تصرفهما بعدم اجازة (يُبَاس... ولا ينعم) فهما مثل (عسى) فعلاًن جامدان غير متصرفين.

أما ما ذكره ابن الباري عن الكوفيين بأنهم يقولون باسمية نعم وبئس⁽¹⁾ وكما يبدو من خلال نقلنا لآراء الكسائي والفراء اللذين يُعدان من زعماء المذهب الكوفي في أن رأي الكوفيين المنقول عنهم رأي يفتقر إلى دليل ملموس، لأننا رأينا ان (الكسائي والفراء) يسلمان بفعالية (نعم وبئس) وبأنهما فعلاًن ماضيان جامدان، فضلاً عن هذا (أن تاء التأنيث الساكنة تتصل بنعم كقولك: نعمت المرأة هند، وهذا لا يكون في الأسماء، فان قيل: التاء قد تتصل بالحروف نحو: (رُبَّت، وُتْمَت) و(لات) فلا يدل اتصالها بنعم على أنها فعل، قيل: اتصالها ساكنة بـ(نعم) دليل على أنها فعل، وليس كذلك (ثم و رب) لأنها متحركة ويدل على الفرق بينهما ان التاء في (نعمت) تدل على تأنيث الفاعل. كدلالة التاء في قامت، والتاء في (ثمت) و(ربت) تدل على تأنيث الكلمة في نفسها، لا على التأنيث في غيرها، أما (لات) فقد قيل ان⁽²⁾ التاء متصلة بما بعدها: لأنهم قالوا: (تالآن) و(تحين) وليس قبلها (لا) ومنهم من قال: هي متصلة بلا ولكن حكمها حكم (ربت) ولذلك وقف عليها قوم بالهاء فقالوا: (لان) لم يقف أحد على نعمت بالهاء.

فإن قيل: لحقوق التاء بنعم غير لازم بل يجوز أن تقول (نعم المرأة هند)، قيل: دخولها أحسن وأما حذفها فلان المرأة في معنى الجنس فكان التذكير لذلك على أن الحجة في جواز دخولها لا في وجوبه⁽³⁾.

(1) الانصاف: المسألة 14: 97/1

(2) التبيين: 275، المسألة: 40، وينظر: تسهيل الفوائد: 127 – 128، حاشية الخضري: 42/2

(3) التبيين: 275، المسألة: 40.

نص الخليل على ان (نعم و بئس) ليست كغيرها من الأفعال؛ لذلك لا تخضع الى هذه التسميات بل هي أفعال خاصة بالمدح والذم.
وما ذكر عن اسميتها بأدلة واهية لا يغير ما قاله الخليل ولا شيئاً مما يكون في الأفعال سوى هذا.

2. حبذا:

من أفعال المدح وهو { فعل ماض) لزم (ذا) فرفعه فاعلاً وصار كالكلمة الواحدة، ولذلك لا يتصرف تصرف الأفعال تقول: حبذا زيد فترفع زيداً مبداً (حب) فعل (ذا) فاعل، وهما خبر لزيد مقدم عليه⁽¹⁾.

وأول من ذكر حبذا هو الخليل رحمه الله (وزعم أن حبذا بمنزلة حب الشيء، ولكنّ ذا وحبّ بمنزلة الكلمة واحدة نحو: لولا، وهو اسم مرفوع كما تقول: يا ابن عمّ، فالعلم مجرور، الا ترى أنك تقول للمؤنث حبذا ولا تقول حبّه؛ لانه صار مع حبّ على ما ذكرت لك، وصار المذكور هو اللازم: لانه كالمثل⁽²⁾). أفادنا الخليل بأن (حبذا) الكلمة واحدة وهي اسم مرفوع وهي لا تؤنث وقد أخذ الفراء رأي الخليل هذا وبنى عليه إذ قال: (الا ترى أن حبذا لا يدخلها تأنيث ولا جمع⁽³⁾. كما يرى الفراء ان (حب) مع (ذا) بمنزلة حرف واحد، وأيد أبو بكر بن الانباري هذا الرأي أيضاً⁽⁴⁾. أما ثعلب فكان أكثر تأثراً بالخليل في استعمال (حبذا) فقال: (والعرب تقول: حبذا، وحبذا لا يشى ولا يجمع ومعناه: حب الشيء

(1) كشف المشكك: 1/391

(2) الكتاب: 80/2، وينظر: المقتضب 145/2، شرح جمل الزجاجي: 2/610

(3) معاني القرآن للفراء: 1/58.

(4) ينظر: المصدر نفسه: 1/57 – 58، و ايضاح الوقف والابتداء: 1/336 – 337

ذا، وحب الشيء زيد، ونعم الشيء زيد، ونعم الشيء زيدان)⁽¹⁾. من قول الفراء وتعلب يتضح أن أفكار الخليل التي طرحتها في حلقات درسه لم تكن لتفارق الكوفيين إذ أخذوا بها وتأثروا فيها وكانت عماداً لذهبهم الكوفي وان أصل (حب) (فعل) على وزن (كَرْمٌ) فحذفت الضمة من الباء الأولى وأدغمت في الباء الثانية وأنما كان وزنها فَعُلْ من وجهين:

أقوالهما: أن اسم الفاعل منها (حبّيْبٌ) وفعيل أكثر ما يكون ماضيه على (فعل) نحو كَرْمٌ فهو كريم، ولأن الأفعال اذا أريد منها ما يراد في (نعم وپئس) فأكثر ما يستعمل على (فعل) كقولك: (حَسْنَ رجلاً زَيْدًا) فلما استعملت (حبّيْداً) استعمال (نعم) وان كانت (نعم) على وزن (فعل) وجب ان يحمل (حبّيْداً) على (فعل) لكثره (فعل) في هذا الباب⁽²⁾.

وان (ذا) لا يتغير في الأفراد والتذكير بل يقال (حبذا الزيدان والهنودات) أو (الزيدون والهنودات); لأن ذلك كلام جرى مجرى المثل... وقال ابن كيسان: (لأن المشار إليه مضاف محذوف؛ أي: حبذا حُسْن هند)⁽³⁾.

وقد ذعم العلماء (أن الفعل في (حبذا) مبني على الأسم، وأنهما جمياً بمنزلة شيء واحد)، واستدلوا على ذلك بثلاثة أشياء:

أحدها: أنهم وجدوا ذلك للمذكر والمؤنث على حالة واحدة.
والآخر: لما لم يقل (حبّيْداً) دون أن يتبع بالممدوح أو المدحوه علم أن (حبّيْداً) بمنزلة الاسم المبتدأ الذي يحتاج إلى خبر.

والثالث: أنه لا يجوز الفصل بين الفعل والفاعل نحو: (حب في الدار ذا).

(1) مجالس ثعلب: 2/ 557، وينظر: شرح جمل الزجاجي: 2/ 609.

(2) العلل في النحو لابن الوراق: 390.

(3) أوضح المسالك: 2/ 292.

فأما ما اعتلوا به من كونه في التأنيث والتذكير على صيغة واحدة فلو قال قائل: ان قولنا (ذا) في هذا الموضع لما كان اسمًا شائعاً يدل على كثرة، والدليل على ذلك أنه لا يجوز: حَبْ زيد، كما لا يجوز: (يقم زيد) لأنه فعل يقتضي اسمًا عاماً مثله، ووضعه للمدح كما وضع (نعم) له⁽¹⁾.

وجميع هذه الأقوال وتفاصيلها التي ذكرها العلماء تصب في مجرى واحد الا وهو الأثر الذي أثره الخليل للعلماء الذين آتوا بعده ولاسيما الفراء وثعلب وتأيد أبو بكر بن الأنباري لرأيهما في تركيب واستعمال (حبا). ولاشك ان هذا التركيب قد كساها حلقة جديدة فكانت كنعم للمدح.

نداء الاسم المضاف الى ياء المتكلم:

فكرة نداء الاسم المضاف الى ياء المتكلم هذه قد تبنها الخليل فيما نقل عنه سيبويه إذ قال: (وقالوا: يا ابن أم، ويابن عم، فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد؛ لأن هذا أكثر في كلامهم من ابن أبي ويابن غلامي، وقد قالوا أيضاً: يا ابن أم ويابن عم، كأنهم جعلوا الأول والآخر اسمًا ثم أضافوا الى الياء، كقولك: يا أحد عشر أقبلوا، وان شئت قلت: حذفوا الياء لكثرتها هذا في كلامهم وعلى هذا قول أبي النجم:

❖ يا ابنة عمًا لا تلومي واهجعي❖

واعلم ان كل شيء ابتدأته في هذين البابين أولاً فهو في القياس، جميع ما وصفناه من من هذه اللغات سمعناه من الخليل رحمه الله ويونس عن العرب⁽²⁾.
تجيء (يا ابن أم ويابن عم) بالفتح والكسر عند الخليل، وبقياس عليهما ما شابههما مما تقدمها حرف النداء وما دلّ معناها على النداء، وقد أخذ

(1) المسائل المشكلة: 201.

(2) الكتاب: 214/2، 303، وينظر: الأصول في النحو: 1/341.

الكوفيون مجيء النصب والخض في المنادى المضاف ولا سيما الفراء الذي قال عن قوله تعالى: ﴿قَالَ أَبْنَ أُمَّ﴾⁽¹⁾ يقرأ⁽²⁾: (ابن أم، وأم) بالنصب والخض، وذلك أنه كثر في الكلام فحذفت العرب منه الياء ولا يكادون يحذفون الياء إلا من الاسم المنادى يضيفه المنادى إلى نفسه إلا قولهم: يا بن عم ويا بن أم، وذلك أنه يكثر استعمالها في كلامهم، فإذا جاء ما لا يستعمل أثبتوا الياء فقالوا: يا ابن أبي، ويا ابن أخي، ويا بن خالي، فأثبتتوا الياء، ولذلك قالوا: يا بن أم، ويا بن عم، فتصبوا كما تتصبب المفرد في بعض الحالات، فيقال: حسرتا، يا ويلنا، فكأنهم قالوا: يا أمّاه ويا عمّاه، ولم يقولوا ذلك في آخر، ولو قيل كان صواباً، وكان هارون أخاه لأبيه وأمه، وإنما قال له (يا ابن أم) ليستعطفه عليه⁽³⁾.

يتبين لنا من قول الفراء هذا أنه يجيز أن تحذف الياء من (يا ابن أم ويا ابن عم) لكثرتها في الكلام، وهي خاصة بما يلازم النداء وهو الاسم المنادى إذا أضافه المنادى إلى نفسه، وهذا النصب والجر الذي جاء في قراءة القراء ووافق الفراء عليه سبق وأن سجلنا رأي الخليل فيه في هذه المسألة وموافقة الفراء لآراء الخليل يوضح لنا أن الأثر الذي استمدته الفراء من الخليل بدا كالشمس المشرقة في عتمة الظلام.

وقد علل ابن يعيش من قرأ هذه القراءة رأي النصب والجر فقال: (فالذي قال: يا ابن أم ويا ابن عم)، فإنه جعله ابناً وأمًا جمیعاً بمنزلة اسم واحد. كما ورد عن الخليل فيبني الاسم الآخر على الفتح ويبني الاسم الذي هو المصدر؛ لأنه

(1) سورة الأعراف: الآية 150.

(2) قرأ ابن عامر وأبو بكر وحمزة والكسائي (قال ابن أم) في هذه الآية وفي طه بكسر الميم والباقيون بفتحها، ينظر: التيسير في القراءات السبع: 113.

(3) معاني القرآن للفراء: 394/1.

كالبعض للثاني فالفتحة في الأول ليست لنصبه وإنما هي بمنزلة الفتحة من (خمسة عشر) وهم ما في موضع مضموم من حيث كانا بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر وهو مقصود.

أما وجه الكسر فقد قرأ بها ابن عامر وحمزة والكسائي يا ابن أم بالكسر؛ وذلك إنما لما جعلا كاسم واحد وأضافهما إلى نفسه حذف الياء وبقيت الكسرة دليلاً كما يفعل بالاسم الواحد نحو: يا غلام وبأبيه: يا أحد عشر أقبلاوا⁽¹⁾ أما الوجه الآخر فهو الكسرائي (هو جعل الأسمين اسمًا واحدًا، فلما صار بهذه المنزلة جريأً مجرى (غلام صاحب) وأجتنىء بالكسرة)⁽²⁾. يتجلّى من هذا أن الكسائي في قراءته الكسر يبني وجه تأثيره بآراء الخليل في المنادى المضاف، وذلك في مجيء (يا ابن أم وبأبيه) اسمًا واحدًا وأضافتهما إلى نفسيهما وحذف الياء وابقاء الكسرة دليلاً على الياء المحذوفة. وسار أبو جعفر النحاس على رأي الخليل فقال عن قوله تعالى: ﴿فَإِنْ يَبْتَوِمُ﴾⁽³⁾ بالفتح يجعل الأسمين اسمًا واحدًا، وبالخفض على الإضافة، قال أبو اسحاق ويجوز في غير القرآن (يا ابن أمري) بالياء⁽⁴⁾.

لقد جعل الكوفيون مسألة خفض (أم) و (عم) ونصبهما التي أخذوها عن الخليل من الدوافع المشجعة لهم لكي يقبسوا عليها ما شاكلاها من مسائل النداء مضاف إلى ياء المتكلم ونجد هذا واضحًا عندهم في تأييدهم لهذا الرأي من خلال قوله تعالى: ﴿يَتَأَبَّ إِلَيْ رَأْيِتُ﴾⁽⁵⁾ إذ قال أبو بكر بن الأنباري: (اختلف القراء

(1) شرح المفصل: 13/2

(2) العلل لابن الوراق: 427

(3) سورة طه: الآية 94

(4) اعراب القرآن للنحاس: 55/3

(5) سورة يوسف: الآية 4

فيه⁽¹⁾، فكان نافع وعاصم والأعمش وأبو عمرو وحمزة والكسائي يقرؤون (يا أبٍت) بخض التاء، وكان عبد الله بن عامر اليحصبي وأبو جعفر زيد بن القعقاع يقرأن (يا أبٍت) بفتح التاء وروي عن بعض القراء أنه كان يضم التاء فيقول: (يا أبٍت) بالرفع، فمن قرأ (يا أبٍت) بالخض وقف على التاء ولا يجوز أن يقف على الهاء؛ لأن الخفضة التي في التاء تدل على ياء المتكلّم؛ وإنما حذفت الياء لكثر الاستعمال حذفت من قوله: (ياقوم) (يا عباد) ومن قرأ (يا أبٍت) بالنصب كان له مذهبان: أحدهما أن يقول: أردت (يا أبٍ) بالترخيّم ثم أدخلت الهاء؛ لأنها أشبع للكلام ثم عرّبتها باعراب الياء، فمن هذا الوجه يجوز أن تقف على الهاء، والوجه الآخر: أن تقول: أردت الندبة (يا ابته) فمن هذا الوجه لا يجوز الوقف على الهاء، أنسدنا أبو العباس:

كليني لهم يا أميمة ناصب وليل أقاسيه بطيء الكواكب
 وقال لنا أبو العباس ثعلب - يجوز أن يكون أراد الترخيّم (يا أميم ناصب)
 فأدخل الهاء، ويجوز أن يكون أراد الندبة (يا أميماته).
 ومن قرأ (يا أبٍت) بالرفع جاز له أن يقف على الهاء، قال الفراء: (ولا نعلم
 أحداً قرأ بالرفع)⁽²⁾.

يتبيّن من هذا أن فكرة نصب المنادي وخفضه عند حذف الياء قد وصفها بها الخليل ثم تبنّاها بعده الكوفيون فقايسوا عليها كل ما شابهها ولم يجيزوا الرفع، لأن الرفع فيه ثقل على الاسم المنادي وكثرة الاستعمال تبيّح في الغالب ما يكون أسهل في النطق وأخف على الاستعمال لهذا اختاروا عند حذف الياء الفتحة أو الكسرة وما علل العلماء به هذه الظاهرة يكفي لايضاحها.

(1) اذ قرأ ابن عامر (يا أبٍت) بفتح التاء حيث وقع والباقيون بكسرها وابن كثير وابن عامر يقفنان (يا أبٍه) بالهاء، التيسير في القراءات السبع: 127.

(2) ايضاح الوقف والابتداء: 1/ 296 - 297.

المبحث السادس

معانٍ الأدوات النحوية

وضع العلماء لكل لفظ من الألفاظ ولكل حرف من الحروف معنى يدل عليه وقد أخذوا هذه المعاني من الاستعمالات المختلفة للألفاظ والحروف ومن هذه الحروف التي وجدنا الأثر البصري واضحًا في الدرس الكوفي هي:

1. إن:

اتفق العلماء على أن مواضع كسر همزة (إن) تختلف عن مواضع فتحها، فالموضع الذي تقع فيه همزة (إن) مكسورة يختلف عن الموضع الذي تقع فيه همزة (أنَّ) مفتوحة، وتقع همزة (إن) مكسورة في الابتداء؛ وذلك لأنَّ (أن) المفتوحة وما بعدها في تقدير اسم والمكسورة لا تكون مع ما بعدها اسمًا، فلما اختلف حكمها وجب الفصل بينهما وقد خصت همزة إن بالكسر؛ لأن الكسر أنتقل من الفتح و(أن) المفتوحة مع ما بعدها اسم وقد طالت بصلتها والمكسورة مفردة الحكم، فهي أخف من المفتوحة، فوجب أن يفتح الأقل ويكسر الأخف ليعدلا⁽¹⁾.

كما أن (أن) المفتوحة لا يجوز الابتداء بها، لأنَّه لا بد لها من عامل لفظي، ولا يعمل فيها الابتداء بحال، وإذا امتنع من أن يبتدأ بها لهذه العلة المذكورة... فقد ظهر أنه مذا ارتفع عنها معنى الابتداء وإذا ارتفع معنى الابتداء لم يبق لها موضع ابتداء⁽²⁾.

وقد تحدث الخليل عن همزة إنَّ عندما سأله فقال سيبويه وسألته (عن قوله

(1) العلل لابن الوراق: 299.

(2) شرح المقدمة المحسبة: 1/222.

عز وجل: ﴿وَمَا يُشَرِّكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾⁽¹⁾ ما منعها ان تكون كقولك: ما يدرك أنه لا يفعل؟ فقال: لا يحسن ذا في هذا الموضع، انما قال: (وما يشعركم ثم ابتدأ فأوجب فقال إنها اذا جاءت لا يؤمنون) ولو قال وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون كان ذلك عذراً لهم، وأهل المدينة يقولون (انها)⁽²⁾ ، فقال الخليل هي بمنزلة قول العرب: إئت السوق أنك تشتري لنا شيئاً، أي لعلك، فكانه قال: لعلها اذا جاءت لا يؤمنون⁽³⁾. وذهب الى هذا الرأي الأخفش من البصريين⁽⁴⁾، ويقول الفراء عن هذه الآية (فهذا واجب النصب في أن (وما يشعركم أنهم يؤمنون... ويقرأ بعضهم (إنها) مكسور الألف اذا جاءت مستأنفة..... وهي في قراءة أبي (لعلها اذا جاءتهم لا يؤمنون) وللعرب في (لعل) لغة بأن يقولوا: ما أدرى أنك صاحبها، يريدون: لعل صاحبها، ويقولون: ما أدرى لو أنك صاحبها، وهو وجه جيد أن تجعل (أن) في موضع (لعل)).⁽⁵⁾

القراء يتطرق مع الخليل في تفسير قراءة من قرأ بالكسر وذلك لأنها مستأنفة وورد (ان) للتعليل وهذا ما ذهب إليه الكسائي عند ذكره الفرق بين إن وأن يعني في مثل: (أنت طالق إن دخلت الدار وأن دخلت الدار، ويقال: إن الكسائي: سأل أبا يوسف بحضورة الرشيد لفظ بان مفتوحة فقال: تطلق أن دخلت فقال

(1) سورة الانعام: الآية 109.

(2) قرأ ابن كثير بكسر الألف من (إنها) وكذلك قرأها أبو عمرو بالكسر وكان يختلس حركة الراء من (يشعركم) وقرأ نافع وعاصم في رواية حفص وحمزة والكسائي وأحسب ابن عامر (أنها) بالفتح، ينظر: السبعة في القراءات: 265.

(3) الكتاب: 3/123، وينظر: الأصول في النحو: 270/1 – 271، اللامات: 1/137، مغني الليبب: .60، 331

(4) معاني القرآن للأخفش: 2/501.

(5) معاني القرآن للقراء: 1/349 – 350.

الكسائي: أخطأت وبين أنها للتعليق)⁽¹⁾ الكسائي يذهب مذهب الخليل في ورود (إن) المكسور، شرطية و(أن) المفتوحة للتعليق والشرط ليس مانعاً عند الخليل من الأبداء بأن.

ولعل أبوين بكر الانباري كان أكثرهم تفصيلاً في ذكر القراءات التي قيلت في كسر (إن) وفتحها. فقال: (كان مجاهد وابن كثير وأبو عمرو يقرؤونها بالكسر، وكان أبو جعفر وشيبة ونافع والاعمش وحمزة يقرؤون (أنها) بالفتح، فمن قرأ (إنها) بالكسر وقف على (وما يشعركم) وابتداً (إنها) ومن قرأ (أنها) بالفتح كان له مذهبان: أحدهما أن يكون المعنى (وما يشعركم بأنهم يؤمنون أو لا يؤمنون ونحن نقلب أفنائهم) فعلى هذا (المذهب لا يحسن الوقف على (يشعركم) لأن (أن) متعلقة به، والوجه الآخر أن يكون المعنى (وما يشعركم لعلها إذا جاءت لا يؤمنون) فيحسن الوقف على (يشعركم) والابتدا بـ(أن) مفتوحة، حكى عن العرب: (ما أدرى أنك صاحبها) المعنى (لعلك صاحبها)⁽²⁾ وقرأها حمزة (أنها إذا جاءت لا يؤمنون) على خطاب الكفارة اليهم)⁽³⁾.

فأبو بكر بن الانباري يذهب مذهب الفراء في مجيء (أن) المفتوحة بمعنى (لعل) والمكسورة إستثنافية وهذا القول قد سبقهما إليه الخليل ومن هذا يتضح الأثر واضحًا فيهما.

والخليل في الوقت نفسه الذي يذكر فيه مواضع كسر (إن) بكسرها عند الأبداء يصرّح بأن (أن) لا يبدأ بها في كل الموضع إذ قال سيبويه (سألت الخليل فقلت ما منعهم أن يقولوا: أ حقاً إنك ذاہب، على القلب، كأنك قلت:

(1) الإيضاح في شرح المفصل: 55/1.

(2) إيضاح الوقف والأبداء: 642/2.

(3) المصدر نفسه: 643/2.

إنك ذاهب حقاً، وإنك ذاهب الحق، وأنك منطلق حقاً؟ فقال: ليس هذا من مواضع إن، لأن إن لا يبدأ بها في كل موضع، ولو جاز هذا لجاز يوم الجمعة إنك ذاهب، ت يريد: إنك ذاهب يوم الجمعة، ولقللت أيضاً: لا محالة إنك ذاهب، ت يريد إنك لا محالة ذاهب، فلما لم يجز ذلك حملوه على أفي حق إنك ذاهب، وعلى: أفي أكبر ظنك أنك ذاهب، وصارت أن مبنية عليه، كما يبني الرحيل على غيره إذا قلت: غداً الرحيل⁽¹⁾.

والفراء يذهب مذهب الخليل في عدم الإبتداء بها في كل الموضع إذ قال في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾⁽²⁾ (كسر الفها أحب إلى من فتحها: لأن في قراءة عبد الله (ولن الله مع المؤمنين)⁽³⁾ فحسن هذا كسرها بالابتداء، ومن فتحها أراد ﴿وَلَنْ تُفْغِيَ عَنْكُنْ فَشَكَّمْ شَيْئاً وَلَوْ كَثُرَتْ﴾⁽⁴⁾. يريد: لكثرتها؛ ولأن الله مع المؤمنين، فيكون موضعها نصباً؛ لأن الخفض يصلح فيها)⁽⁵⁾.
وقول الفراء أيضاً في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ يَدْعُوا لِلْخَلْقَ﴾⁽⁶⁾ إذ قال (بان (ان مكسورة): لأنها مستأنفة)⁽⁷⁾.

وقد قال عن قوله تعالى: ﴿وَأَنَا أَخْرَنُكَ﴾⁽⁸⁾ (وتقرا⁽⁹⁾ (أتنا اخترناك) مردودة

(1) الكتاب: 3/135، وينظر: الأصول في النحو: 1/278، تسهيل الفوائد: 62.

(2) سورة الانفال: الآية: 19.

(3) ينظر: تفسير الطبرى: 13/457.

(4) سورة الانفال: الآية: 19.

(5) معاني القرآن للفراء: 1/407.

(6) سورة يونس: الآية: 4.

(7) معاني القرآن للفراء: 1/457.

(8) سورة طه: الآية: 13.

(9) قرأ حمزة (أتنا) بتشدید النون (أخترناك) بالنون والألف والباقيون بتخفیف النون وبالباء مضمومة غير ألف، التيسير في القراءات السبع: 151.

على (نودي أنا أخترناك، وإنما أخترناك، فإذا كسرها أستأنفها)⁽¹⁾.
أي ان الفراء يقر بكسر همزة ان عند ورودها مستأنفة وهو ما ذهب إليه
الخليل.

ويرى الخليل ان اللام لا تدخل على (أن) المفتوحة الهمزة ولكنها تدخل على
(إن) المكسورة الهمزة في قوله: (أشهد بأنك لذاهب) غير جائز من قبل أن
حروف الجر لا تعلق وقال: أقول أشهد إنه لذاهب وإنه لمنطلق أتبع آخره أوله وإن
قلت: أشهد أنه ذاهب وإنه لمنطلق لم يجز إلا الكسر في الثاني؛ لأن اللام لا تدخل
أبداً على أن، وإن محمولة على ما قبلها، ولا تكون إلا مبتدأة باللام، ومن ذلك
أيضاً قوله: قد علمت إنه لخير منك، فإن هنا مبتدأة وعلمت هنا بمنزلتها في
قولك: لقد علمت أنهم أفضل معلقة في الموضعين جمعاً⁽²⁾.

وقد بدا أثر الخليل واضحاً في الفراء من خلال رأيه الذي طرحته في قوله
تعالى: ﴿إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾⁽³⁾ إذ قال الفراء: (ليأكلون) صلة لاسم
متروك اكتفى بمن المرسلين منه، كفيك في الكلام: ما بعثت إليك من الناس
الا إنه ليطيعك، الا ترى أن (إنه ليطيعك)، صلة لمن، وجاز ضميرها كما قال:
﴿وَمَا مِنْ إِلَّا لَهُ مَقْدُومٌ﴾⁽⁴⁾ معناه - والله أعلم - الا من له مقام وكذلك قوله:
﴿وَإِنْ مَنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾⁽⁵⁾ ما منكم الا من يردها، ولو لم تكن اللام جواباً لأن
كانت إن مكسورة أيضاً؛ لأنها مبتدأة إذا كانت صلة⁽⁶⁾. اجتمع في إن أنها

(1) معاني القرآن للفراء: 2/176.

(2) الكتاب: 3/147، وينظر: شرح المقدمة المحسبة: 1/220.

(3) سورة الفرقان: الآية 20.

(4) سورة الصافات: الآية 164.

(5) سورة مريم: الآية 71.

(6) معاني القرآن للفراء: 2/264.

جاءت مبتدأة فضلاً عن اتصال اللام بها. وقول الفراء هذا قد طبع الخليل بصمته عليه من قبل فظاهر أثر الخليل واضحًا في الفراء، أما أبو جعفر النحاس فقال عن هذه الآية: (إذا دخلت اللام لم يكن في (إن) إلا الكسر، ولو لم تكن اللام ما جاز أيضًا إلا الكسر مستأنفة، وهذا قول جميع النحويين، الا أن علي بن سليمان حكى لنا عن محمد بن يزيد أنه قال: يجوز الفتح في إن هذه وإن كان بعدها اللام وأحسبه وهما منه، قال أبو اسحاق: المعنى: (وما أرسلنا قبلك رسلاً إلا أنهم ليأكلون الطعام) ثم حذف (من): لأن (من) تدل على المعنوف، وقال الفراء (من) ممحوقة، أي: إلا أن منهم من ليأكلون الطعام، وشبهه بقوله: **إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ**⁽¹⁾ قال أبو اسحاق: هذا خطأ لأن (من) موصولة فلا يجوز حذفها⁽²⁾.

كسران وفتحها بعد القول:

ذكر سيبويه قواعد مهمة أخذ بها النحاة فيما بعد ومما رواه عن أستاذه الخليل قوله عن مواضع كسرalf (ان) وفتحها: (تقول: (قال عمرو إن زيداً خير منك); وذلك لأنك أردت ان تحكي قوله، ولا يجوز أن تعمل قال في (إن) كما لا يجوز لك أن تعملها في زيد وأشباهه إذا قلت: (قال زيد عمرو خير الناس)، (فإن) لا تعمل فيها (قال) كما لا تعمل قال فيما تعمل فيه (أن) لأن (أن) تجعل الكلام شأنًا، وانت لا تقول: قال الشأن متفاقماً، كما تقول: زعم الشأن متفاقماً، فهذه الأشياء بعد (قال) حكاية ومثل ذلك: **وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن**

(1) سورة الصافات: الآية 164.

(2) إعراب القرآن للنحاس: 156/3.

تَذَبَّحُوا بَقَرَةً⁽¹⁾ وَقَالَ أَيْضًا: ﴿قَالَ اللَّهُ إِنِّي مُنْزَلٌ هَا عَلَيْكُمْ﴾⁽²⁾ وكذلك جميع ما جاء من ذا في القرآن.

وسألت يونس عن قوله: (متى تقول أنه منطلق؟) فقال: إذا لم ترد الحكاية وجعلت (تقول) مثل (تظن) قلت: متى (تقول أنك ذاهب)، وإن أردت الحكاية قلت: (متى تقول إنك ذاهب) كما أنه يجوز لك أن تحكي فتقول: متى تقول زيد منطلق، وتقول: قال عمرو إنه منطلق. فإن جعلت الهاء عمراً أو غيره فلا تعمل قال كما لا تعمل إذا قلت: قال عمرو هو منطلق، فقال: لم تعمل هاهنا شيئاً وإن كانت الهاء هي القائل كما لا تعمل شيئاً إذا قلت قال وأظهرت هو، فقال لا تغير الكلام عن حاله قبل أن تكون فيه قال فيما ذكرناه.

وكان عيسى يقرأ هذا الحرف ﴿فَدَعَاءَ رَبِّهِ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَأَنْتَ مُرْسِلٌ﴾⁽³⁾ أراد ان يحكى، كما قال عزوجل: ﴿وَالَّذِينَ أَخْذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْ لِكَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ﴾⁽⁴⁾ كأنه قال والله أعلم: قالوا: ما نعبدهم، ويزعمون أنها في قراءة ابن مسعود كذا⁽⁵⁾، ومثل ذلك كثير في القرآن. وتقول: أول ما أقول إني أحمد الله، كأنك قلت: أول ما أقول الحمد لله، وأن في موضعه، وإن أردت الحكاية قلت: أول ما أقول إني أحمد الله⁽⁶⁾.

أبان سيبويه عن مسألة مهمة الا وهي كسر (ان) بعد القول المحكى أو ما يؤول بحكاية قول، وفتح (أن) إذا كان القول غير محكى؛ اي قولهاً ظاهراً. وقد

(1) سورة البقرة: الآية 67.

(2) سورة المائدة: الآية 115.

(3) سورة القمر: الآية 10.

(4) سورة الزمر: الآية 3.

(5) قرأ (قالوا ما نعبدهم) ابن مسعود وابن عباس ومجاحد وابن جبير، ينظر البحر المحيط: 415/7

(6) الكتاب: 142/3 - 143

أخذ الفراء من الكوفيين بقوله هذا قال في تفسير قوله تعالى: ﴿فَأَلْقُوا إِلَيْهِمُ الْقَوْلَ إِنَّكُمْ لَكَاذِبُونَ﴾⁽¹⁾ (فكسرت لأنها من صلة القول، ومن فتحها لو لم تكن فيها لام في قوله (الكافرون) جعلها تفسيراً للقول: (ألقوا إليهم أنكم كاذبون) فيكون نصباً لو لم يكن فيها لام، كما تقول: القيت إليك إنك كاذب، ولا يجوز إلا الكسر عند دخول اللام، فتقول: القيت إليك إنك لكافر⁽²⁾. اجتمع في هذه الآية شرطان أحدهما مجيء (ان) مع اللام والآخر مجئها مع القول، فشرط مجئها مع اللام يوجب لـ(إن) الكسر كما أنها إذا جاءت مع القول وكانت صلة له وجب لها الكسر أيضاً، وإذا لم تأت اللام وفسرت (ان) على مفسرة للقول ففتحت، وهو المنهج نفسه الذي سار عليه الخليل وسيبوبيه.

وإذا سأله سائل وقال: لماذا كسرت (ان) بعد القول وكان في خبرها اللام؟ فالجواب: (إن هذين الموضعين مبتدأة في الحكم، وإنما وجب ذلك؛ لأن القول إنما وضع في الكلام ليحكى به، والحكاية من شأنها ألا تغير لفظ المحكي، فإذا قال القائل: إن زيداً منطلق، فأردت أن تحكي كلامه وجب أن تقول: قال عمرو: إن زيداً منطلق، كما تقول: قال عمرو: زيداً منطلق، فصار ما بعد القول يجري مجراه في حال الابتداء، فلذلك كسرت بعد القول)⁽³⁾.

وقال الفراء عن قوله تعالى: ﴿فَدَعَارَبَهُ أَنَّ هَنَّلَاءَ قَوْمٌ﴾⁽⁴⁾ تفتح (أن) ولو أضمرت القول فكسرتها لـ(كان صواباً)⁽⁵⁾ تفتح أن عند الفراء بعد القول، وإذا

(1) سورة النحل: الآية 86.

(2) معاني القرآن للفراء: 2/113.

(3) العلل لابن الوراق: 296.

(4) سورة الدخان: الآية 22.

(5) معاني القرآن للفراء: 3/40.

كان (ان) بعد حكاية قول فأنها تكسر، ولو كان القول مضمر مع (ان) تكسر أيضاً وهو ما ذهب اليه الخليل ومن هنا يبدو أثر الخليل وسيبويه واضحاً في الفراء، وقد أخذ بهذا القول من البصريين عن الخليل وسيبويه النحاس ايضاً فقال عن قوله تعالى: ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي﴾⁽¹⁾ كسرت (ان) لأنها مبتدأة بعد القول ومن العرب من يفتحها فيعمل فيها القول⁽²⁾.

إنما وأنما:

وأشار الخليل الى استعمال هذه الأداة بفتح همزتها وكسرها فيما نقله عنه وسيبويه اذا قال: (وأعلم ان كل موضع تقع فيه (ان) تقع فيه (أنما) وما ابتدئ بعدها صلة لها كما أن الذي ابتدئ بعد الذي صلة لها، ولا تكون هي عاملة فيما بعدها كما لا يكون الذي عاملأ في ما بعده؛ فمن ذلك قوله عزوجل: ﴿فُلِّإِنَّا أَنَا بَشَرٌ مِّثْكُمْ يُوحَى إِلَيْنَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَّمَدْكُومٌ﴾⁽³⁾ وقال الشاعر ابن الاطناه:

أبلغ الحارث بن ظالم المو
عدو الناذر النذور علىـا
أنما تقتل النيـام ولا تقتـ
ل يقطـان ذـا سلاح كـميـا

فإنما وقعت أنما هنا لأنك لو قلت: أن إلهكم إله واحد، وأنك تقتل النيـام
كان حسـناً، وإن شئت قلت: (إنما تقتل النيـام) على الابتداء. زعم ذلك الخليل،
فأما (إنما) فلا تكون أسمـاً، وإنما هي فيما زعم الخليل بمنزلة فعل ملغـى مثل:
أشهد لزيد خير منك؛ لأنـها لا تـعمل فيما بعـدها. ولا تكون إلا مبـتدأة بمنـزلة إذا،

(1) سورة النمل: الآية 44.

(2) اعراب القرآن للنحاس: 3/213.

(3) سورة الكهف: الآية 110.

لا تعمل في شيء⁽¹⁾.

يدل كلام الخليل هذا على أن (إنما) هي حرف واحد لأنه لم يجزئها، وهي لا تعمل في شيء، أي ان عملها ملغي، على الرغم من أنها تقع في موضع مبتدأ اذا كانت مكسورة وقد نقل أبو بكر الانباري عن الكسائي انه جعل (إنما) حرفاً واحداً فقال عن قوله تعالى: ﴿أَنَّمَا نَيْدُهُ بِهِ مِنْ مَالٍ وَبَيْنَ﴾⁽²⁾ قال أبو بكر: (وقف حسن على (من مال وبين) على هذا المذهب الذي رواه خلف عن الكسائي انه قال: (أنما نمدهم) (أنما) حرف واحد⁽³⁾.

أما الفراء فقد حصل عنده خلط في (إنما) إذ جاء بها على وجهين وعلل لكل وجه من الوجوه بعلة من العلل التي جاء بها فقال: وذلك ان قولك (إنما) على وجهين:

أحدهما: ان تجعل (إنما) حرفاً واحداً ثم تعمل الافعال التي تكون بعدها في الأسماء، فإن كانت رافعة رفعت، وإن كانت ناصبة نصبت فقلت: إنما دخلت دارك، وإنما أعجبني دارك، وإنما مالي مالك، فهذا حرف واحد.

وأما الوجه الآخر: فأن تجعل (ما) منفصلة من (إن) فيكون (ما) على معنى (الذي) فإذا كانت كذلك وصلتها بما يوصل به الذي، ثم يرفع الاسم الذي يأتي بعد الصلة، كقولك: إن ما أخذت مالك، إن ماركت دابتك، تريد: إن الذي ركبت دابتك، وإن الذي أخذت مالك، فأجرهما على هذا، وهو في التزيل في غير ما موضع من ذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَحْدَهُ﴾⁽⁴⁾ ﴿إِنَّمَا أَنَّ

(1) الكتاب: 129/3 - 130 ، وينظر: الأصول في النحو: 1/269 ، الخصائص: 3/153 ، شرح المقدمة المحسبة: 1/217.

(2) سورة المؤمنين: الآية 55.

(3) ايضاح الوقف والابتداء: 2/791.

(4) سورة النساء: الآية 171

نَذِيرٌ⁽¹⁾ حرف واحد هي وإن؛ لأن (الذي) تحسن في موضع (ما). وأما التي في مذهب (الذي) فقوله: **إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدَ سَاحِرٍ**⁽²⁾ : إن الذي صنعوا كيد ساحر، ولوقرأ فارئ (إنما صنعوا كيد ساحر) نصباً كان صواباً إذا جعل (إن وما) حرفًا واحدًا، وقوله: **إِنَّمَا أَخْذَنَا مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَنَا مَوْدَةً بَيْنَكُمْ**⁽³⁾ قد نصب المودة قوم ورفعها آخرون على الوجهين اللذين فسرت لك، وفي قراءة عبد الله⁽⁴⁾ (إنما مودة بينكم في الحياة الدنيا) فهذه حجة لمن رفع المودة؛ لأنها مستأنفة لم يوقع الاتخاذ عليها، فهو بمنزلة قوله: إن الذي صنعتمه ليس بنافع مودة بينكم ثم تقطع بعد فإن شئت رفعت المودة بـ(بين) وإن شئت أضمرت لها أسماء قبلاها يرفعها كقوله: **شَوَّهُ أَنْزَلْنَاهَا**⁽⁵⁾ وكقوله: **لَنْ يَلْبُسُ إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ**⁽⁶⁾ بلغ فهل يهلكك⁽⁷⁾ ولو رفعت **إِنَّا هَمْ عَيْتَكُمُ الْمَيْتَةَ**⁽⁸⁾ كان وجهاً، وقد قرأ بعضهم⁽⁹⁾ : إنما حُرِمَ عليكم الميتة) ولا يجوز هنا إلا رفع الميتة والدم؛ لأنك إن جعلت إنما حرفًا واحدًا رفعت الميتة والدم، لأنه فعل لم يُسمَّ فاعله وإن جعلت (ما) على جهة (الذي) رفعت الميتة والدم؛ لأنه خبرـ(ما)). يتضح من قول الفراء أنه خلط بين (إنما و إنما) وذلك لأن (إنما) ما يأتي بعدها صلة لها أي ان ما يأتي بعد

(1) سورة هود: الآية: 12.

(2) سورة طه: الآية 69.

(3) سورة العنكبوت: الآية 25.

(4) قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي (مودة) بالرفع من غير تسوين، التيسير في القراءات السبع: 173.

(5) سورة النور: الآية 1.

(6) سورة الأحقاف: الآية 35.

(7) سورة البقرة: الآية 173.

(8) قرأها أبو جعفر، ينظر: تفسير القرطبي: 216.

(9) معاني القرآن للفراء: 1/ 100 - 102.

(إنما وأنما) يكون مبتدأ لأن الصلة لا تؤثر على ما بعدها في اعرابه اما ما حصل عند الفراء فهو ان (انما) جعلها حرفًا واحدًا ثم عمل الافعال بعدها، وهذا لا يجوز في استعمالها، ثم جعلها حرفين فجاء بـ(ما) صلة لـ(إن) ثم رفع الاسم الذي بعد الصلة وهذا لا يجوز في الحرفين (انما) في الحرف الواحد ثم ناقض نفسه بعد ذلك وجاء بآيات وأثبتت فيها أن (إنما) لا تأتي إلا حرفًا واحدًا ولا يجوز ان تأتي (الذى) صلة لها، ثم استشهد بآيات أقر فيها بانها حرف واحد وهي قوله تعالى (إنما صنعوا كيد ساحر) في اجازته المحتملة لقراءة من قرأ (كيد) وان ما بعدها ليس صلة لها.

الفراء يوضع ان (إنما) اذا جاءت حرفًا واحدًا فان ما يأتي بعدها يأتي مبتدأ في اثباته لمجيء الايات السابقة، واذا جاءت على حرفين فإن (الذى) يكون صلة لـ(إن) ولعله لم تتضح لديه الصورة التي جاء بها الخليل فالتى تكون مبتدأة وهي (إنما) والتي يكون ما بعدها صلة لها هي (أنما) ولا شك ان اعتراف الفراء في خلاصة قوله بـ(إنما) وانها عندما تأتي فإنها لا تؤثر على ما بعدها فقوله هذا قد أخذه عن الخليل وسيبويه على الرغم من اتساعه في الشرح وتصرع في تفصيلاتها الا انه ختم كلامه بما وجد الأخذ به أولى من غيره وهو ما ذهب اليه الخليل في ان ما بعد (إنما) بمنزلة فعل ملغي أي انها لا تؤثر في مجئها على ما بعدها ومن هنا يبدو الأثر البصري واضحًا في الفراء على الرغم من الحواجز التي وضعها الفراء للحيلولة دون بيان أنه قد أخذ قوله مباشرة عن الخليل والبصريين. ولم يقتصر بيان أثر الخليل في الكسائي والفراء فقط بل تعداد ليشمل ثعلب أيضًا إذ قال ثعلب عن مجيء إنما: (ما بعد إنما استئناف، إنما زيد قائم، وما بعد (أن) استئناف، مثل: ظنت أن زيد قائم)⁽¹⁾.

(1) مجالس ثعلب: 20/1

وقال ايضاً: (إنما قام زيد، دخلت (ما) وقاية لفعل وي فعل، فإذا اسقطت (ما) كان خطأً أن يلي إن فعل وي فعل)⁽¹⁾.

يتبيّن من قول ثعلب انه يرى ان (إنما) لا عمل لها بدليل ان ما بعدها حملة استثنافية ودخولها على الجملة الفعلية وقاية للجملة الفعلية وإذا سقطت (ما) فلا تصح الجملة الفعلية دليلاً على الغاء عملها إذ انها لم تدخل في اعراب الجملة الفعلية وإنما كانت بمثابة الوقاية لها ، وهذا هو ما جاء به الخليل وهو الأثر الذي تركه ثعلب أحد أعلام المذهب الكوفي.

وقد خالفهم في هذا أبو بكر بن الانباري فقال عن قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَوْقَعُ﴾⁽²⁾ و ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَصَادِقٌ﴾⁽³⁾ ((إنما) حرفان ولا يجوز ان يكون حرفان واحداً)⁽⁴⁾ ما ذهب اليه ابو بكر بن الانباري في كونهما حرفين ينافق ما جاء به الخليل.

ويعزى السبب في زيادة (إن) بعد (ما) انها: (إنما زيدت بعد (ما) لتلقي معها (ما) فلا تعمل (ما) في لغة أهل الحجاز، وقد وجب ابطال عملها عند دخول (إن) عليها كما وجب ابطال عمل (إن) اذا دخلت (ما) عليها)⁽⁵⁾.

لن: من الادوات الناصبة للفعل المضارع، ويعدّ الخليل بن أحمد الفراهيدي أول من ذكرها في باب اعراب الافعال المضارعة للأسماء فيما نقل عنه سيبويه: (فزعهم أن لن هي (لا أن) ولكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم كما قالوا:

(1) المصدر نفسه: 272/1.

(2) سورة المرسلات: الآية 7.

(3) سورة الذاريات: الآية 5.

(4) ايضاح الوقف والابتداء: 329/1.

(5) العلل لابن الوراق: 299، وينظر: شرح المقدمة المحسبة: 217/1.

ويلمه، يريدون: وي لأمّه، وكما قالوا: يومئذ وجعلت بمنزلة حرف واحد⁽¹⁾. وقال في موضع آخر: (وأما لـ) فهي: لا أن، وصلت لـكثرتها في الكلام، ألا ترى أنها تشبه في المعنى (لا) ولكنها أوـكـد؛ تقول: لـ يـكرـمـكـ زـيـدـ، معناه: كـأنـهـ يـطـمـعـ في إـكـرـامـهـ، فـنـفـيـتـ عـنـهـ، وـوـكـدـتـ النـفـيـ بـلـنـ، فـكـانـتـ أـوـكـدـ مـنـ (لا)⁽²⁾ وقد ذـكـرـ سـيـبـوـيـهـ فـضـلـاـ عـنـ رـأـيـ الـخـلـيلـ رـأـيـ عـلـمـاءـ آخـرـينـ فـقـالـ: وـأـمـاـ غـيـرـهـ فـزـعـمـ أـنـهـ لـيـسـ فيـ (لـ) زـيـادـةـ وـلـيـسـ مـنـ كـلـمـتـيـنـ، وـلـكـنـهاـ بـمـنـزـلـةـ شـيـءـ عـلـىـ حـرـفـيـنـ لـيـسـ فـيـهـ زـيـادـةـ، وـأـنـهـ فـيـ حـرـوفـ النـصـبـ بـمـنـزـلـةـ (لـ) فـيـ حـرـوفـ الـجـزـمـ، فـيـ أـنـهـ لـيـسـ وـاحـدـ مـنـ الـحـرـفـيـنـ زـائـدـاـ، وـلـوـ كـانـتـ عـلـىـ مـاـ يـقـولـ الـخـلـيلـ لـمـ قـلـتـ: (أـمـاـ زـيـداـ فـلـنـ أـضـرـبـ)؛ لأنـ هـذـاـ اـسـمـ وـالـفـعـلـ صـلـةـ فـكـأـنـهـ قـالـ: أـمـاـ زـيـداـ فـلـاـ الضـرـبـ لـهـ⁽³⁾. على الرغم من هذه المخالفة التي ذـكـرـهاـ سـيـبـوـيـهـ فـيـ الرـدـ عـلـىـ أـسـتـاذـهـ الـخـلـيلـ، الاـ انـ كـثـيرـاـ مـنـ الـعـلـمـاءـ تـابـعـوـهـ عـلـيـهـاـ وـلـمـ تـقـتـصـرـ مـتـابـعـتـهـمـ هـذـهـ عـلـىـ الـبـصـرـيـنـ بلـ تـعـدـتـهـمـ لـتـشـمـلـ الـكـوـفـيـنـ أـيـضاـ، فـالـكـسـائـيـ شـيـخـ الـمـدـرـسـةـ الـكـوـفـيـةـ قـالـ مـتـأـثـرـاـ بـالـخـلـيلـ فـيـ رـأـيـهـ فـيـ (لـ) فـيـمـاـ نـقـلـ النـحـاسـ عـنـهـ فـيـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ: ﴿وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا أَكَارِ إِلَّا أَتَيْمَا مَقْدُودَةً﴾⁽⁴⁾ (إـذـ روـيـ سـيـبـوـيـهـ عـنـ بـعـضـ أـصـحـابـ الـخـلـيلـ قـالـ: الأـصـلـ فـيـ (لـ) (لاـ أنـ) وـحـكـيـ هـشـامـ عـنـ الـكـسـائـيـ مـثـلـهـ)⁽⁵⁾. وقد خـالـفـ الـخـلـيلـ الـمـبـرـدـ فـقـالـ: (وـكـانـ الـخـلـيلـ يـقـولـ: إـنـ (أـنـ) بـعـدـ (إـذـنـ) مـضـمـرـةـ وـكـذـلـكـ (لـ) وـإـنـمـاـ هـيـ (لاـ أنـ)

(1) الكتاب: 5/3، وينظر: الخصائص: 153/3، كشف المشكل: 1/543، شرح اللمع: 1/221، شرح المفصل: 7/16، الباب في علل البناء والاعراب: 2/32، شرح شذور الذهب: 309، الأشباه

والنظائر: 1/108.

(2) العين: 8/350.

(3) الكتاب: 3/5.

(4) سورة البقرة: الآية 80.

(5) إعراب القرآن للتحاس: 1/240.

ولكنك حذفت الألف من (لا) والهمزة من (أن) وجعلتها حرفًا واحدًا وليس القول عندي كما قال؛ وذلك أنك تقول: زيداً لن أضرب، كما تقول: زيداً سأضرب، فلو كان هذا كما قال الخليل لفسد هذا الكلام؛ لأن (زيداً) كان ينتصب بما في صلة (أن) ولكن (لن) حرف بمنزلة (أن))⁽¹⁾.

أما ابن جني فقد ذكر فقد ذكر نص الخليل دون ان يعارضه أو يوافقه فقال: (ومنه قولهم: لن، في قول الخليل؛ وذلك أن أصلها عنده (لا أن) فحذفت الهمزة عنده تخفيفاً لكثرته في الكلام ثم حذفت الألف لسكونها وسكون النون بعدها. فما جاء من نحوه فهذه سببته)⁽²⁾.

أما ابن الوراق فقد ردَّ على الخليل قوله هذا فقال: (وذلك بان قالوا: إن ما بعد (لن) لا يعمل فيما قبلها ولو أتت (لن) على ما زعم الخليل لم يجز: زيداً لن أضرب، فتقدم ما بعد (لن عليها)، وللخليل أن ينفصل من هذا فيقول: وجدت الحروف متى ركبت خرجت عمما كانت عليه، فمن ذلك (هل) أصلها الاستفهام، ولا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، لو قلت: زيداً هل ضربت لم يجز، فإذا زيد على (هل) ودخلها معنى التحضيض جاز أن يقدم ما بعدها عليها نحو: قوله: زيداً هلاً ضربت⁽³⁾. فإذا كان تركيب الحروف يخرجها عن حكم ما كانت قبل التركيب لم يلزم الخليل في (لا أن) الذي ذكرناه. إلا ان قول الخليل والجملة ضعيف من وجه آخر وهو أن اللفظ متى جاءنا على صيغة ما، أمكن استعمال معناه لم يجز أن يعدل عن ظاهره إلى غيره من غير ضرورة تدعوه إلى ذلك، فلما وجدنا أن معناها مفهوم بنفس لفظها لم يجز أن ندعى أن أصلها

(1) المقتضب: 7/2 - 8.

(2) الخصائص: 153/3.

(3) الكتاب: 115/3.

شيء آخر من غير حجة قاطعة ولا ضرورة. ويدل أيضاً على ضعف قول الخليل: أنه يجوز أن يليها الماضي وأنْ (أنْ) لا يليها إلا المستقبل، فعلمنا ان حكم (أنْ) ساقط وإن (لن) حرف قائم بنفسه وضع للفعل المستقبل^(١).

إن تعليقات الوراق لا تختلف عن تعليقات من سبقة من العلماء ولا سيما وإنه أخذها من سبوبه وكذلك العلماء الذين علوا بهذه الظاهرة.

في حين أن ابن يعيش في شرحه يجيز ما جاء به الخليل فيقول: (وان لن مركبة من (لا وأن) الناصبة للفعل المستقبل نافية كما أن (أن) كذلك والمنفي بها فعل مستقبل كما أن المتصوب بـأن مستقبل، فأجتمع في (لن) ما افترق فيهما فقضى بأنها مركبة منها إذ كان فيهما شيء من حروفهما والأصل عنده (لا أن) فحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين وهو الألف والنون بعدها فصار اللفظ (لن)⁽²⁾) وافق الخليل على هذا الرأي ابن حيدره اليماني فقال: (ان جميع النواصب للفعل تعمل بمعنى (أن) فإذا قلت: لن أقوم، فمعنىـه. (لا أن أقوم) فالناصبة (أن ولا) دخلت للنفي وقس عليه كـيـ أنـ: وـاذـنـ⁽³⁾)

إن حالة الأخذ بالقول وعدمه هي أحدى حالات البحث العلمي التي سعى إليها العلماء من أجل حفظ اللغة وصيانتها، وعلى الرغم من أن رأي الخليل لم يحظ بتلك الأهمية التي حظي بها غيره ومخالفة سيبويه ومن تبعه له إلا أننا نجد أن أحد أعلام الكوفيين وهو الكسائي يأخذ به ويظهر أثر الخليل بارزاً في أحدهن.

(1) العلل لابن الواق: 156 – 157، وينظر: شرح المقدمة المحسنة: 230/1 – 231.

(2) شرح المفصل: 8/112.

(3) كشف المشكل: 1/543.

ويرى د. المخزومي: (ان هذا الرأي الذي يوصف بالشاذ عند النحوين بأنه أصوب؛ وذلك لأن الدرس المقارن الحديث يؤيده فيما ذهب إليه من تركيب (لن) من (لا) و(أن)؛ وذلك أن أصل النفي في العربية ان يكون بلا وما، وأن العربية قد اشتقت من (لا) أدوات منها (ليس ولن ولم) وان (لن) مركبة من (لا) و (أن)⁽¹⁾. وهو ما أذهب إليه.

الا: من الأدوات التي يبتدئ بها الكلام، وأول من ذكرها من النحوين الخليل بن أحمد إذ قال: (الا معناها في حالٍ هلاً، وفي حالٍ تبيه، كقولك: ألا أكرم زيداً، وتكون (الا) صلة بابتداء الكلام، كأنها تبيه للمخاطب)⁽²⁾. وقد تبعه من الكوفيين أبو بكر بن الانباري في كونها مبتدأ ولا يوقف عليها فقال: (والوقف على (الا) قبيح لأنها أفتتاح الكلام)⁽³⁾. الانباري يؤكد انها أفتتاحية، وافتتاح الكلام بها يدل على كونها مبتدأ وهو المعنى نفسه الذي ذكره الخليل.

يومئذ: من الأدوات التي تأتي منصوبة وبمنزلة حرف واحد إذ قال عنها الخليل: (وكلما قالوا يومئذ وجعلت بمنزلة حرف واحد)⁽⁴⁾. فهو يشير الى مجئها حرقاً واحداً متصلةً وقد أشار الى كونها منصوبة عندما ذكر سببويه نص الكلام الذي يبين نصب الكلام المرفوع في الاستثناء فقال). ما أتاني إلا أنهم قالوا كذا وكذا، فأن في موضع اسم مرفوع كأنه قال: ما أتاني إلا قولهم كذا وكذا، ومثل ذلك قولهم: ما مَنْعَنِي إِلَّا أَنْ يَفْضُبَ عَلَيَّ

(1) مدرسة الكوفة: 216.

(2) العين: 352/8.

(3) ايضاح الوقف والابتداء: 497/1.

(4) الكتاب: 5/3.

فلان، والحجّة على أنَّ هذا في موضع رفع أن أبا الخطاب حدثنا أنه سمع من العرب الموثوق بهم، من ينشد هذا البيت رفعاً للكناني:

لَمْ يُمْنَعِ الشَّرْبُ مِنْهَا غَيْرُ أَنْ نَطَقْتُ حَمَامَةً فِي غُصُونِ ذَاتٍ أَوْ قَالَ وَزَعَمُوا أَنَّ نَاسًا مِنَ الْعَرَبِ يَنْصُبُونَ هَذَا الَّذِي فِي مَوْضِعِ الرَّفْعِ، فَقَالَ الْخَلِيل رَحْمَةُ اللَّهِ (هَذَا كَنْصَبُ بَعْضِهِمْ (يَوْمَئِنْ)) فِي كُلِّ مَوْضِعٍ، فَكَذَلِكَ غَيْرُ أَنْ نَطَقْتُ⁽¹⁾.

فالخليل يشير الى انها حرف واحد وقد ينصبه بعضهم في كل موضع. وقد أخذ برأي الخليل هذا علماء المدرسة الكوفية فترى الكسائي ينصب يومئن في قوله تعالى: ﴿وَهُمْ مِنْ فَزْعٍ يَوْمَئِنْ مَاءِ مَيْنَانَ﴾⁽²⁾، إذ قرأ⁽³⁾ عاصم وحمزة والكسائي (من فَزْعٍ يَوْمَئِنْ) بتثنين (الفزع) ونصب (يومئن). قال الفراء⁽⁴⁾ وقرأ عبد الله بن مسعود في إسناد بعضهم بعض الذي حدثك (من فزع يومئن) قرأها عليهم تميم هكذا (وَهُمْ مِنْ فَزْعٍ يَوْمَئِنْ) فأخذها بالتثنين والنصب، والاضافة أعجب الي وإن كنت أقرأ بالنصب لانه فزع معلوم الا ترى أنه قال (لا يحزنهم الفزع الأكبر) فصيده معرفة، فان أضيفه فيكون معرفة أعجب الي، وهو صواب⁽⁵⁾.

الكسائي والفراء يقرءون (يومئن) بالنصب، قال أبو بكر بن الانباري: (ومن قرأ (من فزع مئن) باضافة (الفزع) الى (اليوم) وفتح الميم من (اليوم).

(1) الكتاب: 329/2 - 330.

(2) سورة النمل: الآية 89.

(3) قرأ ابن كثير وابو عمرو ونافع وابن عامر مضافاً مكسور الميم من (يومئن)، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي بفتح الميم /من (يُوْمَئِنْ) ولا يجوز مع التثنين الا فتح الميم، فإذا لم تكون جاء الفتح والكسر. السبعة في القراءات: 478.

(4) اياض الوقف والابتداء: 1/348.

(5) معاني القرآن للفراء: 2/301.

لم يجز له أن يقف على (اليوم) لأنه مع (إذ) بمنزلة حرف، حتى الكسائي عن العرب (مضى يومئذ بما فيه) بفتح (الميم) لأنها حرف واحد، وأنشد الفراء:

رَدْنَا لِشَعْثَاءِ الرَّسُولَ وَلَا أَرَى كَيْوَمَئِذٍ شَيْئًا ثَرَدُ رسائلَه⁽¹⁾

وقال الفراء: ((بعدئذ) ليس بمنزلة (يومئذ) لأن (اليوم) يجعل مع (إذ) حرفًا واحدًا (بعد) لا يجعل مع (إذ) حرفًا واحدًا⁽²⁾.

يتافق الكسائي والفراء على مجيء (يومئذ) منصوبة وبمنزلة حرف واحد وهو ما ذهب إليه الخليل ومن هذا يبرز الأثر البصري واضحاً في علماء المدرسة الكوفية.

كلاً: أول من أشار إليها هو الخليل إذ قال: **كلاً** على وجهين: تكون (حقاً) وتكون (نفياً)، قوله عز وجل: ﴿كَلَّا لِئِنْ لَّزَّبَتْهُ لَتَسْقَعُ إِلَيْنَاهُ﴾⁽³⁾ ، أي: حقاً، قوله سبحانه: ﴿أَيَطْعَمُ كُلُّ أَمْرِيٍّ مِّنْهُمْ أَنْ يُدْخَلَ جَنَّةً غَيْرَ﴾⁽⁴⁾ ﴿كَلَّا﴾⁽⁵⁾ هو نفي⁽⁶⁾. ذكر الخليل مجيء (كلاً) بمعنى (حقاً) عند مجئها في أول الكلام، ومجئها بمعنى (لا) الدالة على النفي وقد أخذ بهذا التفسير الذي فسره الخليل من الكوفيين أبو بكر بن الأنباري فقال: (وسمعت أنا أبا العباس - ثعلب - يقول: لا يوقف على (كلاً) في جميع القرآن لأنها جواب، والفائدة تقع فيما بعدها، وأحتاج السجستاني في أن (كلاً) بمعنى (ألا) بقوله: ﴿كَلَّا إِنَّ إِلَيْنَاهُ لَيَنْطَقُ﴾⁽⁶⁾) قال

(1) اياض الوقف والابداء: 349/1.

(2) المصدر نفسه: 350/1.

(3) سورة العلق: الآية: 15.

(4) سورة المعارج: الآية: 38، 39.

(5) العين: 5 / 407.

(6) سورة العلق: الآية: 6.

فمعنىه: ألا إن الإنسان، وذلك أن جبريل (عليه السلام) أول شيء نزل به من القرآن خمس آيات من سورة العلق مكتوبة في نمط فلقنها النبي صلى الله عليه وسلم، آية آية والنبي صلى الله عليه وسلم يتكلم بها كما يلقنه، فلما قال: ﴿يَأَلِزُ⁽¹⁾ يَعْتَمِ⁽²⁾ طَوِيَ الْمُمْطَرَ﴾ قلت: فهذا يُصحح مذهبين: مذهب من قال: معنى (كلا) حقاً كأنه قال (حقاً) إن الإنسان ليطفى، ومذهب من قال: معنى (كلا) (لا) كأنه قال: لا ليس الأمر على ما تظنون يا معاشر الكفرة، كما قال في سورة القيامة ﴿لَا أَقِيمُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ⁽³⁾﴾، و قوله: ﴿أَفَرَبِّتَ⁽⁴⁾ الَّذِي كَفَرَ بِنَاهِنَا وَقَالَ لَأُونَّ⁽⁵⁾ مَالًا وَوَلَدًا⁽⁶⁾ أَطَلَّعَ⁽⁷⁾ الْغَيْبَ أَمْ أَخْذَ⁽⁸⁾ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا⁽⁹⁾ كَلَّا⁽¹⁰⁾﴾ الوقف على (كلا) جائز، لأن المعنى (لا) ليس الأمر كذا.⁽⁴⁾

ويجوز أن تقف على قوله (عهداً) وتبتدىء: ﴿كَلَّا سَتَكُتبُ⁽⁵⁾﴾ ((أي حقاً ستكتب))⁽⁶⁾.

يريد أبو بن بكر أن يبين أن (كلا) تأتي بمعنى حقاً إذا كانت مبتدأ، وتأتي بمعنى النفي إذا كان الكلام موصولاً، وقد أستشهد أبو بكر الأنباري بعده بآيات قرآنية⁽⁷⁾ بين فيها هذا الرأي، وهو بذكره هذا لا يختلف عما جاء به الخليل، ومن هذا يؤكد الأثر البصري واضحاً في الدرس الكوفي.

ليس: أول من اشار الى ليس هو الخليل إذ قال عنها إنها (كلمة جحود

(1) سورة العلق: الآية: 5.

(2) سورة القيامة: الآية: 1.

(3) سورة مريم: الآية: 77 – 79.

(4) إيضاح الوقف والإبتداء: 425/1 – 426.

(5) سورة مريم: الآية: 79.

(6) إيضاح الوقف والإبتداء: 1/426.

(7) ينظر: المصدر نفسه: 1/427 – 432.

معناها: لا أيس، فطرحت الهمزة وألزقت اللام بالياء، ودليله قول العرب: (أئتي به من حيث أيس وليس، ومعناه: من حيث هو ولا هو)⁽¹⁾ وقد أيدَ هذا الرأي من الكوفيين الفراء فقال: (أئتي به من حيث أيس وليس أي من حيث هو ولا هو)⁽²⁾. وقد استشهد أحد الباحثين وهو الدكتور ابراهيم السامرائي برأي الخليل والفراء هذا معلقاً عليه بقوله: (وقول العرب: (أئتي به من حيث أيس وليس) مفيض في هذا الباب ذلك ان أيس يعني الوجود و (ليس) يعني عدم الوجود)⁽³⁾ وقال: (ولو رجعنا الى العربية وقصرنا عليها البحث دون النظر في اللغات السامية لوجدنا فيها ما يؤيد القول بتركيب (ليس) من (لا) و (أيس) فقولهم: (أيس) للدلالة على الوجود يقابله في العربية مادة (شيء) وهي مقلوب لكلمة (أيش) السامية والتي وجدت في العربية مؤدية هذا المعنى والتي تحجرت في العربية في جمل معدودة مقيدة في معجمات اللغة في قوله: (أيس) فكان (ليس) (لا أيس) اي أنها من (لا أيش) ومعناها (لا شيء) ثم قوى التركيب على طريقة النحت فصارت ليس)⁽⁴⁾. وهي نافية ذهب ابن هشام الى أنها فعل بدليل اتصال تاء التأنيث بها، وما ذهب اليه الفارسي في الحلبيات على أنها حرف نفي بمنزلة (ما) النافية وما تابعه عليه أبو بكر بن شقيق، فهو مردود بدليل اتصال تاء التأنيث فيها⁽⁵⁾ وهي على الرغم من هذا الرأي فإن ما بعدها يكون مبتدأ أو خبر، ولا خلاف في أن خبرها شبه جملة أو مصدر مؤول.

(1) العين: 7/300، وينظر: لسان العرب: 6/211

(2) تاج العروس: مادة (ليس)

(3) دراسات في اللغة: 55

(4) المصدر نفسه: 56

(5) ينظر: شرح قطر الندى: 28

كأين: ان معنى (كأين) و (كذا) كمعنى (كم) الخبرية، ويقتضيان ممِيزاً منصوباً والاكثر جرّه بـ (من) بعد (كأين) وتتفرد من (كذا) بلزم التصدير، وانها قد يُستفهم بها⁽¹⁾.

وقد ذكر سيبويه عن الخليل كأين واستعمالها وما تأتي به فقال: (وقال الخليل رحمه الله: (كأنهم قالوا له كالعدد درهماً، وكالعدد من قرية، وهذا تمثيل وإن لم يتكلّم به.

وإنما تجيء الكاف للتبيه، فيصير ما بعدها بمنزلة شيء واحد. من ذلك قوله: كأن، أدخلت الكاف على أن للتبيه)⁽²⁾.

ويمكن الاستدلال على أثر الخليل في الكوفيين من خلال ما نقله أبو جعفر النحاس عن الكسائي والخليل وسيبوه فقال عن قوله تعالى: ﴿ وَكَأْنَ مِنْ دَائِيَةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا ﴾⁽³⁾ (هذه (أي) دخلت عليها كاف التبيه فصار فيها معنى (كم) والتقدير عند الخليل وسيبوه رحمهما الله كالعدد وشرح هذا أبو الحسن بن كيسان فقال: أي شيء من الأشياء، فالمعنى على قول الخليل وسيبوه: كشيء كثير من العدد، قال: ولهذا قال الكسائي: الاصل في (كم) كلما فإذا قلت: كم بلغ مالك؟ فالمعنى كأي شيء من العدد مالك)⁽⁴⁾.

اما الفراء فقد وردت عنده (كأين وكم) في قراءة من قرأ من القراء بمعنى واحد وعمل واحد.

قال الفراء عن قوله تعالى: ﴿ كَمْ مِنْ فَتَّةٍ قَلِيلَةٍ غَبَّتْ فَتَّةٌ كَثِيرَةٌ ﴾⁽⁵⁾

(1) تسهيل الفوائد: 125.

(2) الكتاب: 171/2.

(3) سورة العنكبوت: الآية 60.

(4) اعراب القرآن للنحاس: 259/3، 259/4 - 129/4 - 130.

(5) سورة البقرة: الآية 249.

وفي قراءة أبي⁽¹⁾ (كأين من فئة قليلة غلبت) وما لفتان وكذلك ﴿وَكَأَيْنِ تَنِيَّ﴾⁽²⁾ هي لغات كلها معناها كم⁽³⁾. من هذا يتضح الاثر البصري واضحًا في علماء المدرسة الكوفية ولا سيما الكسائي والفراء.

حيث: من الادوات النحوية التي تلازم البناء على الضم عند بعض بنى تميم (وقد جعلوا الضم اولى بها لدلائلها على شيئاً إذا أعطوا آخرها الضم في كل حال لأنها تدل على محلين، وذلك انك إذا قلت: زيدٌ حيثُ عمرو، كان معناه: زيد في مكان في عمرو، فلما تضمنت (حيثُ) معنى محلين حُلِيَّت بالضمة في كل الاحوال، الدليل على صحة هذا قوله تعالى: ﴿وَمَنْ حَيَّثُ خَرَجَ﴾⁽⁴⁾ اما الخليل فقد نقل لنا قول العرب فيها فقال: (العرب في حيث لفتان، واللغة العالية حيثُ ، الثناء مضمومة وهو أداة للرفع يرفع الاسم بعده، ولغة أخرى: حوث رواية عن العرب لبني تميم قال⁽⁶⁾:

ولكن قدماها واحد لا تريده أنتا بها الغيطان من حوث لاندري⁽⁷⁾
قال سيبويه: (وسألت الخليل عن إِمَّا وَإِمَّا وَكَأَيْمَا وَحِيَّمَا وَإِمَّا في قوله: إِمَّا أَنْ تَفْعُل وَإِمَّا أَنْ لَا تَفْعُل، فقال: هنَّ حَكَائِيَات، لَأَنَّ مَا هَذِه لَمْ تَجْعَلْ بِمَنْزِلَةِ (مَوْتٍ) فِي حَضْرَمَوْت، أَلَا تَرَى إِنَّهَا لَمْ تَغْيِرْ (حيثُ) عَنْ أَنْ يَكُونَ فِيهَا الْفَتَان:

(1) قرأها أبي (كأين من) البحر المتوسط: 267/2.

(2) سور آل عمران: الآية: 146.

(3) معاني القرآن للفراء: 1/168.

(4) سورة البقرة: الآية: 149.

(5) دقائق التصريف: 206205.

(6) الاخطل، ينظر: ديوانه: 361.

(7) العين: 3/285.

الضمُّ والفتح، وإنما تدخل لتمكنُ أن من النصب ولتدخل حَيْثُ في الجزاء، فجاءت مفيرةً ولم تجيء كمَوْتٍ في (حضر) ولا لفواً⁽¹⁾.

أراد الخليل في كلامه هذا أن يبين أن حيث تجيء في لغتين أحدهما وهي اللغة المتدالوة (حيث) بالضم والآخر (حوث) فيما رواه العرب عن بني تميم كما أراد الخليل أيضًا مسألة أخرى وهي دخول (ما) على هذه الأدوات ومن ضمنها (حيث) لا تغير عملها.

وقال سيبويه عن وقوع (حيث) ظرف مكان بقوله: (وأما (حيث) فمكانٌ بمنزلة قولك: هو في المكان الذي فيه زيد، وهذه الأسماء تكون ظروفًا⁽²⁾، إذ وردت (حيث) عند سيبويه ظرفاً وقد أخذ الكسائي رأيه في (حيث) عن الخليل كما نرى هذا من قوله إذ قال: (إنما رفعوا آخر (حيث) لأنها كانت في الأصل (حوث) وكان آخرها مرفوعاً لجاورتها الواو، فلما غيرت عن تلك الخلقة إلى غيرها ثركت الضمة على الثاء ولم تغير والعرب تقول: من حيث لا تعلم، ومن حُوث لا تعلم)⁽³⁾ الكسائي كما يبدو من رأيه يرجع أصل اشتقاد (حيث) إلى (حوث) وكما علمنا من رأي الخليل أن الكلمتين (حيث وحوث) متداولتان في لغة العرب فواحدة منهن وهي (حيث) أكثر تداولاً من الأخرى وهي (حوث) لكن الكسائي والخليل يشتركون في إستعمال حيث وحوث في لغة العرب.

أما الفراء فنراه مؤيداً لرأي الخليل في وقوع الرفع في (حيث) ذاكراً لغات القبائل الأخرى فيها قائلاً (بعض تميم ينصبون (حيث) على كل حال، فيقولون: حيث تعلم ومن حيث تعلم، وبعضهم يخفضها في موضع الخفض فيقول: من حيث

(1) الكتاب: 331/3

(2) الكتاب: 233/4

(3) دقائق التصريف: 206

لا يعلمون، قال الفراء: وَكَانَ الَّذِينَ نَصَبُوهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ تَوَهَّمُوا فِيهَا مَا في
الضاف إلى غير محض كقولك: مشى يومئذ بما فيه، قال النابغة الذبياني⁽¹⁾:

على حين عا تَبْتُ الْمُشَيْبَ عَلَى الصِّبَّا

وَقُلْتُ أَمَّا أَصْنُحُ وَالشَّيْبُ وَأَرْغُ

فيخفض وينصب لأنه مضاف إلى غير اسم، وفيها لفة أخرى (حوث)
بالنصب والرفع وأما (حيث) بالرفع في كل وجه فهي لفة حجازية فاشية معروفة
عند الخاص والعام⁽²⁾.

فالفراء من قوله هذا بين أن لغة النصب والخض هي ليست اللغة السائدة
ولكنها لغة لقبيلة تميم، أما اللغة السائدة فهي (حيث) بالضم وهناك (حوث)
اللغة الأخرى الواردة في لغة العرب، وهذا الشيء جاء عند الخليل نفسه.

أما ثعلب فنراه يقول عن (حيث) (بأنها رفعوا بها شيئاً؛ لأنها تقوم مقام
صفتين، اذا قالوا: حيث زيد عمرو، فالتأويل: مكان يكون فيه زيد يكون فيه
عمرو، فانما ضمّوها – على مذهب الفراء –؛ لأنها تدل على ممحوظٍ مثل قبل
وبعد وهشام⁽³⁾ يقول: كان أصلها حوث فحوّلت الضمة)⁽⁴⁾.

فتشغل يذهب مذهب الخليل في ورود ما بعد حيث مرفوعاً، ومذهب سيبويه
في مجئها ظرف مكان.

(1) ديوان النابغة: 44.

(2) دقائق التصريف: 206.

(3) هو هشام بن معاوية الضرير أبو عبد الله الكوفي من أعيان أصحاب الكسائي ت (209هـ) من
أهل الكوفة، من كتبه (الحدود) و (المختصر) و (القياس) كلها في النحو، ينظر: الاعلام:

.88/9

(4) مجالس ثعلب: 2/558.

وقد أيد رأي الخليل أيضاً أبو بكر بن الأنباري في ورود (حيث) بالضم فقال: وذلك أنك إذا قلت (ضرب وشتم) كان الفعل يدل على ضارب ومضروب وشاتم ومشتوم، فضموا أوله لتكون الضمة دالة على اثنين كما قالوا: زيد حيث عمرو، فاعطوا (حيث) الضمة في كل حال لأنها تدل على محلين، وذلك أنك إذا قلت: زيد حيث عمرو فمعنىك: زيد في مكان فيه عمرو، فلما تضمنت معنى محلين أعطيت الضمة في كل حال، الدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ﴾⁽¹⁾ وقوله: ﴿مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾⁽²⁾ دخل الخافض على (حيث) ولم يزل عنها ضمها للعلة التي ذكرناها⁽³⁾.

وقال أيضاً عن قوله تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُ فَوْلَأُوا وَجْهَكُمْ شَفَرَة﴾⁽⁴⁾ (حيثما) حرف واحد لا يصلح الوقف على (حيث) دون (ما) لأنه لا يحسن أن تقول (حيث الذي) و (حيثما) بمنزلة ﴿أَيْنَمَا كُنْتُو يَدِرِكُمُ الْمَوْتُ﴾⁽⁵⁾. لا يتم الوقف على اين دون (ما) لما ذكرنا من أن (ما) مع ما قبلها بمنزلة حرف واحد⁽⁶⁾. اتفق أبو بكر بن الأنباري مع الخليل في مجيء (حيث) بالضم على كل حال، كما اتفق معه في مجيء (حيثما) حرف واحد وأينما كذلك.

لا؛ من العروض النافية النافية، وترد (لا) رائدة مع القسم

قال الخليل: ((لا)) حرف ينفي به ويُجْحَدُ، وقد تجيء زائدة، وإنما تزيدتها

(1) سورة البقرة: الآية 149.

(2) سورة الاعراف: الآية 182.

(3) إيضاح الوقف والابتداء: 199/1 - 200.

(4) سورة البقرة: الآية 144.

(5) سورة النساء: الآية 78.

(6) إيضاح الوقف والابتداء: 341/1 - 342.

العرب مع اليمين كقولك: لا أقسم بالله لا كرمتك، انما تريده: أقسم بالله... وقد تطرحها العرب وهي منوية، كقولك: والله أضريك، تريده: والله لا أضريك، قالت النساء⁽¹⁾.

فَآلِيْتَ آسَى عَلَى هَالِكٍ وَأَسَّلَ بَاكِيَةً مَالِكًا
أَيْ: أَلِيْتَ لَا آسَى، وَلَا أَسَلَ.

فإذا قلت: لا والله أكرمك كان أبين، فان قلت: لا والله لا أكرمك كان المعنى واحداً وفي القرآن: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَا تَسْجُدُ﴾⁽²⁾ وفي قراءة أخرى (ان تسجد) والمعنى واحد، وقال الشاعر:

مَا كَانَ يَرْضَى رَسُولُ اللَّهِ فَعَلَهُمْ وَالطَّيْبَانُ أَبُو بَكْرٍ وَلَا عُمَرُ
صار (لا) صلة زائدة؛ لأن معناه: ولا الطيبان أبو بكر وعمر، ولو قلت: كان يرضى رسول الله فعلهم والطيبان أبو بكر ولا عمر لكن محلاً؛ لأن الكلام في الأول واجب حسن لأنه جحود وفي الثاني متناقض)⁽³⁾.

من أحكام (لا) التي جاء بها الخليل ان تأتي نافية ونافية وتأتي زائدة مع اليمين (القسم). ولا سيما اذا سبقها نفي. وقد أخذ هذا القول عن الخليل الفراء وبنى عليه حكمه النحوي في (لا) إذ قال: (انما تكون (لا) زائدة اذا تقدمها الجحد كقول الشاعر:

مَا كَانَ يَرْضَى رَسُولُ اللَّهِ دِينَهُمْ وَالطَّيْبَانُ أَبُو بَكْرٍ وَلَا عُمَرُ
أراد: أبو بكر وعمر. أو اذا أتى بعدها جحد، فقدمت للإيدان به كقوله

(1) ديوانها: 120.

(2) سورة الاعراف: الآية 12.

(3) العين: 8 .349

عَزَّ وَجْلَهُ لِنَلَّا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ وَمَنْ فَضَلَ اللَّهُ⁽¹⁾ مَعْنَاهُ: لَأَنَّهُ يَعْلَمُ⁽²⁾.

وَإِنْ مَسْأَلَةً مَجِيءُ لَا إِذَا تَقْدِمُهَا جَحْدٌ يَرْجِعُ اسْسَاسَ هَذِهِ الْفَكْرَةِ التِي طَرَحَهَا الْفَرَاءُ إِلَى اسْتِقْبَالِهَا مِنْ مَعْنَى عِلْمِ الْخَلِيلِ.

وَقَالَ الْكَسَائِيُّ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجْلَهُ لَا أَقِيمُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ⁽³⁾ (مَعْنَاهُ: أَقْسَمُ وَلَا زَائِدَةً) وَقَالَ الْفَرَاءُ: (كَانَ كَثِيرًا مِنَ النَّحْوَيْنِ يَقُولُونَ (لَا) صَلَةُ، وَلَا يَبْتَدَأُ بِجَحْدٍ ثُمَّ يَجْعَلُ صَلَةً يَرَادُ بِهِ الطَّرْحُ، لِأَنَّ هَذَا لَوْ جَازَ لَمْ يَعْرِفْ خَبْرَ فِيهِ جَحْدٌ مَعَ خَبْرِ لَا جَحْدٍ فِيهِ وَلَكِنَّ الْقُرْآنَ جَاءَ بِالرَّدِّ عَلَى الَّذِينَ أَنْكَرُوا الْبَعْثَ وَالْجَنَّةَ وَالنَّارَ، فَجَاءَ الْأَقْسَامَ بِالرَّدِّ عَلَيْهِمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْكَلَامِ الْمُبْتَدَأُ مِنْهُ، وَغَيْرُهُ الْمُبْتَدَأُ، كَقُولَكَ فِي الْكَلَامِ: لَا اللَّهُ لَا أَقْعُلُ ذَاكَ، جَعَلُوهُ (لَا) وَانْ رَأَيْتَهَا مُبْتَدَأَ رَدًا لِكَلَامٍ قَدْ كَانَ مَضِيًّا، فَلَوْ أَقْيَتَ (لَا) مَا يَنْوِي بِهِ الْجَوابُ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْيَمِينِ الَّتِي تَكُونُ جَوَابًا، الْيَمِينِ الَّتِي تَسْتَأْنِفُ فَرْقًا، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: مُبْتَدَأًا، وَاللَّهُ أَنَّ الرَّسُولَ لَحْقًا، فَإِذَا قَلْتَ: لَا وَاللَّهُ أَنَّ الرَّسُولَ لَحْقًا، فَكَأْنَكَ أَكَذَّبْتَ قَوْمًا أَنْكَرُوهُ، فَهَذِهِ جَهَةُ (لَا) مَعَ الْأَقْسَامِ، وَجَمِيعُ الْإِيمَانِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ تَرَى فِيهِ (لَا) مُبْتَدَأًا بِهَا، وَهُوَ كَثِيرٌ فِي الْكَلَامِ⁽⁴⁾.

الْكَسَائِيُّ وَالْفَرَاءُ يَذْهَبُانِ فِي مَجِيءِ (لَا) زَائِدَةَ مَعَ الْيَمِينِ وَهُمَا بِهِذَا مُتَفَقَانِ مَعَ الْخَلِيلِ فِي مَجِيءِ (لَا) زَائِدَةَ مَعَ الْقَسْمِ.

أَمَا قَوْلُهُ تَعَالَى: لَا مَا مَنَعَكَ أَلَا تَسْجُدَ⁽⁵⁾ فَقَدْ قَالَ الْفَرَاءُ: (الْمَعْنَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ -

(1) سورة الحديد: الآية 29.

(2) الاِضْدَادُ لِأَبِي بَكْرِيْنَ الْإِنْبَارِيِّ: 215

(3) سورة القيمة: الآية 1

(4) معاني القرآن للفراء: 3/207، الاِضْدَادُ لِلْإِنْبَارِيِّ: 215

(5) سورة الاعراف: الآية 12.

ما منعك ان تسجد و(أن) في هذا الموضع تصعبها لا وتكون (لا) صلة، كذلك تفعل بما كان في أوله جحوده بما أعادوا على خبره جحداً للاستيقاظ من الجحد والتوكيد له، ومثله: ﴿وَمَا يُشَعِّرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾⁽¹⁾ ومثله: ﴿وَحَرَّمْ عَلَى قَرِبَةِ أَهْلَكَهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾⁽²⁾ ومثله: ﴿إِنَّا لَيَسْتَمِعُ أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا يَقْدِرُونَ﴾⁽³⁾ الا ان معنى الجحد الساقط في لئلا من أولها لا من آخرها، المعنى: ليعلم أهل الكتاب إلّا يقدرون⁽⁴⁾.

يؤكد الفراء مسألة مجيء (إلّا) وهي عبارة عن (أن) و (لا) وان (لا) في هذه الآية زائدة في الكلام والتقدير: ان تسجد وقد سبقه الى هذا القول الخليل عند عدم مخالفته لقراءة من قرأ من القراء (ان تسجد) وبهذا يُعدّ أثر الخليل واضحاً في الدرس الكوفي.

نعم - بلى:

من اساليب الجواب التي تكون رداً وجواباً للمستفهم إذ يُعدّ (نعم) حرف جواب للاستفهام المثبت و (بلى) حرف جواب للاستفهام المنفي.
وقد اشار الخليل الى ورود (نعم وبلى) فقال: (نعم كقولك - بلى، إلا أن نعم في جواب الواجب)⁽⁵⁾.

واما (بلى) فجواب استفهام فيه حرف نفي، كقولك: ألم تفعل كذا فتقول: بلى⁽⁶⁾.

(1) سورة الانعام: الآية 109.

(2) سورة الانبياء: الآية 95.

(3) سورة الحديد: الآية 29.

(4) معاني القرآن للفراء: 1/374، والاضداد للانباري: 216.

(5) العين: 2/162.

(6) العين: 8/340، وينظر: شرح المقدمة المحسبة: 10/264.

الخليل أبان عن مجيء (نعم) جواب استفهام للواجب و (بلى) جواب استفهام للمنفي اما سببويه فقال عنهم: (واما (بلى) فتوجب به بعد النفي، وأمّا (نعم) فعدة وتصديق، تقول: قد كان وكذا فيقول: نعم، وليس اسمين)⁽¹⁾.

اما الفراء فقد قال عن قوله تعالى: ﴿بَلْ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَاتٍ﴾⁽²⁾ (وضعت (بلى) لكل إقرار في أوله جحد، ووضعت (نعم) للاستفهام الذي لا جحد فيه فـ (بلى) بمنزلة (نعم) الا انها لا تكون الا لما في أوله جحد، قال الله تبارك وتعالى: ﴿فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبّکُمْ حَقًا قَالُوا نَعَمْ﴾⁽³⁾.

فـ (بلى) لا تصلح في هذا الموضع، واما الجحد فقوله: ﴿أَنَّهُ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾⁽⁴⁾ فـ (بلى) لا تصلح هنا (نعم) أداة، وذلك ان الاستفهام يحتاج الى جواب بـ (نعم) و (لا) مالم يكن فيه جحد فإذا دخل الجحد في الاستفهام لم يستقم أن يقول فيه (نعم) فتكون كأنك مقر بالجحد وبال فعل الذي بعده، ألا ترى أنك لو قلت لقائل قال لك: أمالك مال؟ فلو قلت (نعم) كنت مقررا بالكلمة بطرح الاستفهام وحده، كأنك قلت (نعم) مالي مال، فأرادوا ان يرجعوا عن الجحد ويقرروا بما بعده فاختاروا (بلى)؛ لأن أصلها كان رجوعاً مُحضاً عن الجحد⁽⁵⁾.

عد الفراء (نعم) جواباً للاستفهام المحسض و (بلى) للاستفهام المسبوق بجحد (بنفي) ولم يجز الاجابة عن الاستفهام المنفي بـ (نعم) لأن هذا يعني اقرار بالنفي ولم يك هناك فرق بين الذي جاء به الخليل وما جاء به بعده الفراء الا ان الخليل استخدم مصطلح (البنفي) والفراء استخدم مصطلح الجحد وهذا المصطلح يعني

(1) الكتاب: 234/4

(2) سورة البقرة: الآية: 81.

(3) سورة الاعراف: الآية: 44.

(4) سورة الملك: الآية: 8 - 9.

(5) معاني القرآن للفراء: 1/52 - 53.

المعنى نفسه الذي يريد أن يبينه البصريون والковيون.

وقال ثعلب: (كلُّ استفهام يكون معه الجحد يجاب المتكلم به ببلى ولا، وكلُّ استفهام لا جَحْد معه فالجواب فيه نعم، وإنما كره أن يجاب ما فيه جحد بنعم، لئلاً يكون إقراراً بالجحد من المتكلم⁽¹⁾).
ويظهر بوضوح أن الكوفيين ولا سيما الفراء وثعلب يأخذون برأي الخليل وسيبوبيه مما يدلّ على وضوح الأثر البصري في الدرس الكوفي.

لولا:

معناه امتناع الشيء لوجود غيره ومثاله (لولا زيد لا كرمتك فـ(لولا) حرف ابتداء معناه ما ذكرنا و (زيد) مبتدأ وخبر المبتدأ محذوف أبداً بعد (لولا) لا يظهر بحال تقديره (لولا زيد موجود) ونحوه، وإنما حذف للطول وسد طول الكلام بجواب (لولا) مسدة، وليس جواب (لولا) يخبر عن المبتدأ ومن قال هذا فهو مخطئ لتعريفه من الفائدة، فإذا كانت (لولا) بمعنى (هلاً) لم تكن حرف ابتداء وكانت حرف تحضيض تليها الأفعال مثل ﴿لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾⁽²⁾، أي (هلاً انزل عليه ملك))⁽³⁾.

وقد ذكر سيبوبيه رأي الخليل قائلاً: (قال: الخليل وأما (لولا) فجمعوا فيها بين (لو) و (لا) في معنيين أحدهما (لولم يكن) كقولك: لولا زيد لا كرمتك معناه: لو لم يكن، والآخر: (هلاً) كقولك: (لولا فعلت ذاك)، في معنى (هلاً فعلت) وقد تدخل (ما) في هذا الحد في موضع (لا) كقوله تعالى: ﴿لَوْمَا تَأْتَنَا

(1) مجالس ثعلب: 475/2

(2) سورة الانعام: الآية: 8

(3) شرح المقدمة المحسبة: 253/2

بِالْمَلِئَكَةِ⁽¹⁾، أي: هلاً تأتنا، وكل شيء في القرآن فيه (لولا) يُفسّر على (هلا) يُميّز التي في سورة الصافات: **فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَيِّغِينَ**⁽²⁾، أي: فلولم يكن⁽³⁾.

ابن الخليل عن مجيء استعمالين لـ (لولا) أحدهما بمعنى (اللوم يكن) والآخر بمعنى (هلا) التي تأخذ الحيز الأكبر من الاستعمالات الواردة عنها، وقد تأتي (ما) بدلاً من (لا) فتكون (لوما) بمعنى (هلا) أيضاً.

وقال سيبويه: (عن لوما و لولا) فهما لابتداء وجواباً فال الأول سبب ما وقع وما لم يقع⁽⁴⁾.

اما الكسائي فلا نراه إلاً آخذًا برأي الخليل في قوله تعالى: **لَوْمَا تَأْتِنَا بِالْمَلِئَكَةِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ**⁽⁵⁾. إذ يرى الكسائي أن (لولا ولو ما سواء في الخبر والاستفهام)⁽⁶⁾.

في حين أن الفراء لم يخالف الخليل والكسائي الرأي أيضاً فقال عن قوله تعالى: **فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بِأَسْنَانٍ تَضَرَّعُوا**⁽⁷⁾. (معنى (فلولا) فهلا، ويكون معناها على معنى لولا، كأنك قلت: لو لا عبد الله لضربيك، فإذا رأيت بعدها اسمًا واحدًا مرفوعًا فهو بمعنى (لولا) التي جوابها اللام، وإذا لم تر بعدها اسمًا فهي استفهام

(1) سورة الحجر: الآية: 7.

(2) سورة الصافات: الآية: 143.

(3) العين: 8 / 350 – 351.

(4) الكتاب: 4 / 235.

(5) سورة الحجر: الآية: 7.

(6) تفسير القرطبي: 4 / 3620.

(7) سورة الانعام: الآية: 43.

ك قوله: ﴿لَوْلَا أَخْرَتَنِي إِلَّا أَجَلٌ قَرِيبٌ فَأَصَدَّقَ وَأُكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾⁽¹⁾. وك قوله: ﴿فَلَوْلَا إِنْ كُنْتُ غَيْرَ مَدِينٍ ﴿٨﴾ تَرَجَّعُونَهَا إِنْ كُنْتُ صَدِيقَنَ﴾⁽²⁾. وكذلك (لولا) فيها ما في (لولا): الاستفهام والخبر⁽³⁾، وقال: لولا ولوما لفتان في الخبر والاستفهام، وهذا ترفعان ما بعدهما، واما الاستفهام فقوله: ﴿لَوْمَا تَأْتَنَا يَالْمَلِئَةَ﴾⁽⁴⁾. و قوله: ﴿لَوْلَا أَخْرَجَنِي إِلَّا أَجَلٌ قَرِيبٌ﴾⁽⁵⁾. والمعنى - والله أعلم - هلا اخرتني⁽⁶⁾: وقال عن قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُ نَذِيرًا﴾⁽⁷⁾. جواب بالفاء، لأنّ (لولا) بمنزلة (هلا)⁽⁸⁾.

قد أخذ الفراء عن الخليل طريقة نفسها في استعمال (لولا) ومعانيها ومن هذا يتجلّى الاثر البصري واضحاً في الدرس الكوفي ولا سيما في الدرس النحوي عند الكسائي والفراء.

وقد حدا البصريون وغيرهم حذو الخليل وهذا هو شيء بدبيهي؛ لأنّ الخليل هو مؤسس مذهبهم فهذا أبو جعفر النحاس يقول عن (لولا) بأنّها (تحضر المضمور وترفع المظهر بعدها بالابداء وتحذف خبره)⁽⁹⁾. وقال: (لولا وهلا واحد)⁽¹⁰⁾.

(1) سورة المنافقين: الآية: 10.

(2) سورة الواقعة: الآية: 86 – 87.

(3) معاني القرآن للفراء: 2/84.

(4) سورة الحجر: الآية: 7.

(5) سورة المنافقين: الآية: 10.

(6) معاني القرآن للفراء: 1/334.

(7) سورة الفرقان: الآية: 7.

(8) معاني القرآن للفراء: 2/262.

(9) اعراب القرآن للنحاس: 3/348.

(10) المصدر نفسه: 4/171.

اما ابو علي الفارسي فقال: (اما (لولا) و (لوما) فهما لأبتداء وجواب فال الأول سبب ما وقع وما لم يقع⁽¹⁾).

وقال ابن الحيدرة اليماني: ((لولا) بمعنى الامتناع اعني أنه يمتنع بها الشيء لوجود غيره وفي المثل (لولا علىٰ لهلك عمر) تقديره: (أمتنع هلاك عمر لوجود علىٰ))⁽²⁾.

اجماع العلماء على مجيء (لولا) بمعنى (لولم يكن) وعلى استعمالها بمعنى (هلاً) فيه دليل واضح على اتفاق المذهبين البصري والковي في دلالة هذه الاداة.

أو:

حملت (أو) معاني كثيرة فجاءت للعطف، والشك والابهام والتخيير، والاباحة، والجمع المطلق كالواو، والاضراب، والتقسيم، وان تكون بمعنى (إلاً) في الاستثناء، وان تكون بمعنى (الى)، والتقريب والشرطية والتبعيض⁽³⁾. وجملة هذه المعاني قد ذكرها العلماء، اما الخليل فقد ذكر لها عدة معانٍ ولكننا لم نستشهد الا بما وجدنا فيه اثراً بارزاً عند الكوفيين من ذلك ما قاله الخليل إذ قال عن (أو) (انها حرف عطف يعطى به ما بعده على ما قبله، فإذا وصفت (أو) نفسها أنتها، ويقال: أو تكون بمعنى الواو، وتكون بمعنى (بل) وتفسر هذه الآية: ﴿إِنَّ مِائَةَ أَلْفٍ أُوْزِيَّدُوكَ﴾⁽⁴⁾، أي: بل يزيدون ومعناه: ويزيدون والالف زائدة وتقول للرجل: احذر البئر لا تقع فيه، فيقول: أو يعا في الله، أي: بل يعا في الله⁽⁵⁾:

(1) المسائل المشكلة: .316

(2) كشف المشكك: .218/1

(3) ينظر: مغني البيب: 87 – 95

(4) سورة الصافات: الآية: 147

(5) العين: 8/438

بين الخليل استعمالات (أو) ومجيئها بمعنى العطف وبمعنى الواو وبمعنى (بل) وقد أيد الخليل من الكوفيين أبو بكر بن الانباري فقال: (وتكون (أو) بمعنى (بل) كقوله عزوجل: ﴿إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾⁽¹⁾. معناه: بل يزيدون، قال ابن عباس: كانوا مائة ألف وبضعة وعشرين ألفاً... قوله عزوجل: ﴿رَبِّكَ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ إِذَا أَقْرَفُوكُمْ﴾⁽²⁾. تفسير تفسيرين: احدهما آثماً وكفوراً، والآخر: آثماً ولا كفوراً⁽³⁾. جاء أبو بكر بن الانباري باستعمالات أو وهي بمعنى بل، وبمعنى العطف في مجئها في هذه الآية الكريمة، وهو بهذا لا يختلف عن سابقه الخليل في استعمالاتها، على الرغم من ان الخليل ذكر لها عدة استعمالات لم يذكرها أبو بكر بن الانباري أو ان أبو بكر بن الانباري ذكر استعمالات لم ترد عند الخليل الا انهم اشتركوا في هذه الاستعمالات المذكورة آنفاً، وقال أبو بكر بن الانباري في التفسير الآخر لـ(أو كفوراً) أن (أو) بمعنى (ولا كفوراً).

وهذا لا يختلف عن مجئها عاطفة، وقد ذهب العلماء في قولهم هذا مذاهب فأبيه ابن مالك⁽⁴⁾. وقد علله ابن هشام قائلاً (ومن الغريب ان جماعة - منهم ابن مالك - ذكروا مجيء (أو) بمعنى الواو ثم ذكروا انها تجيء بمعنى (ولا) نحو ﴿وَلَا عَلَى أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ مَابَايِّكُمْ﴾⁽⁵⁾.

وهذه هي تلك بعينها، وانما جاءت (لا) توكيدها للنفي السابق، ومانعه من توهם تعليق النفي بالمجموع، لا بكل واحد، وذلك مستفاد من دليل خارج عن اللفظ وهو الاجماع، ونظيره قوله (لا يحل لك الزنى والسرقة) ولو تركت (لا) في

(1) سورة الصافات: الآية: 147.

(2) سورة الانسان: الآية: 24.

(3) الا ضداد لأبي بكر الانباري: 281 - 282.

(4) ينظر: تسهيل الفوائد: 176 - 177.

(5) سورة النور: الآية: 61.

التقدير لم يضر ذلك⁽¹⁾.

عسى: من الأفعال الدالة على الرجاء ومنهم من فسّر معناها بقارب وهي ترفع الأسم لفظاً وتتصب الخبر تقديرًا غالباً⁽²⁾.

وأول من أشار إلى هذا اللفظ هو الخليل إذ ذكر: عن مجيء (عسى) في القرآن وفي لغة الناس فقال عن مجيء (عسى) في القرآن (بأنه من الله واجب كما قال في الفتح وفي جمع يوسف وأبيه: عَسِيْتُ وعَسِيْتَ بالفتح والكسر وأهل النحو يقولون: هو فعلٌ ناقص ونقصانه أَنْكَ لا تقول منه فعلٍ يُفْعَلُ (ليس) مثله، الا ترى انك لا تقول لَسْتُ ولا تقول: لاس يليس.

وعسى في الناس بمنزلة: لعلّ وهي كلمة مطممة ويستعملُ منه الفعل الماضي فيقال: عَسِيْتَ وعَسِيْنَا وعَسَوْا وعَسِيَّا وعَسِيْنَ - لغة - وأميّتَ ما سواه من وجوه الفعل. لا يُقال يفعل ولا فاعل ولا مفعول⁽³⁾.

أبان الخليل عن مجيء (عسى) في القرآن واجبه التحقيق وليس بمعنى الرجاء، وهي فعلٌ ناقص لا يأتي منه فعلٌ وتابعه على ذلك الأخفش من البصريين فقال عن قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَنَا رَبُّكَ﴾⁽⁴⁾. و﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَنْ يُكَفِّرَ عَنْكُمْ﴾⁽⁵⁾. فيقال (عسى) من الله واجبه والمعنى: أنك لو علمت من رجل أنه لا يدع شيئاً هو أحسن من شيء يأتيه فقال لك (عسى أن أُكَافِئَكَ) أستبئن بعملك به أنه سيفعل الذي يجب إذ لا يدع شيئاً هو أحسن من شيء يأتيه⁽⁶⁾.

(1) مغني اللبيب: 89 - 90.

(2) كشف المشكل: 335/1.

(3) العين: 2 / 200.

(4) سورة الإسراء: الآية: 79.

(5) سورة التحرير: الآية: 8.

(6) معاني القرآن للأخفش: 2 / 615.

أما الفراء فقال عن عسى في قوله تعالى: ﴿فَهَلْ عَسِيْتُ﴾⁽¹⁾. (قرأها العوام بمنصب السين، وقرأها نافع المدني: فهل عَسِيْثُمْ، بكسر السين، ولو كانت كذلك لقال: عَسِيَ في موضع عسى، ولعلها لغة نادرة، وربما اجتازات العرب على تغيير بعض اللغة إذا كان الفعل لا يناله قد قالوا: لُسْتُمْ يُرِيدُونَ لِسْتُمْ، ثم يقولون: لَيْسَ وَلَيْسُوا. سواء، لأنه فعل لا يتصرف ليس له يفعل وكذلك (عسى) ليس له يفعل، فلعله أجرتى عليه كما أجرتى على السلم)⁽²⁾.

وقال عن قوله تعالى: ﴿لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ﴾⁽³⁾. (وهي في قراءة عبد الله⁽⁴⁾. فيما أعلم: عَسَوا أن يكونوا خيراً منهم، ولا نساء من نساء عَسِينَ أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ)⁽⁵⁾.

ذهب الفراء في ورود (عسى) مثل (ليس) في كونها لا تتصرف على يفعل، كما أورد ورود (عسى) بالكسر وقال إنها لغة نادرة، وأتصال الضمائر بها يدل على مدى تأثر الفراء بالأراء التي أغنى بها الخليل النحو العربي.

أما ثعلب فنراه يذكر (عسى) في قوله تعالى: ﴿عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرَمِكُمْ﴾⁽⁶⁾. بمعنى: ما أقربه (قال: هذه تسمى المقاربة عسى عبد الله يقوم، مثل كاد عبد الله يقوم، وإذا أدخل (أن) فإنه يقول: قارب أن يقوم، وأنشد: (عسى الغَوَّير بِؤْسًا أي: عسى أن يكون، مثل: كان عبد الله قائماً، قال: وهو شاذ أعنسي زيد قائماً)⁽⁷⁾.

(1) سورة محمد: الآية 22.

(2) معاني القرآن للفراء: 62/3.

(3) سورة الحجرات: الآية: 11.

(4) قرأ (عساوا) أبي وابن مسعود، الكشاف: 3/566، والبحر المحيط: 8/113.

(5) معاني القرآن للفراء: 3/73.

(6) سورة الإسراء: الآية: 8.

(7) مجالس ثعلب: 1/307.

يتفق ثعلب مع الخليل في ورود (عس) فعلاً ناقصاً مثل (كان) وهي تأخذ حكم الأفعال الناقصة ولا تتصرف وإذا وردت متصرفة على صيغة أفعى فهي صيغة شاذة وليس بقياسية، كما يتفق أبو بكر الأنباري فيما رواه من أقوال المفسرين في كون (عس) من الله واجبة⁽¹⁾.

وقد أخذ النحاس برأي الخليل أيضاً عند ذكره قوله تعالى: ﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَكْفَرَ بِأَسَأَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾⁽²⁾. فقال: و(عس) من الله واجبة ولأنها للترجح فإذا أمر أن يترجى شيء كان⁽³⁾. أما ابن المؤدب فقد نقل إلينا قول الفراء الذي يتضح فيه أثر الخليل واضحًا في قوله تعالى: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرُهُوا شَيْئًا﴾⁽⁴⁾. فقال ((قال الفراء رحمة الله: ليس (عس) مصدر ولا فعل))⁽⁵⁾.

وقصد ابن المؤدب من هذا فعل متصرف، أي لا تأتي على يفعل وفاعل ومفعول. وقال ابن مالك: (للرجاء في الفعل (عس) وحرى وأخلوق) وقد ترد (عس) اشفاقاً ويلازمُهُ لفظ المضي الأكاد وأوشك وجعل، وعملها في الأصل عمل (كان) لكن ألتزم كون خبراً مضارعاً مجرداً منه)⁽⁶⁾. يتجلى جلياً أثر الخليل هنا واضحًا في علماء المدرسة الكوفية في أحوال مجيء (عس).

ليت: من الأدوات الناصبة للاسم الرافعة للخبر، ولها شبه بـ (كان) الناقصة في لزوم المبدأ والخبر والاستغناء بهما⁽⁷⁾.

(1) ينظر: الأضداد لأبي بكر بن الأنباري: 22.

(2) سورة النساء: الآية 84.

(3) معاني القرآن للنحاس: 1/229، 238.

(4) سورة البقرة: الآية 216.

(5) دقائق التصريف: 63.

(6) تسهيل الفوائد: 59.

(7) ينظر: المصدر نفسه: 61.

قال الخليل: (وليتي لغة في ليتني، وليت أداة النصب وهو التمني وتقول: ليتني فعلت وليت لي كذا)⁽¹⁾.

وقال سيبويه: ((ليت، تمن))⁽²⁾.

وقال الفراء عن ليت وأدخال النون فيها: (يقال: ليتني ولتي قائم والاختيار ادخال النون)⁽³⁾.

الفراء لم يختلف مع الخليل في دخول النون على (ليت) أو عدم دخولها وهي كما قال الخليل لغة - أي أن ليتني لغة في ليتني - وادخالها أكثر من آخرتها ومن هذا يبدو الأثر البصري واضحاً في الدرس الكوفي.

إذ وإذا: (ظرف لما يستقبل من الزمان وإذا) لما مضى منه، ونجد أول الإشارات عن هذه اللفظة عند الخليل: (إذ لما مضى وقد يكون لما يستقبل، وإذا لما يستقبل وإذا جواب توكيد الشرط ينون في الاتصال ويُسكن في الوقف)⁽⁴⁾.

وقال سيبويه (وسأله) - أي الخليل - عن إذا ما منعهم أن يجازوا بهاء فقال: الفعل في إذا بمنزلته في إذ، إذ قلت: أتذكر إذ تقول، فإذا فيما تستقبل بمنزلة إذ فيما مضى، ويبين هذا أن إذا تجيء وقتاً، لا ترى أنه لو قلت: آتيك إذ أحمر البُسرُ كان حسناً، ولو قلت: آتيك إن أحمر البُسرُ كان قبيحاً، فإن أبداً مبهماً، وكذلك حروف الجاء، وإذا توصل بالفعل، فالفعل في إذ بمنزلته في حين كأنك قلت: الحين الذي تأتيني في آتيك فيه، وقد جازوا بها في الشعر مضطرين شبهوها (بإي) حيث رأوها لما يستقبل وأنها لا بد لها من جواب)⁽⁵⁾.

(1) العين: 8/135.

(2) الكتاب: 4/233.

(3) الاضداد لأبي بكر بن الأنباري: 331.

(4) العين: 8/204.

(5) الكتاب: 3/60 - 61.

استعمل الخليل (إذ) لما مضى وقد تستعمل لما يستقبل و(إذا) لما يستقبل ولا يجوز. عنده استعمال (إن) بدلاً من (إذ) ولا تستعمل للجزاء؛ لأن عملها مخصوص بالوقت وتابعه على هذا الرأي سيبويه وزاد على رأيه قائلاً. (وأما (إذا) فلما يستقبل من الدهر، وفيها مجازاة، وهي ظرف وتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها، وذلك قوله: مررت فإذا زيد قائم، وتكون (إذ) مثلاً أيضاً، ولا يليها إلا الفعل الواجب، وذلك قوله: بينما أنا كذلك إذ جاء زيد، وقصدت قصده إذ أنفتح علىَ فلان، فهذا لما توافقه وتهجم عليه من حال أنت فيها)⁽¹⁾.

أبان الخليل عن (إذ وإذا) وزاد سيبويه شيئاً عنهما هو وجود المجازاة. وهو لا يقصد المجازاة الحقيقة أو أن عملها هو المجازاة لا غيره بل ان (إذا واذ) قد تستعمل للمجازاة وقد دل على عدم استعمالها للمجازاة عند قوله عنها: أنها ((للشيء توافقه في حال أنت فيها.... ولا يليها إلا الفعل الواجب))⁽²⁾. وهذا الشيء لا يخص المجازاة حسراً وقد إنتفق الفراء مع الخليل وسيبوبيه في هذه الفكرة عند ذكره قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتُمْ هُنَّ عَجِيزَاتٍ مُّكَبِّرَاتٍ﴾⁽³⁾. فقال الفراء ((من العرب من يجزم بإذ، فيقول: إذا تقم أقم، أنشدني بعضهم.

وأكثُر الْكَلَامُ فِيهَا الرُّفْعُ: لَأَنَّهَا تَكُونُ فِي مِذَهَبِ الصَّفَةِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ
وَاسْتَغْنَى مَا أَغْنَاكَ رُبُّكَ بِالْفَنِي
وَإِذَا ثَصَبْتُ خَصَاصَةً فَتَجَمَّلَ⁽⁴⁾
آخِرُ:

.232/4 المصدرون نفسه: (1)

.232 / 4 (2) الكتاب:

(3) سورة المنافقون: الآية: 4.

(4) هو العبد قيس بن خفاف، ينظر : المفضليات: 2 / 185.

تقول: الرُّطْب إذا أشتد الحر، تزيد في ذلك الوقت، فلما كانت في موضع صفة كانت صلة للفعل الذي يكون قبلها أو بعدها، أو بعد الذي يليها، كذلك قال الشاعر⁽¹⁾:

وإذا تكون شديدة أذعى لها وإذا يحاسُ الحيسُ يُذعَى جُنْدُبُ⁽²⁾

يبدو من كلام الفراء عدم موافقته على مجيء (إذ وإذا) أدوات جزم لأن ما بعدهما مؤقت وهذه الصفة لا تتمتّع بها حروف الجزاء وهو بهذا لا يختلف عما جاء به الخليل وسيبوه من عدم إستعمال (إذ وإذا) أدوات جزم لأن ما بعدهما مؤقت وهذا الشيء لا يصلح لأدوات الجزم وقد أبان هذا الإنفاق أبو جعفر النحاس عند كلامه عن قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَيْتُمْ شَعِيرَكَ أَجْسَامَهُمْ ﴾⁽³⁾. (وأجاز النحويون جميعاً الجزم بإذا وأن يجعل بمنزلة حروف الجزاء لأنها لا تقع إلا على فعل وهي تحتاج إلى جواب وهكذا حروف المجازة... والإختيار عند الخليل وسيبوه والفراء أن لا يجزم بإذا لأن ما بعدها مؤقت فخالف حروف الجزاء)⁽⁴⁾.

أما أبو بكر بن الأنباري من الكوفيين فنراه متابعاً للخليل في رأيه عن إستعمالات (إذ وإذا) فقال: (إن (إذ) تكون للماضي و(إذا) للمستقبل، وهذا هو المشهور فيهما، وتكون (إذ) للمستقبل و(إذا) للماضي إذ شُهِرَ المعنى ولم يقع فيه لبس، فاما كون (إذ) للماضي و(إذا) للمستقبل فشهرته تعني عن إقامة الشواهد عليه، وأما كون (إذ) للمستقبل فقوله عزوجل: ﴿ وَلَوْ رَأَى إِذَا الظَّالِمُونَ مَوْفُوتٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾⁽⁵⁾.

(1) خزانة الأدب: 243/1.

(2) معاني القرآن للفراء: 3/158.

(3) سورة المنافقين: الآية 4.

(4) إعراب القرآن للنحاس: 432/4 - 433.

(5) سورة سباء: الآية 31.

أراد المستقبل وكذلك قوله: ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذْ فَرَعُوا فَلَا فَوْتٌ ﴾⁽¹⁾. معناه: إذا يفزعون: وقال جل جلاله: ﴿ إِذْ قَالَ اللَّهُ يَعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ ﴾⁽²⁾. معناه: (وإذا يقول الله) وأما كون (إذا) للماضي فقول الشاعر وهو أوس بن حجر:
 والحافظُ النَّاسُ فِي الزَّمَانِ إِذَا لَمْ يَتَرَكُوا تَحْتَ عَائِدٍ رَّبِيعاً⁽³⁾
 أراد: إذ لم يتركوا تحت عائد، والعائد: الناقة الحديثة النتاج وجمعها
 عُوذَ⁽⁴⁾.

ذهب أبو بكر بن الأنباري في إستعمالات (إذ وإذا) مذهب الخليل ووافقه في رأيه ومن هذا يتجلى الأثر البصري في المذهب الكوفي.
 أما ابن بابشاد فقد وصف (إذ وإذا) بالشكل قائلًا (فإن هذه الظروف أسماء مشكلة أيضاً لبنيهما من حيث أشبهت الحروف (إذ) و(إذا) بنيا لاحتياجهما إلى غيرهما من الإضافة إلى ما بعدهما.

و(إذ) ظرف لما مضى من الزمان، تضاف تارة إلى جملة من فعل وفاعل وتارة إلى جملة من مبتدأ وخبر، مثل الأول: جئتك إذ قام زيد، ومثال الثاني: جئتك إذ زيد منطلق، فموضع الجملة منها جرّ بالإضافة إذ الغالب على الظروف الإضافة من نحو: جئتك وقت الهاجرة، ووقت الصبح، فتلخيص (جئتك إذ قام زيد) أي: (وقت قيام زيد) و(جئتك إذ زيد منطلق) أي: وقت انطلاق زيد، فالجملة بعد (إذ) مؤداً على حالها محكية (إذ) في موضع نصب على الظرف ولا يتبيّن فيها ذلك، لأنها مبنية والناسب للظرف لا يصح أن يكون الفعل الذي بعده، لأنّ المضاف إليه

(1) سورة سباء: الآية: 51.

(2) سورة المائدة: الآية: 110.

(3) ديوان أوس بن حجر: 13.

(4) الأضداد لأبي بكر بن الأنباري: 118.

لا يعمل في المضاد بالخلاف فيه بينهم. وكذلك (إذا) وهي ظرف لما يأتي من الزمان بلا خلاف (إذ) وتضاف إلى الجملة بعدها من نحو: أجيئك إذا أحمر البُسر، وإذا قَدِمَ فلانٌ ونحوه⁽¹⁾.



(1) شرح المقدمة المحسبة: 1/182.

أثر
الخليل بن أحمد
الفراءهيدى
في المذهب الكوفي



دارِ نادِي الْعِلْمِ وَالنُّورِ لِتَرْاثِ الْمُسْلِمِ
دارِ نادِي الْعِلْمِ وَالنُّورِ لِتَرْاثِ الْمُسْلِمِ
دارِ نادِي الْعِلْمِ وَالنُّورِ لِتَرْاثِ الْمُسْلِمِ
دارِ نادِي الْعِلْمِ وَالنُّورِ لِتَرْاثِ الْمُسْلِمِ

